وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة علوم التسيير تخصص مالية و بنوك

صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

–دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA تيارت–

من إعداد الطلبة:

– خطاب فتحي محمد

– صافة خالد

إشراف الأستاذ:

– الدكتور: ساعد محمد

لجنة المناقشة :

اللقب و الإسم	الرتبة العلمية	الصفة
د.بلكرشة رابحد	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. عثماني أمينة	أستاذ محاضر أ	مناقشا
د.جيلالي خالدية	أستاذ محاضر أ	مناقشا
د. ساعد محمد	أستاذ محاضر أ	مشرفا و مقرار

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

قال تعالي{**رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ**} سورة النمل الآية 19

لا يسعنا في هذا المقال إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير

إلى الأستاذ المشرف الدكتور " ساعد محمد " على إشرافه

على هذه المذكرة وعلى كل ملاحظاته القيمة

التي أضاءت أمامنا سبل البحث جزاه الله عنا كل خير

والذي كان لنا شرف أن يكون مشرفا علينا

الإهداء:

إلى كل من يؤمن بالله ربا وبالإسلام دينا، وبمحمد صل الله

عليه وسلم رسولا ونبيا إلى من حملتني وهنا على وهن، وسهرت على راحتي، ولم تبخل عليا بالعطاء

المستمر أمي الغالية

من علمني ان الدنيا مسؤولية والاعتماد على

النفس أبى العزيز حفظه الله وارضاه

إلى سندي في هذه الدنيا اخوتي واخواتي الاعزاء أسال الله لهم السداد والنجاح

إلى جميع اساتذة قسم علوم التسيير

وكل طلبة السنة النهائية

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل من ساعدونا من قريب وبعيد ولو بكلمة طيبة

إلى كل هؤلاء نهدي ثمرة جهدنا

الإهداء:

إلى كل من يؤمن بالله ربا وبالإسلام دينا، وبمحمد صل الله

عليه وسلم رسولا ونبيا إلى من حملتني وهنا على وهن، وسهرت على راحتي، ولم تبخل عليا بالعطاء

روح امي الغالية

ومن علمني ان الدنيا مسؤولية والاعتماد على

النفس أبى العزيز رحمه الله

إلى سندي في هذه الدنيا اخوتي واخواتي و زوجتي و ابنائي و كافة العائلة من قريب او بعيد الاعزاء أسال الله لهم السداد والنجاح

إلى جميع اساتذة قسم علوم التسيير

وكل طلبة السنة النهائية

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل من ساعدونا من قريب وبعيد ولو بكلمة طيبة

إلى كل هؤلاء نهدي ثمرة جهدنا

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	
الإهداء	
الإهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول و الأشكال	
مقدمة:	أ
الفصل الأول: ماهية البنوك	
المبحث الأول: المفاهيم الأولية حول البنوك	10
المطلب الأول: مفهوم البنوك ونشأتها	10
المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها	13
المطلب الثالث: مبادئ البنوك وأهميتها	20
المبحث الثاني: صيغ التمويل البنكي ومخاطره	24
المطلب الأول: قروض تمويل دورة الاستغلال	24
المطلب الثاني: قروض تمويل دورة الاستثمار	29
المطلب الثالث: أنواع المخاطر	35
خلاصة الفصل الأول	41
الفصل الثاني: مفاهيم عامو حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	44
المطلب الأول: تعريف المؤسسات صغيرة والمتوسطة	44
المطلب الثاني: تصنيفات وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	53
المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها	59

المبحث الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التحديات التي تواجهها	65
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الإقتصادية	65
المطلب الثاني: المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	71
المطلب الثالث: علاقة البنوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	80
خلاصة الفصل الثاني	87
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لكفاءة بنك BNAفي منح قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
المبحث الاول: ماهية تمويل البنك الوطني الجزائري (BNA) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	89
المطلب الاول : التعريف بالبنك الوطني الجزائري (BNA) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	89
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري (BNA) وطنيا ومحليا – وكالة تيارت–	96
المطلب الثالث: اجراءات الإدارية لمنح القروض والضمانات التي يشترطها البنك الوطني الجزائري (BNA) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	98
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	103
المطلب الاول: صلة البنك الوطني الجزائري (BNA) بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم المشاكل التي يواجهها من وراء منح القروض لها	103
المطلب الثاني: تحليل مدى كفائة البنك في عملية منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإجراءات الحد من المخاطر	109
المطلب الثالث:نتائج الدراسة	116
خلاصة الفصل الثالث:	118
المصادر و المراجع	
الملاحق	

الملخص	

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
01	الجدول رقم (2-1): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المصغرة والصغيرة	49
02	الجدول رقم (2-2): معايير تمييز المؤسسات الصغيرة في اليابان	50
03	الجدول رقم (2-3): معايير التمييز بين المؤسسات في الجزائر	52
04	الجدول رقم (2-4): تصنيف المؤسسات وفق حجم العمالة	57
05	الجدول رقم (2-5): أهم العوامل المؤثرة في استمرارية ونمو المؤسسات حديثة النشأة	72
06	الجدول رقم (2-6): مقارنة بين النموذج الامريكي و الاوربي في علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	82
07	جدول رقم (3-7): البنوك الجزائرية التي حل محلها البنك الوطني الجزائري	93
08	الجدول رقم (3-8): توزيع العمال حسب المهام والمصالح	94
09	الجدول رقم (3-9): إهتمام البنك بالمؤسسات الصغير والمتوسطة.	102
10	الجدول رقم (3-10): يبين مدى سعي البنك من وراء الإهتمام بالمؤسسات المتوسطة	103
11	الجدول رقم(3-11): يبين مدى تشكيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محورا إستراتيجيا للبنوك	104
12	الجدول رقم (3-12): يبين انواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمولها البنك	104
13	الجدول رقم (3-13): يبين اسباب إقبال على تمويل المؤسسات القائمة (en phase du développement)	105
14	الجدول رقم (3-14): يبين انواع القروض المطلوبة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ (ترتيب حسب الاهمية)	106
15	الجدول رقم (3-15): يبين طبيعة القروض الاستثمار التي يمنحها البنك كثيرا	106
16	الجدول رقم (3-16): يبين المشاكل التي تواجه البنك عند منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	107
17	الجدول رقم (3-17): الضمانات التي يركز عليها البنك في تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	108

18	الجدول رقم (3-18): المستويات الإدارية ذات السلطة في اتخاذ قرار منح القرض	109
19	الجدول رقم (3-19): يبين مدى اهتمام البنك بتطوير صيغ التمويل	110
20	الجدول رقم: (3-20): يبين استفادة البنك من خبرات وتجارب البنوك الاجنبية فيما يخص توفير صيغ تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	111
21	الجدول رقم (3-21): يبين ارسال الموظفين من البنك في بعثات إلى الخارج لاستيعاب الطرق المستخدمة في البنوك العالمية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطبيقها في البنك	111
22	الجدول رقم (3-22): يبين تتبع استخدام القروض الممنوحة للمؤسسة	112
23	الجدول رقم (3-23): يبين مراقبة استخدام القروض الممنوحة للمؤسسة	112
24	الجدول رقم (3-24): يبين مراقبة تطور نشاط المؤسسة بعد منح القروض	113
25	الجدول رقم (3-25): يبين الاجراءات التي يقوم بها البنك للمؤسسات الغير قادرة على تسديد اقساط القرض	113

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
01	الشكل 1-2: هيكل المؤسسات الاقتصادية	58
02	الشكل 2-3: الهيكل التنظيمي المحلي وكالة (BNA) تيارت 540	96

مقدمة

عرفت الساحة الاقتصادية مجموعة من التغيرات التي لم يسبق لها مثيل في مجال العولمة والشراكة الدولية والسوق المفتوحة أحد اهم المؤشرات ما جعل هذه المرحلة تحمل الكثير من التغيرات الجذرية في هذه البيئة التي تتسم بالحركة وغيرت الكثير من المعطيات.

ما أدى إلى إعادة النظر والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا الاهتمام نابع من كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا الاهتمام نابع من كون المؤسسات منهجا متميزا قائما بحد ذاته، من جهة ومن جهة أخرى كونه منهجا مكملا للمؤسسات الكبرى، وقد أثبتت التجارب و الدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل اهم محركات عجلة التنمية المحلية و الإقليمية واحد أعمدتها الأساسية لقيام النهضة الاقتصادية وقد اجمع معظم الباحثين والمنظرين أن إنشاء المقاولات من انجع الوسائل لإدماج الشباب في المجتمع وتظهر مكانة المقاولة ودورها من خلال إبراز مالها من أهمية إستراتيجية ومسؤوليات للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ميدان الشغل والشباب.

إن الجزائر وما تحمله من تطلعات سياسية واقتصادية في التطورات التي عرفتها المنطقة والعالم حظي جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعناية خاصة منذ مطلع الثمانينات أي بعد الانفتاح على السوق العالمي ووضع قوانين ومراسيم لتطوير مجال المقاولات والمؤسسات وظهر ذلك في إنشاء وزارة خاصة بها وخلق مجموعة من المديريات ة الهيئات الخاصة تهدف إلى تنمية المواهب وخلق الابتكار وفرص العمل والتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم دول العالم لهذا يعتبر مشكل التمويل من اهم العراقيل التي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فدون وجود مصادر تمويلية هامة فإنه من الصعب إطلاق المشاريع وللحصول على المعدات، تعزيز البحث والتطوير للمؤسسات.

فبقائها ونموها مرهون بمدى مواجهتها لمنافسة السوق في ضل الاقتصاد المفتوح ضمن اعقاب العولمة.

في الواقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر غالبا ما يكون من طرف مؤسسة الائتمان (البنوك) هذه الأخيرة تلعب دورا هام في جمع الودائع وتوظيفها في عمليات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بصيغ مختلفة حسب الحاجة.

ونظرا لخصوصيات التي يتميز بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محليا نعتقد أن مشكلة التمويل تحتل مراكز الصدارة ضمن مجموعة الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات بالإضافة إلى ما سبق نجد ان النظام البنكي عادة ما يولي أهمية كبيرة للضمانات وهذا لارتفاع درجة المخاطرة لهذه الأخيرة كما أن مشكلة نقص الضمانات وقلة حجم الأموال الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي بالبنوك إلى التخوف من التعامل معها من حيث التمويل.

كما نجد أيضا كم نجد أيضا غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر، وهذا ما جعل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل وفقا لنماذج التسيير التقليدي وبموارد مالية ضئيلة

الإشكالية:

بالرغم من الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية إلا أن معظمها لازالت تعاني من عراقيل وعقبات متعلقة بالتمويل والبيروقراطية والحصول على العقار وبشكل كبير مشكلة البحث عن مصادر التمويل.

من هذا المنطلق كان لابد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحث عن مصادر لتمويلها ودراستها من اجل التعرف على أفضلها وأنسبها لتحقيق أهدافها والخروج من مشاكلها من هذا جاء سؤالنا الرئيسي:

- **ما هي أهم الصيغ التي تنتهجها البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما مدى الحد من مخاطرها؟**

الأسئلة الفرعية:

- هل تملك البنوك صيغ تمويل تتناسب مع قطاع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وهل تساهم هذه الأخيرة في التخفيف من مشاكل التمويل التي تعترض هذا القطاع؟
- ماهي أهم العوائق التي تعترض قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما مستوى فعالية البنوك في الحد من مخاطر عملية منح القروض لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات:

الفرضية الاولى: تملك البنوك التقليدية صيغ للتمويل قد تساهم في الدعم المناسب لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتخفيف من مشاكلها التمويلية.

الفرضية الثانية: التمويل من اهم العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثالثة: من المحتمل ان مؤشرات كفاءة البنك تساهم بشكل فعال في عملية منح القروض والحد من مخاطرها.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية في دراسة الموضوع الذي أثار كثير من النقاشات والاجتماعات نظرا لماله من أهمية في الاقتصاد والتنمية.

وقد تخصصنا في جانب صيغ التمويل التي تمنحها البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث ثلاثية المصادر التمويل العراقيل ومشكل الضمانات وكيفية الملائمة بينم حتى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى الأهلية الاستراتيجية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية محليا وعالميا وتوفير مناصب شغل والإلمام بعدد كبير من المعلومات الاقتصادية حول موضوع الراهن للإقتصاد الجزائري.
- تقييم مساهمة جميع الصيغ التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية وأساليب التنشيط والتمويل التي عملت على تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

يسعى لتحقيق جملة من الأهداف من وراء دراستنا أهمها ما يلي:

- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول من خلال تجاربها
- التعرف على واقع البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التعرف على طبيعة مشاكل التمويل في هذا القطاع وآثارها التي تشكل خطرا على البنك ومحاولة إيجاد حلول لها.

المنهج المتبع:

إتبعنا في دراستنا لهذه الإشكالية منهجين:

حيث إعتمدنا على المنهج الوصفي في إعدادنا للجانب النظري من اجل جمع المعلومات المتعلقة بصيغ التمويل البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد المكانة الاستراتجية للمؤسسات في الإقتصاد الكلي الوطني وكيفية تجاوب البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات تمويلها و المنهج التحليلي لربط الجانب النظري بالواقع وتحقيق أكبر منفعة تم تدعيم الجانب النظري بجانب تطبيقي يتمثل في دراسة حالة تمويل البنك الوطني الجزائري (BNA) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر إستخدام جمع المعلومات تمثل أساس في الإستمارة والملاحق الخاصة بالبنك.

أسباب اختيار الموضوع:

قمنا باختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- إعتبار موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين المواضيع الجديرة بالأهنمام والدراسة.
- إهتمام الحكومة بهذا القطاع الحيوي الإستراتيجي (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) من خلال المنظومة المؤسسية في تنمية القطاع.
- مدى ترابط الموضوع بالوضع الاقتصادي .

حدود الدراسة:

في الجانب النظري تم تحديد مفهوم البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واهميتها والخصائص التي تتميز بها إضافة الى واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومختلف مصادره والمخاطر الناجمة عن ذلك خلال الفترة 2021/2012.

صعوبات الدراسة:

هناك عدة صعوبات تعرضنا لها خلال بحثنا

صعوبة الوصول الى الوثائق والإحصائيات الدقيقة من البنوك.

نقص المراجع في ضل التغيرات للقوانين والمراسيم الجديدة.

كثرة التزامات وارتباطات عمال البنك الوطني الجزائري مما صعب علينا دراسة البحث وطول مدة الدراسة الميدانية.

الدراسات السابقة:

– دراسة عقبة نصيرة بعنوان "فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، تناولت هذه الدراسة إبراز مدى فعالية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كآلية للحد من البطالة ودعم سياسات التشغيل بالجزائر، إذ اتجهت الجزائر في الآونة الأخيرة إلى التخفيف من آثار البطالة باعتماد عدة إستراتيجيات للتشغيل لعل أهمها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. **وتوصلت** الدراسة ان المؤسسات الصغيرة تعمل على توفير مناصب عمل جديدة وخلق قيمة مضافة للنهوض بالاقتصاد الوطني خاصة في ظل الظروف الراهنة، من تراجع أسعار البترول وارتفاع معدلات البطالة. وبالتالي ضرورة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون الأداة الفعالة لمعالجة مشكلة البطالة وخلق مناصب عمل جديدة. **وما ميز دراستنا** على هذه الدراسة هو ان المؤسسات البنكية الحالية تقوم بتمويل المؤسسات القائمة على غرار المؤسسات الجديدة.

– يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة ميدانية–، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 2005. لقد استعرض هذا البحث الإطار الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كموضوع للبحث المستقل، ثم ناقش إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مستعرضا مختلف العوائق التي تحول دون تطور هذا القطاع واستعرض مختلف الآليات التي وضعت في الجزائر لتجاوز الإشكالية المالية. **وتوصلت** هذه الدراسة ان هناك عراقيل إدارية ومالية واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الفترة، وما ميز دراستنا على هذه الدراسة انه إعطاء توصيات واصدار مراسيم رئاسية وتنفيذية تعزز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للرفع من معدلات النمو الاقتصادي خاصة مع إنخفاض اسعار البترول.

سهيلة مداني بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: دراسة حالة الجزائر 2005–2010 و هي عبارة عن رسالة ماجيستر في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسات كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03 سنة 2013-2014 حيث تتمثل إشكالية البحث في: مدى إسهام البدائل

التمويلية في التقليل من العقبات التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ماهية واقع آفاق تطبيقها في الجزائر و كما أيضا بينت المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني من خلال دورها في خلق القيمة المضافة و التنمية المستدامة و إسهامها للاقتصاد الكلي و العمل على تغيير الطرق التقليدية الكلاسكية للتمويل و اللجوء إلى الطرق الحديثة في ضل التغيرات الدولية و العالمية و قد بينت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر العصب العام لإنعاش الإقتصاد نظرا لتكيفها و مرونتها خاصة ضمن الأزمات الإقتصادية.

محتويات الدراسة:

من خلال دراستنا تطرقنا إلى ثلاثة فصول:

تمت مناقشته في ثلاثة فصول رئيسية: الفصل الأول سيناقش ماهية البنوك من خلال خلال المبحثين اللذان يحتويهما، وأولها المفاهيم الأولية حول البنك، يقدم الجزء الثاني صيغ التمويل البنكي و مخاطره ، تناولنا في هذا الفصل الجانب التمويلي كجانب مهم في سير المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من خلال توضيح مفهومه و توضيح مختلف الصيغ و المصادر التمويلية المتاحة و كذلك تطرقنا إلى أهم المخاطر و المشاكل و الصعوبات التي تواجه البنوك في حالة تمويل هاذه المؤسسات. أما الفصل الثاني وسيتناول مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقسمة إلى مبحثين: يتناول المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما يناقش المبحث الثاني مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التحديات التي تواجهها، تطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها وأهدافها مع بعض التجارب الدولية بهذا القطاع وأظهرنا بعض من المشكلات والتحديات التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر. وسيخصص الفصل الثالث استعرضنا في هذا الفصل الواقع التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا بالتطرق إلى مختلف الآليات والصيغ التي خصصتها البنوك بهذا القطاع مع تحليل الإحصائيات المقدمة من طرف البنك.

الفصل الأول: ماهية البنوك

مقدمة الفصل:

إن من أهم إنشغالات التنمية الاقتصادية في مختلف الدول النامية والمتقدمة على حسب سواء هو تمويل المؤسسات بالأموال المناسبة بطرق منتظمة ومدروسة لإشباع حاجياتها الأساسية، أي كلما كان حجم التمويل كبيرا تكون العوائد أكبر والاستثمار جيد، ودفع عجله التنمية وزيادة وتيرة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق ذلك يتطلب البحث عن الأساليب والسبل المناسبة للوصول إلى حلول لمشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي الفترة الأخيرة أصبح الاتجاه الجديد في التنمية الاقتصادية الحديثة هو الاعتماد على تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها الشريان الرئيسي للإقتصاد القومي لأي دولة من دول العالم إذ تحتل مركزا حيويا في النظم المالية والاقتصادية، لما لها من إنعكاسات على التنمية الاقتصادية والقيام بالوساطة المالية والائتمان بكل انواعه واشكاله، لذا سيتم التطرق في هذا الفصل الى مفهوم البنوك وصيغ التمويل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومخاطرها.

المبحث الأول: المفاهيم الأولية حول البنوك

تعتبر البنوك من المنشآت المالية الحيوية ضمن منظومة اقتصادية قومية وتقاس بمدى تحكمها في عملية منحالائتمان ولقد أصبحت البنوك الجزائرية التجارية منذ مطلع التسعينيات القرن الماضي أي بتاريخ إصدار القانون النقد والقرض سنه 1990 الوساطة المالية وتعمل على تحقيق العوائد والربح يا بدلا من تقديمها على شكل قروض عشوائية كما كانت من قبل فبدأت باستعمال الطرق الرياضية العلمية ومعرفة الشروط المناسبة لمنح القروض وكيفية تحديد المخاطر وتقسيمها ومواجهتها في حاله التعثر.

المطلب الأول: مفهوم البنوك ونشأتها

أولا: مفهوم البنوك:

يرجع أصل كلمة بنك إلى كلمة بانكو Banko بالإيطالية وهي كلمة يقصد بها المائدة أو الطاولة التي كان يجلس عليها الصيارفة في العصور الوسطى والذين كانوا يقبلون إيداعات كبار الأثرياء والتجار ليحتفظوا بها على سبيل الأمانة على أن يقوموا بردها لهم عند طلبها وكانوا يحصلون مقابل ذلك على عمولات وذلك بغرض وقاية هذه الأموال من السرقة.[1]

البنك هو مؤسسة مالية تعمل كوسيط مالي يقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو للآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد الوطني، ويباشر عمليتان الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما يساهم في انتاج المشروعات. وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[2]

وبعبار أخرى فإن الأموال التي يقترضها البنك هي أموال الناس التي أودعوها لديه، ديون الناس بذمته، وهو عند إعادة تقديم هذه الأموال يكون قد تاجر بها وهكذا فإن البنك في الحقيقة وباختصار يستلم ويسلم الأموال ويستفيد من ذلك، إذن البنك هو:

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 2014، ص: 117.

[2] – محمد عبد الفتاح الصيرفي،" ادار البنوك"، دار المناهج والتوزيع، طبعة 2006 ، ص: 2 .

منشأة تنصب عملياتها الرئيسة في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشئات الأعمال أو الدولة بغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.[1]

وعليه من التعريف السابقة يمكن أن نقول إن البنك هو مؤسسة مالية تتميز عن غيرها من مؤسسات الوساطة المالية بالإستقبال الودائع من المصادر التي لها فائض في الأموال وتحويلها إلى قروض لأصحاب العجز المالي مع هامش الفائدة، وعليه يمكن أن نعرف البنك أنه تلك الوسيلة أو المسار أو الرابط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمارات والاستثمارات التي تبحث عن التمويل المناسب وذلك ما يولد خلقا للاهتمام وهو مؤسسة تتخذ من النقود مهنة لها.

جميع البنوك في العالم الى مجموعة من الأحكام والقوانين في أداء وظائفها والأعمال التي تقدمها وذلك لكسب ثقة زبائنها وجذبهم للخدمات التي تقدمها والاستفادة من أكبر حصة من الأصول التي تخص عملائها ومن اهمها هذه المبادئ نذكر.

ثانيا: النشأة

نشأة البنوك أو المصارف الحالي لم يظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم وكانت وليد التطور طويل امتد من النظم البدائية الأولى وصولا للعالم الحالي ويرجع نشأتها إلى 34 قرنا قبل الميلاد الحضارة السومرية ظهورها باستعمال النقد في التداول والحاجة لأماكن أمنه استخدام المعابد أول الأمر ويوجد ارتباط قوي بين تطور النقود وإنشاء البنوك ، ولعبت الإيطالية خلال الفترة الممتدة من القرن 13 إلى القرن 16 ميلادي دورا رائدا في مجال تطور النقود وكالة الإيطالية في بداية الأمر مكانا للفنون البنكية خلال هذه الفترة ويجمع الباحثون ان التاريخ نشأة البنوك الحديثة منتصف القرن 12 حيث اسس اول بنك في مدينة البندقية سنه 1157 وتلاهوا بنك برشلونه سنه 1401.[2]

ومع تطور الزمن لاحظ رجال البنوك أن نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إليهم للمطالبة بتحويلها إلى نقود او لتحويلها إلى الأشياء التي تماثلها، ومن ثم يتبقى لدى هذه البنوك مبالغ نقدية كبيرة خاملة، حيث

[1] – شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاديات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:26 .

[2]– عبد القادر خليل الاقتصاد البنكي مدخل معاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2017، ص: 37.

رأى رجال البنوك إمكانية التصرف بها بإقراضها للغير، وبضمانات معينة، مقابل حصولهم على فائدة معينة. دون الإخلال بمبدأ الثقة بينهم وبين المودعين، طالما أنه في وضع يسمح له بالوفاء بطلبات المودعين، ويسمى الجزء من الأموال الذي لا يتم التصرف به بالاحتياطي النقدي، وهو يمثل نسبة معينة من الودائع التي يلتزم بها البنك إزاء عملائه حين طلبهم استرداد ودائعهم وفي هذه الحالة جمعت البنوك بين وظيفتين هما: قبول الودائع والإقراض معا. ثم تطورت هذه الأعمال وظهرت أشكال أخرى عديدة من التعامل المصرفي، حتى وصل إلى ما نعرفه عنها اليوم من تطور ومكانة في الاقتصاد الوطني لجميع البلدان.

ويذكر المؤرخون أن أول بنك ظهر بشكله الحديث كان بمدينة البندقية عام 1557 م. وفي عام 1587 ظهر بنك آخر هو بنك ريالتو بمدينة البندقية ومنها انتشرت البنوك في بقية أوروبا.

ومنها بنك أمستردام في هولندا عام 1609، وبنك هامبورغ بألمانيا عام 1619. وبنك انجلترا عام 1694، وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول عام 1800 م.

وقد عرف العرب قبل الإسلام النشاط المصرفي حيث يشير المؤرخون أن المكيون قبيل الإسلام وصلوا إلى درجة عظيمة من التبادل التجاري وكان اعتماد الروم عظيما على هذا التبادل. وظهرت تخصصات في الإنتاج التبادلي مثل تبادل تمور البحرين مقابل الزيت والزبيب والخمور من الشام، وعرف المكيون آنذاك استثمار الأموال بطريقتين:

الأولى: وهي إعطاء المال مضاربة على حصته من الربح.

الثانية: هي الإقراض بالربا الذي كان شائعة في الجاهلية بين العرب أنفسهم وبينهم وبين اليهود.

وجاء الإسلام فحرم الربا وأبقى ما عداه من التعاملات التجارية لكن أسباب التخلف التي حلت بالبلاد الإسلامية قد أدت إلى قطع كل صله بما كان قائمة ومعروفة من أشكال التعامل المصرفي القديم وخضع الشرق للغرب المستيقظ من العصور الوسطى حتى فجره الجديد[1].

[1]- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر و التوزيع،الأردن،2016، ص: 11.

المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها

أولا: أنواع البنوك:

يتشكل الجهاز المصرفي لأي دوله أو مجتمع من مجموعة من البنوك تختلف حسب تخصصها والدور الذي تؤديه داخل هذا المجتمع وقد تعددت أشكال البنوك وفقا لتخصصاتها ويمكن تصنيفها فيما يلي:

1. البنوك المركزية:

هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، وهو المؤسسة التي تترأس النظام المصرفي، ولذلك يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون السيولة.

ويقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة، لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض في إطار سياسته العامة يجب أن تخضع المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية إلى اللوائح والتوجيهات التي يصدرها، سواء تعلق ذلك بحجم السيولة التي يجب أن تحتفظ بها أو القروض التي تقدم على منحها[1].

2. البنوك التجارية

هناك عدة تعاريف للبنوك التجارية نذكر منها:

هي تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتقوم بعمليات الادخار والاستثمار وتمويله وما يتطلب ذلك من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وذلك وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[2]

[1] – الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر, 2005، ص: 11.

[2] – عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 124.

هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل، ويطلق على هذه البنوك أيضا اصطلاح "بنوك الودائع"، وعلى ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية ما لا يضطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى

الطلب من المؤسسات الائتمانية، أو ما ينحصر نشاطه الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان في الأجل الطويل كبنوك الادخار أو بنوك الرهن العقاري[1].وعليه فإنه تتم التفرقة بين البنوك التجارية والبنوك الأخرى من خلال النظر لنشاط الأساسي الذي يقوم به البنك فإذا كان يغلب على نشاطه الأساسي هو قبول الودائع ومنح القروض فإن فنحن بصدد بنك التجاري.

3. البنوك المتخصصة:

هي مصارف تعمل على تمويل مشروعات أو عمليات اقتصادية صناعية أو زراعية أو تجارية، وكذلك وفقا لتخصص المصرف، ويرجع السبب في هدا التخصص إلى ما تقتضيه ظروف تمويل كل هذه المشروعات ذات الطبيعة المتباينة.

ويختلف أجل ونوع والتسهيلات التي تمنحها هذه المصاريف وفقا لنوع كل منها، فغي مصارف التجار الخارجية قد يصل أجل القروض إلى لستة أشهر بينما يصل في المصرف العقاري إلى ما يقارب 30لسنة، أما عن موارد هذه المصارف فإنها في معظم الأحوال لا تستقيها من الودائع كما هو الحال في المصارف التجارية وإذا ما قبلت بعض المصارف هذه ودائع، فأنها لا تمثل المورد الرئيسي للتوظيف بها، وهي عادة تعتمد في مواردها على رس المال أو مما يخصص لها ميزانية الدولة إن كان اقتصادها موجها، ومن السندات والقروض العامة التي تصدرها وتشترك فيها البنوك التجارية كنوع من أنواع الاستثمار عندها، لذلك فالبنوك المتخصصة لا تستطيع التوسع المستمر في نشاطها إلا في حدود مواردها.[2]

[1] – أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات ، النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة القاهرة, 2005، ص : 145.

[2] – عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، ط 2 ، 1999، ص: 274.

4. بنوك الإستثمار

وتعرف ببنوك الائتمان المتوسط والطويل الأجل وعملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تحديد رأس المال الثابت (مصنع، عقار، أرض صالحة للزراعة، ... إلخ)، لذا فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع، أي أنها تعتمد في إقراضها للغير على رأسمالها بالدرجة الأولى الذي يفترض فيه أن يكون كبيرا نسبيا، وعلى الودائع لأجل "أي ودائع مرتبطة بتاريخ، أي غير مستحقة الأداء عند مجرد الطلب" وعلى الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ أي السندات وهي تشبه تماما الودائع لأجل من حيث النتيجة إلا أن الفرق هو أن البنك هو الذي يسعى للاقتراض وجلب الوديعة تحت إغراء منح فائدة، في حين أن الوديعة لأجل يأتي بما المودع من تلقاء نفسه طمعا في الفائدة والرغبة منه في توظيف ماله.[1]

5. بنوك الإدخار

بنوك الادخار نشأت أساسا بفرض تجميع المدخرات الشعبية وهي بالتالي بنوك شعبية تتكون من وحدات صفيرة منتشرة جغرافيا لكي تكون قريبة من ذوي الدخل المحدود، وتتميز أساسا بانخفاض الحد الأدنى للإيداع حتى تتمكن من جدب مدخرات القاعدة الشعبية العريضة وبالتالي تعتبر هذه البنوك أقرب وسيلة للمدخر من ذوي الدخول الصغير لإيداع أموال فيها.

وهذه البنوك لا تستهدف الربح بصفة عامة، ولكن غايتها هي تجميع المدخرات الصغير الحجم وقد ناك هذه البنوك شعبية ضخمة في مختلفة دول العالم، ووجدت مؤازر من الأفرد ومن الحكومات التي تؤديها وتدعمها وتمنحها تسهيلات لا توفرها لغيرها من وحدات الجهاز المصرفي.[2]

6. البنوك الإسلامية

ويطلق عليها البعض اسم بنوك لا ربوية، أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة أو البنوك التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة ولكن الحقيقة أن البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل إطار تعاليم الإسلام وهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تجارة، بنك يبحث عن المشروعات

[1] – خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطبعة الرابعة , دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص: 16.

[2] – عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك مرجع سبق ذكره، ص ص: 130-131.

الأكثر نفعا وليس مجرد الربح، البنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي إنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية، وأخلاقية واقتصادية.[1]

7. البنوك الشاملة

نشأت البنوك الشاملة كمؤسسات مالية تجمع بين وظائف متعددة فهي تقوم بكافة الأعمال المصرفية التقليدية الخاصة بإضافة إلى القيام بكافة أعمال الوساطة الاستثمارية، فضلا عن أعمال التأمين، وأضافت هذه البنوك إلى أعمالها المشتقات المالية والعقود المستقبلية وكافة الأدوات المستخدمة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية. وهكذا يتحدد دورها ويتبلور من خلال كونها بنوك تقوم بأعمال كل البنوك، سواء البنوك التجارية أو البنوك الاستثمار والأعمال أو البنوك المتخصصة في وقت واحد أي أنها بنوك غير متخصصة وتستطيع القيام بتملك أسهم شركات المساهمة والاشتراك في إدارتها في شن الوقت بالإضافة إلى اتجاهها وحرصها على تنويع مصادر الحصول على الأموال والإيرادات أو موارد البنك واللجوء إلى مصادر التمويل غير التقليدية وتنويع أدوات الاستثمار والقيام بكافة الخدمات المصرفية بصفة عامة والخدمات القائمة على التكنولوجيا المصرفية بصفة خاصة[2].

8. بنوك التجارة الخارجية

تختص في تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية وفي العديد من الدول تقوم البنوك التجارية أو البنوك المسماة بشركات اعتمادات التصدير بهذه الوظيفة، والهدف من إنشاء هذا النوع من البنوك هو تمويل التجارة الخارجية والنهوض بها وتنميتها عن طريق ما يقدمه البنك من تسهيلات مصرفية عن طريق مختلف الصور الائتمانية التي يمنحها بما في ذلك قروض الاستثمار طويل الأجل[3].

9. البنوك الإلكترونية

تعتبر البنوك الإلكترونية بنوك القرن الواحد والعشرين وهناك العديد من المصطلحات التي تطلق على هذه البنوك المتطورة منها: بنوك الأنترنت، أو البنوك الإلكترونية عن بعد، أو البنوك المنزلية أو البنوك عن خط أو

[1] – محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص: 53.

[2]– عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سق ذكره، ص ص136 -137.

[3] – عبد المطلب عبد الحميد، اقتصادات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 128.

بنوك الخدمة الذاتية أو بنوك الواب.

وعلى اختلاف هذه المصطلحات فئنها تشير كلها إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو إنجاز أعماله المتعلقة بالبنك عبر شبكة الأنترنت سواء كان في المكتب أو المنزل أو أي مكان وفي أي زمان يريده، كما يطلق عليها بالخدمة المالية عن بعد .

فالبنوك الإلكترونية هي النظم أو منافذ تسليم الخدمات المصرفية المعتمدة على الحاسب الآلي التي تتيح للعملاء خدمات دور توقف 24/24 ساعة وهي تقدم معلومات عن طريق شبكة المعلومات.

ثانيا: وظائف البنك المركزي

1. إصدار النقد وتنظيمه: البنك المركزي هو الجهة الوحيدة المخولة من قبل الحكومة بإصدار النقد والمسكوكات وتنظيمه وإدارته، البنك المركزي مصرف حكومي يخضع لإشراف الحكومة ويرتبط به بموجب القوانين التي تنظم عمله وحسب النظام الاقتصادي السائد تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية والتي نشأت البنوك المركزية على أساسها.

تخضع البنوك المركزية لقوانين وتشريعات بخصوص إصدار العملة مرتبطة بالغطاء للعملة التي يتم إصدارها من جميع الجوانب (الحجم، الشكل... الخ)، وعليه فإن قدرة البنوك المركزية على إصدار النقد محددة وليست مطلقة، وعندما كانت الأنظمة النقدية مرتبطة بقاعدة الذهب كان لابد أن تلتزم البنوك المركزية بذلك، ولكن بعد اختيارها أصبحت العملات الوطنية مرتبطة بدرجة التطور الاقتصادي وقدرته الإنتاجية ووضع ميزان مدفعاته[1].

2. القيام بوظيفة بنك البنوك: يقف البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي، وهو المنظم الرئيسي لهيكله وأنشطته والمسؤول – بصفة عامة – عن رقابته وتطويره، وتتفرع وظيفة البنك المركزي كبنك البنوك إلى عدة وظائف فرعية أهمها[2]:

- تجميع الاحتياطات النقدية التي تلتزم البنوك التجارية – وغيرها – بإيداعها.

[1] – محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، كلية التجارة، الإسكندرية، 1997، ص: 11.

[2] – أسامة محمد الفولي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

- القيام بدور المقرض الأخير باعتباره المصدر الأخير للسيولة المحلية .
- إجراء عمليات المقاصة والتسويات بين البنوك.

3. بنك الدولة ووكيلها ومستشارها: تقوم البنوك المركزية في كل الدول بوظيفة وكيل الدولة ومستشار لها في المسائل المالية، إذ يدير الحسابات المصرفية للدوائر والهيئات والمشاريع الحكومية، ويقدم سلفا مؤقتة للحكومة بانتظار جباية الضرائب أو الاقتراض من الجمهور، ويقوم بتنفيذ المعاملات الخاصة بشراء وبيع العملات الأجنبية لها.[1]

4. الرقابة على الائتمان: تعتبر من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك المركزية وذلك للحفاظ على الجهاز المصرفي وصيانة لحقوق المساهمين والمودعين. يصدر البنك المركزي تعليمات يحدد بموجبها حجم الائتمان المصرفي حيث يتم توجيهه نحو القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وهذا ما يؤثر مباشرة على عرض النقد والسيولة وما لذلك من آثار على العملة الوطنية[2]. وتهدف من خلال مراقبة الائتمان للمحافظة على استقرار سعر العملة الوطنية وبالتالي المحافظة على قوتها الشرائية.

5. إدارة الدين الوطني: إن معظم الدول ينتهي بها المطاف أنها تنفق أكثر مما تحصل عليه من إيرادات سواء كانت ضريبة أو غيرها وهذه الحالة تحير الحكومة على الاقتراض من الداخل أو الخارج لتمويل الفرق بين إنفاقها ودخلها وعليه فإن مجموعة الديون التي تحصل عليها الحكومة تسمى بالدين الوطني، يكون البنك المركزي مشرفا على إدارته[3].

ثالثا .وظائف البنوك التجارية

1. قبول الودائع: من أهم وظائف البنوك التجارية قبولها للودائع بمختلف أنواعها والوديعة تمثل التزاما على البنك بصفة المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق وهذا الالتزام يعطي في حدود مبلغ الوديعة وقت ما شاء أو في وقت متفق عليه.

[1] – ضياء مجيد, اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص : 152.

[2] – شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 78.

[3] – شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص: 79.

2. منح الائتمان: وتعني تقديم البنك مبالغ نقدية أو كتابية إلى الأفراد أو رجال الأعمال والمشروعات على اختلاف أنواعها لآجال مختلفة على أن يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الآجال المتفق عليه وما عليه من فوائد.[1]

3. خلق الودائع: ويتم ذلك من خلال[2]:

- إصدار الأسهم والسندات.
- تحصيل الشيكات نيابة عن العملاء.
- تحصيل الكمبيالات وخصمها مع السندات.
- مباشرة أعمال الصرف الأجنبي.
- فتح الاعتمادات بمختلف أنواعها وإصدار خطابات الضمانات.

إضافة إلى هذه الوظائف يؤدي البنك وظائف أخرى حديثة منها[3]:

- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه.
- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية.
- البطاقات الائتمانية

[1] – زينب عوض الله، النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1999، ص: 106.

[2] – ضياء محمد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص: 279.

[3] – زياد رمضان، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثانية, دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص: 16.

المطلب الثالث: مبادئ البنوك وأهميتها

إن التعاملات التجارية لكن أسباب التخلف التي حلت بالبلاد الإسلامية قد أدت إلى قطع كل صله بما كان قائمة ومعروفة من أشكال التعامل المصرفي القديم وخضع الشرق للغرب المستيقظ من العصور الوسطى حتى فجره الجديد.

أولا: المبادئ

1. السرية:

وهو من أهم العوامل التي يجب أن يوفرها البنك للعميل ويستثنى هذا المبدأ عند طلب من جهة رقابية حكومية عن أحد العملاء للبنك.

أن أصل المعاملات بين البنك وعملائه يقوم على مبدأ الثقة فيه وفي العاملين لديه فإن العامل حينما يوضع أو يفتح حسابا لدى البنك فإنه يستأمنه على خصوصياته وأسراره فلا يجوز للبنك أن يشهر بها أو يتلاعب بها وقد يفقد عملاؤه وكذلك بالنسبة للمفردين يعتبرون طلبهم للقرض أمرا سريا خاصا به وأشعار وقد يضر بمصالحهم وسمعتهم المالية ويزعزع الثقة بهم ولهذا الالتزام بالسرية بالنسبة للبنك يعد أصلا هاما من أصول مهنته ويعد أمر فائق الحساسية.

2. حسن المعاملة:

إن أساس تحويل عميل عرضي إلى عميل دائم هو حسن المعاملة، وهي مما تجذبه إلى التعامل مع البنك ولا يتعامل مع الآخر، لأنه في معظم الأحيان البنوك تقدم نفس الخدمات لذا يجب على البنك الاهتمام بنوعية وكفاءة عماله ويجب اختيارهم بعناية فائقة وتدريبهم على القيام بأحسن الخدمات المصرفية

لذا يجب أن يكون المصرفي صريحا و حازما في تقريره للأجور، متقد الذاكرة وقوى الملاحظة حتى يستطيع أن يحكم بسرعة على أحوال العميل، ويجب أن يتصف بالشجاعة التي تجعله يقول "لا" دون حرج، مهما كانت العلاقة الشخصية التي تربطه بالعميل، ويجب أن يتسم بالبشاشة التي تحبب الناس إليه ، كذلك فإن

نبرة الإخلاص في صوت المصرفي ، وما يبديه من شعور بالحرص على مصلحة عملائه لها أثر خاص على العميل .[1]

3. الراحة والسرعة:

إن إحساس العميل بالراحة داخل البنك يغريه على كثرة التردد عليه لذا تسعى البنوك جاهدة إلى توفير سبل الراحة بالقدر الممكن للعملاء، من إعداد أماكن مناسبة للاستقبال لقضاء وقت الانتظار في أحسن الظروف.

ومع ذلك هذا لا يعني أن العمل على راحة العملاء يكون على حساب الوقت والسرعة في تلبية طلباته فالمتردد على البنك يهمه أن ينصرف في أسرع وقت، مهما كانت الراحة التي يتمتع بها أثناء الانتظار لهذا يجب أن توضع الإجراءات الروتينية للعمل داخل البنك بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون تعقيد او تسويف.[2]

4. كثرة الفروع:

تسعى البنوك جاهدة الى توسيع نشاطاتها وذلك بفتح فروع في مختلف المناطق و هذا يعود عليها ب:

أ- تيسير على عملاء البنك إجراء معاملاتهم وذلك بعدم الانتقال إلى إدارة البنك وما يترتب على ذلك من وقت ومال.

ب- البنك ذا الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عنده الاحتياطي النقدي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع.

ج- توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على جهات مختلفة فإذا كسدت صناعة ما في منطقة جغرافية فإن هذا الكساد لن يؤثر إلا على الفرع الموجود بهذه المنطقة وحده، ويمكن تعويض خسارة هذا الفرع بالأرباح الناتجة عن عمليات فروع أخرى.

[1] – محمد الصيرفي،"ادار المصارف"، دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، طبعة 2007، ص: 22.

[2] – محمد الصيرفي، المرجع السابق، دار المصارف، ص:23.

د- السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى، وذلك بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عمولات عن عمليات التحويل.

ثانيا: أهمية البنوك

تعد البنوك المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية في البلد؛ فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي، حيث تسهم البنوك بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تقديمها الخدمات التالية:

تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة.

- تمويل الاستثمارات: تستخدم البنوك المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع، فتقوم البنوك التجارية بتمويل الاستثمارات على شكل قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل، وتقوم البنوك المتخصصة بمنح قروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات الثابتة كالمعدات.

- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات التصدير و الاستيراد.

- المساعدة على تنفيذ المؤسسات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ.

- تسهيل إجراءات الحوالات وتسليمها للمواطنين، فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود.

- المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاج إليها الشركات الصناعية، شركات النقل، السياحية والعقارية.

- حفظ أموال الأفراد، وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود، باستخدام الشيكات، بطاقات الائتمان، وغيرها من أدوات الدفع المستحدثة.

- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد.

البنوك تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية: باعتبارها أحد أهدافه من خلال الضوابط العامة لرأس المال والنقود، وكذا أساليب الوساطة المالية المعتمدة على أسلوب القرض بفائدة والفوائض المالية من المال الممنوح وتساهم في المشاريع الإنتاجية الحقيقية وكذا جعل رأس المال مع خبرة العمل في مجال التنمية.[1]

تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية: يعتبر هذا الهدف من أبرز مميزات النظام المصرفي حيث يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. إذ أن توزيع الدخل (الثروة) يرتبط بالقيمة التبادلية للسلع والخدمات والتي غالبا ما يتم التعبير عنها في صورة وحدات نقدية كثمن الخدمات والمنتجات.

استقرار قيمة الوحدة النقدية: تعتبر النقود مقياسا هاما لتقييم الأشياء فلابد أن تحظ باستقرار في قيمتها، وهذا من أهم أهداف النظام المصرفي.

وان وجود نظام بنكي سليم وقوي يتمثل في تطوير ورفع كفاءة المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق استقرار اقتصادي، وتطوير نظم وآلية الرقابة والاشراف وتحديث وتوسيع الخدمات المصرفية ومعها تطوير الموارد البشرية كماً ونوعاً من حيث قدراتها ومؤهلاتها ومهاراتها القادرة على استيعاب التقنيات الحديثة مثل الحاسبات وتقنيات انظمة الاتصالات المعلوماتية المتطورة.

ان المصارف قد اصبحت بمثابة أوعية تتجمع فيها الادخارات بجميع أشكالها ومن ثم تخرج الى قنوات استثمارية تفيد المجتمع وتطوره وتنميته.[2]

ان وجود جهاز مصرفي سليم ومعافى قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة تعد مسألة جوهرية لخدمة الاغراض المستهدفة ومن المتطلبات الحيوية والاساسية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية وقابلة للاستمرار، ان الأساس في السياسة النقدية هو تحديث وتقوية وتعميق دور الجهاز المصرفي ليؤدي الادوار الرئيسية في المجتمع كدور الوساطة ودور المدفوعات وغيرها لتحقيق المزايا الايجابية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنميته وتطويره.

[1]- إبراهيم بن صالح لعمر، النقود الائتمانية ودورها وأثرها في الاقتصاد، الطبعة الثانية، دار الجامعية، مصر، 2001، ص: 05.

[2]- الشمري، صادق راشد، ادارة المصارف / الواقع والتطبيقات العملية، بغداد، 2008.

المبحث الثاني: صيغ التمويل البنكي ومخاطره

أصبحت المواضيع المتعلقة بالتمويل في الوقت الحاضر محل اهتمام واسع من طرف الأوساط الأكاديمية والباحثين والأوساط الرسمية فالتمويل هو أساس إنشاء وتشغيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، تحتاج هذه الأخيرة إلى أدوات التمويل بمختلف أشكالها لأجل تغطيه عجزها المالي، فللتمويل مشاكل كثيرة تؤثر على المؤسسات الكبيرة بصفه عامة والصغيرة بصفة خاصة التي تحد من نموها ونشأتها وتطورها.

المطلب الأول: قروض تمويل دورة الاستغلال

اولا: قروض تمويل الخزينة

1- تسهيلات الصندوق

وهي عبارة عن تلك القروض التي تقدمها البنوك لعملائها للتخفيف من الصعوبات المالية المؤقتة والتي تنشأ عن تأخر آجال التحصيل للإيرادات عن آجال التسديد للنفقات، فهي تسعى إذا لتغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل للإيرادات حيث يقتطع مبلغ القرض، ويكون رصيد حساب المؤسسة مدينا في حدود مبلغ معين لمدة معينة لا تتجاوز عدة أيام.[1]

2-السحب على مكشوف :

يقصد بالسحب على المكشوف بأنه "المبلغ الذي يسمح البنك لعميله بسحبه مما يزيد عن رصيد حسابه الجاري على أن يقرض البنك على هذا العميل فائدة تتناسب والفترة التي تم خلالها سحب مبالغ تفوق رصيده الدائم، ويوقف البنك حساب الفائدة بمجرد عودة الحساب إلى حالته الطبيعية.[2] وتهدف من خلاله المؤسسة

[1]- Société inter-bancaire de formation, Les credits bancaires, bouzareha , Alger, p.7.

[2]-عبد الجليل بوداح، بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغير' والمتوسطة، الدور' التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغير والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزئر،25 — 28 ماي 2003، ص: 05 .

إلى تمويل حاجة في الخزانة متولدة عن نشاط فصلي ويتميز باختلال بين الإيرادات والنفقات مما يولد حاجة عابرة في رأس المال العامل التي تتجاوز إمكانات الممولين.[1]

3- قروض الربط:

قروض الربط عبارة عن قروض تمنح لعملاء البنك لمواجهة إحتياجاتهم للسيولة لممولي عملية مالية شبه مؤكدة التحقيق، ولكنها مؤجلة فقط لأسباب خارجية، والهدف من هذه القروض هو تمكين المؤسسة من الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة أمامها، في انتظار تحقق العملية المالية الذي يعتبر شبه مؤكد بالنسبة للبنك، وعلى سبيل المثال ولتوسيع طاقة المؤسسة، قد برر مجلس الإدارة تمويل ذلك التوسع باللجوء إلى إصدار أسهم أو سندات جديدة ولكن انتظار دخول الأموال الناجمة عن هذا الإصدار سوف يضيع وقتا ثمينا وفرصا عن هذه المؤسسة ، ولتجنب ذلك تلجأ المؤسسة إلى البنك طلب منه قرضا لممولي هذا التوسع والانتظار إلى غاية دخول الأموال الذي يعتبر مسألة وقت فقط.

ثانيا: قروض تمويل المخزونات

1- التسبيقات على البضائع :

تستطيع المؤسسة أن تطلب تسبيقا على بضائع تمتلكها في مخزنها، وهذا التسبيق يكون غالبا مضمونا بهذه البضائع التي توضع كرهن في مخازن المؤسسة أو قد توضع في المخازن العمومية، وهذه المخازن تكون تحت رابة الدولة التي تكون مسؤولة على حفظها وتأمينها.[2]

2- قروض الموسم :

يتمثل هذا القرض في قيام البنك بتمويل مؤسسات التي تمارس نشاط موسمي أو فصلي وتكون هناك فترة كبيرة بين زمن مدخلاتها وزمن مخرجاتها، فالمؤسسة نقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج، ونقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة، ومن بين أمثلة هذه العمليات نشاطات إنتاج وديع المحاصيل

[1]- محبوب بن محمود، حاجة المؤسسات الصغيين والمتوسطة إلى مصرف فعال ونشيط، دراسة الواقع الجزائري، الملتقي الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغير' والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 27-28 أفريل 2006، ص، 417.

[2]- سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، .جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2002، ص، 235.

الفلاحية، وفي كل الحالات لا ستطيع مؤسسة أن تغطي الفارق بأموالها الخاصة فتلجأ إلى الاقتراض من البنك والقرض المعطى يغطي أكبر قدر من هذه الاحتياجات، والدفع يكون بالتقسيط حسب عمليات البيع، وبكون هذا القرض متغير من شهر لآخر حسب احتياجات نشاط المؤسسة ومدة القرض قد تمتد إلى سنتين كحد أقصى.[1]

ثالثا: قروض تمويل الصفقات العمومية

تعرف الصفقة العمومية على أنها اتفاقيات للشراء أو لتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات) أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى.

ونظرا لكبر حجم المشاريع وإجراءات الدفع التي تتميز بالبطء نسبيا. يجد المقاول أو المكلف بالإنجاز أو التوريد نفسه في حاجة إلى أموال غير متاحة في الحال أمام السلطات العمومية، لذلك يضطر إلى تقديم طلب للبنك لتمويل هذه الأشغال وتسمى هذه القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين أو الموردين من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بقروض تمويل الصفقات العمومية. وهناك نوعان من القروض لتمويل الصفقات العمومية كالتالي:

1-منح قروض فعلية

تقوم البنوك بتمويل الصفقات العمومية من خلال منح ثلاثة أنواع من القروض وهي كالتالي:

- قرض التمويل المسبق
- تسبيقات على الديون الفاشلة وغير المسجلة
- تسبيقات على الديون الفاشلة والمسجلة

2- منح كفالات لصالح المقاولين

يقوم البنك بتقديم كفالات للمقاولين أو الموردين المكتتبين في الصفقات العمومية، هذه الكفالات تعتبر كضمان أمام السلطات العمومية صاحبة المشروع وهناك أربع حالات ممكنة للكفالات.[2]

[1]- سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعطيات الائتمان، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص: 53.

[2]- Société inter-bancaire de formation, Les credits bancaires, op-cit, p.23.

- كفالة الدخول إلى المناقصة
- كفالة اقتطاع الضمان
- كفالة التسبيق
- كفالة حسن التنفيذ

رابعا: القروض بالالتزام

يتمثل القرض بالإلزام والتوقيع في قيام البنك بمنح المؤسسة الضمان الذي يمكنها من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطيه نقودا بالتزاماته ولكن يعطي ثقته. وتميز في هذا النوع من القروض الأشكال الثلاثة التالية:

1- الضمان الاحتياطي: الضمان الاحتياطي عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، وبالتالي فهو التزام يتعهد من خلاله البنك بضمان تنفيذ الالتزامات التي قبل ما أحد مديني الأوراق التجارية.

2- الكفالة: تعبر الكفالة عن إلتزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المؤسسة في حالة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ويحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها.

3- القبول: يقوم البنك في هذا النوع من القروض بالالتزام بتسديد ديون المؤسسة، ويمكن أن يشمل هذا النوع من القروض النوعين التاليين:

- القبول المقدم في عمليات التجارة الخارجية.
- القبول المقدم لضمان ملاءة المؤسسة والذي يعفيها من تقديم الضمانات.

خامسا: قروض تعبئة ديون العملاء

وتشمل القروض التي يقدمها البنك للمؤسسة لتعبئة ديونها لدى العملاء في الأنواع التالية:

1- الخصم التجاري

يمثل الخصم التجاري أحد أشكال القروض التي يمنحها البنك لعملائه ويتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها ويحل محل هذا العميل في الدائنية إلى غاية تاريخ إستحقاقها، وتعتبر عملية الخصم هنا قرض من طرف البنك لحامل الورقة مقابل حصول البنك على سعر الخصم.

2- عملية تحويل الفاتورة

تحويل الفاتورة عبارة عن الية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأحيان مؤسسة قرض، بشراء الديون التي يملكها المصدر على الطرف الأجنبي[1]،حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين فهي بذلك تحل محل المصدر وتتحمل كل الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم التجديد مقابل حصولها على عمولة تكون مرتفعة نسبيا(تتحدد العمولة بنسبة معينة من رقم أعمال عملية التصدير).

وتسمح عملية تحويل الفاتورة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة ب-ح تحين الخزينة النقدية للمؤسسة؛

-تحويل الديون الآجلة إلى سيولة جاهزة.

-تخفيف أعباء التسيير المالي و تفادي ملفات الزبائن.

3- القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير

تقترن هذه القروض بعملية الخروج الفعلي للسلع من المكان الجمركي للبلد المصدر، وسميت بالقروض الخاصة بتعبئة الديون لكونها قابلة للخصم لدى البنك، وتخص هذه القروض يسمح فيها المصدرون لزبائنهم أجلا للتسديد لا يزيد عن 18شهرا كحد أقصى، وهذا يشترط البنك تقليم بعض المعلومات والتي تخص:

- مبلغ الدين.
- طبيعة ونوع البضاعة المصدرة.
- اسم المشترى وبلده الأصلي.
- تاريخ التسليم وكذلك تاريخ المرور بالجمارك.
- تاريخ التسوية المالية للعملية التجارية.

[1]- Jérôme Hombourger, L'affacturage une solution de gestion à part entière, Revue Banque stratégie, n°215, Mai 2004, pp.3,4.

4- التسبيقات بالعملة الصعبة

في حالة قيام المؤسسة بعمليات التصدير يمكنها أن تطلب من البنك القيام بتقديم تسبيق بالعملة الصعبة، الذي يمكنها من تغذية خزينتها بعد التنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية، وتقوم المؤسسة بتحديد هذا المبلغ بالعملة بعد تحصيلها لديونها من زبائنها الأجانب في تاريخ الإستحقاق.

ونشير هنا إلى أن مدة التسبيقات بالعملة الصعبة لا ,,يمكن أن تتعدى مدة العقد المبرم بين المؤسسة المصدرة والمؤسسة المستوردة، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تستفيد المؤسسة المصدرة من هذه التسبيقات ما لم تقم بالإرسال الفعلي لصادراتها إلى الزبون الأجنبي.

المطلب الثاني: قروض تمويل دورة الاستثمار

أولا: القروض متوسطة الأجل

و هي تلك القروض التي تتراوح مدتها بين 5و6 سنوات وأحيانا 07 سنوات، حيث تحصيل الشركات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك وشركات التأمين أو بعض الهيئات العامة موضوعها في الغالب تمويل مشتريات ومعدات.... الخ، تلتزم المؤسسات عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القروض والفائدة المستحقة في تاريخ معين[1]، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:[2]

1-القروض القابلة للتعبئة:

وهي القروض التي تمنحها البنك للمنشآت، وتكون له فرصة إعادة خصمها لدي بنك تجاري أو لدي البنك المركزي، فالبنك يستطيع الحصول على سيولة قبل تاريخ الاستحقاق ويتولى البنك الأخر تحصيل القرض في تاريخ الاستحقاق من الجهة المقترضة.

[1]- محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 334.

[2]- الطاهر الطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر ، 2005، ص: 75.

2-القروض غير القابلة للتعبئة:

هذا النوع من القروض لا يتوافر البنك على إمكانية خصمه لدي بنك أخر، بل هو مجبر على انتظار تاريخ الاستحقاق وقيام المنشأة بسداد القروض ليحصل على السيولة مما يعرضه لخطر عدم الوفاء.

وهنا تظهر كل المخاطر المرتبة بتجميد الأموال بشكل كبير، وليس للبنك أي طريقة لتفاديها، إن ظهور مخاطر أزمة السيولة قائمة بشكل شديد ولذلك على البنك في هذه الحالة من القروض أن تحسن دراسة القروض وأن تحسن برمجتها زمنيا بالشكل الذي لا يهدد صحة خزينته. وعادة ما يتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدد من السنوات تتمثل في عمر القروض، ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة بدفعات الامتلاك، بالإضافة إلى ذلك عادة ما يكون القرض مضمونا بأجل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، ولا شك أن الغرض من امتلاك القرض هو حماية كل من المقترض من خطر عدم قيام المقترض باستقطاع مبلغ سنوي وحجزه، بحيث يتم تجميع مبلغ مناسب في نهاية عمر القرض يتم استخدامه في السداد الكلي.[1]

ثانيا: القروض طويلة الأجل

تهدف المؤسسة من خلال اللجوء إلى إستعمال هذا النوع من القروض إلى تمويل الإستثمارات التي تمتد على فترة زمنية طويلة، وتتميز هذه الاستثمارات بارتفاع تكلفتها، وعملية تحصيل إيرادات الإستثمار يكون على مدة طويلة، لهذا فالقروض طويلة الأجل تأتي لتلبية هذا النوع من الاحتياجات، حيث أنهما تفوق مدة 07 سنوات لتصل حتى 20 سنة، وهي موجهة أساسا لتمويل الإستثمارات الضخمة .

ونظرا لطبيعة هذه القروض وما تنطوي عليه من مخاطر عالية جراء قيام البنك بتجميد أمواله لفترة طويلة، فإن البحث عن الآليات والوسائل الكفيلة بالحد من هذه المخاطر يبقى من الإهتمامات الكبرى لدى البنوك،

[1]- جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص: 36.

ومن بين الخيارات المتاحة في هذا المجال أمام البنوك إشتراك عدة مؤسسات مالية في تمويل واحد، أو القيام بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل البدء في عملية التمويل[1].

1- التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة الخارجية

يستعمل التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية في تمويل العمليات الخاصة بتبادل السلع والخدمات مع الخارج، ولأجل تسهيل هذه العمليات والعمل على توسيع حركة التجارة الخارجية يسمح النظام البنكي باللجوء إلى عدة أنواع مختلفة من التمويل تتيح للمؤسسات المصدرة والمستوردة إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل الممكنة في أقل وقت ممكن وبدون عراقيل.

وفي هذا الإطار يمكن للمؤسسات استعمال نوعين رئيسيين من أدوات التمويل المستعملة في التجارة الخارجية وهما كالأتي:[2]

2- الاعتمادات المستندية:

تشمل الاعتمادات المستندية تسهيلات فتح اعتمادات للاستيراد بالاطلاع أو مؤجلة الدفع، وينشأ عند فتح الاعتماد التزام مشروط على العميل والبنك في وقت واحد، والشرط الذي يتضمنه فتح الاعتماد هو مزدوج في طبيعته، فالشق الأول من هذا الشرط أن يتم تداول الاعتماد وفقا للشروط الواردة في فتح الاعتماد وبدون أي مغالطات حتى يصبح قابلا التنفيذ، والشق الثاني أن يبادر العميل فورا بتسديد قيمة الاعتماد. والبنك الذي يتولى فتح الاعتماد المستندي ملتزم بالتسديد عندما يتم تنفيذ شروط الاعتماد و تداول المستندات وفقا للأعراف، ويتحول إلى دين قائم عندما لا يلتزم العميل طالب فتح الاعتماد بتسديد قيمته لدى بنكه، وبالتالي فإنه يتحول من تسهيل غير مباشر إلى تسهيل مباشر.[3]

[1] – عمران عبد الحكيم، 2007، إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية، كلية العلو الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص: 80.

[2] – عمران عبد الحكيم، 2007، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية، نفس المصدر، ص: 84.

[3] – سوزان سمير ذيب وآخرون، "إدارة الإئتمان" ، مرجع سبق ذكره ، ص: 67.

3- التحصيل المستندي:

وهو العملية التي يقوم خلالها المصدر بعد شحن البضاعة وإرسالها، بإرسال الوثائق المتفق عليها مع المستورد مرفوقة بورقة تجارية (كمبيالة) أو بدوها، إلى بنكه (بنك البائع)، ليقوم هذا الأخير بإرسالها إلى بنك المستورد، ليسلمها لهذا الأخير مقابل القبول أو الدفع للكمبيالة أو تحصيل الثمن.[1]

ويستخدم التحصيل المستندي في مجال التجارة الدولية في الحالات التالية:[2]

- إذا لم يوجد لدى البائع أدنى شك في قدرة المشتري و استعداده للسداد.

- استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في بلد المستورد.

- عدم وجود أية قيود على الاستيراد في بلد المستورد مثل وجود رقابة على النقد أو ضرورة استخراج تراخيص استيراد.

- إذا كانت السلع المصدرة لم يجر تصنيعها خصيصا للمشتري، أي لم يتم تصنيعها بمواصفات خاصة حددها المشتري.

4- التمويل الجزافي

يعبر التمويل الجزافي عن عملية خصم الأوراق التجارية، فهو ألية يمكن من خلالها تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة، ويفقد هنا مشتري هذه النوع من الديون الحق في متابعة المصدر أو الأشخاص الموقعين على الورقة التجارية، وهو ما يجعل من المشتري لهذه الأوراق التجارية يطبق معدل للفائدة مرتفع نسبيا بما يتماشى مع طبيعة الخطر المتعلق بتحصيل قيمة الورقة التجارية في أجال إستحقاقها. ويمنح التمويل الجزافي للمصدر الإستفادة من المزايا التالية:

- تغذية خزينة المؤسسة بتحصيل قيمة المبيعات نقدا.

[1]- سليمان ناصر، "التقنيات البنكية و عمليات الائتمان"، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

[2]- مدحت صادق،" أدوات و تقنيات مصرفية" ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة 2001، ص: 29.

- تقليص الأعباء المتعلقة بإدارة العملاء.

- تجنب مخاطر تغير أسعار الصرف بين تاريخ تنفيذ الصفقة وتاريخ التسوية المالية .[1]

ثالثا القرض الايجاري:

يعتبر القرض الايجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل، وان كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة القرض فإنا قد أدخلت تغييرا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقترضة، ورغم حداثة هذه الطريقة فإنها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال الإقدام المستثمرين عليها بالنظر إلى المزايا العديدة التي تقدمها لها. ويعرف القرض الايجاري على أنه عملية يقوم بموجبها البنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى، بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في غاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.[2]

1- أنواع الإعتماد الإيجاري حسب طبيعة العقد

نميز بين نوعين من أنواع الإعتماد الإيجاري وفقا لطبيعة عقود الإستئجار [3]:

أ. الإعتماد الإيجاري التشغيلي: يعتبر اعتمادا إيجاريا تشغيليا إذا لم يتم تحويل كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعي أو تقريبا كلها إلى المستأجر، و ذلك حسب ما نصت عليه المادة الثانية من الأمر 96-09 المتعلق بالإعتماد الإيجاري. ويمكن أن يتميز الإعتماد الإيجاري التشغيلي بما يلي:

-يمكن للمستأجر أن يلغي العقد.

-يتحمل المؤجر كل التكاليف المرتبطة بالأصل.

[1]- عمران عبد الحكيم،، إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية، ص: 89.

[2] -الطاهر لطرش "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

[3]- عبد الجليل بوداح، بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية ، مرجع سابق، ص: 178.

– لا يهتلك الأصل بالكامل خلال مدة العقد لأن مدة عقد الإستئجار التشغيلي أقل من العمر الإقتصادي الأصل المستأجر (عدم كفاية مدة العقد لكي يسترجع المؤجر قيمة الأصل والفوائد).

ب. الإعتماد الإيجاري المالي: حسب المادة الثانية من الأمر رقم 96-09 المتعلق بالإعتماد الإيجاري، يعتبر إعتمادا إيجاريا ماليا إذا تم تحويل كل الحقوق والإلتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعي إلى المستأجر ، و بالتالي فإن إهتلاك الأصل المستأجر يستخدم بالكامل خلال مدة الإيجار وأنه ليس للمستأجر الحق في إلغاء عقد الإيجار إلا بعد نهاية العمر الإقتصادي للأصل المستخدم، كما يتحمل المستأجر في ظل هذا النوع من الإستئجار البعض من التكاليف المرتبطة بالضرائب والرسوم والتأمينات .

2– الإعتماد الإيجاري حسب طبيعة موضوع العقد

يمكن التمييز بين نوعين من الإعتماد الإيجاري وهذا حسب طبيعة موضوع الأصل الذي ترغب المؤسسة في الحصول عليه وهما[1]:

أ. الإعتماد الإيجاري المنقول:

تلجأ المؤسسة إلى تقنية الإعتماد الإيجاري للأصول المنقولة وذلك لتمويل الحصول على الوسائل الضرورية لنشاطها، وهذا النوع من الإعتماد الإيجاري يتميز مايلى:

–كلا الطرفين (المؤجر و المستأجر) لا يمكنهما إلغاء العقد قبل إنقضاء مدة الإهتلاك الجبائي للأصل محل التعاقد.

– تقوم المؤسسة المستأجرة بإدخال تكاليف الإيجار ضمن مصاريفها.

– المؤسسة المستأجرة تقوم بدفع الرسم على القيمة المضافة على مشترياتهما من الآلات وتقوم باسترجاعها على ما تتحصل عليه من أجر مقابل إيجارها لتلك الوسائل.

– يمنح الإعتماد الإيجاري للأصول المنقولة للمؤسسة تمويلا كاملا لإستثماراتها.

[1] – الطاهر لطرش "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 79 ،80.

ب. الإعتماد الإيجاري غير المنقول: تهدف هذه العملية إلى تمويل الإستثمارات غير المنقولة والتي تتشكل غالبا من بنايات أو عقارات تحصل عليها المؤسسة المؤجرة من جهة ثالثة أو قامت ببنائها، و تسلمها على سبيل الإيجار إلى المؤسسة المستأجرة لإستعاضا في نشاطاتها المهنية مقابل ثمن الإيجار، ويمتاز هذا الاعتماد الإيجاري بما يلي:

-يتاح للمؤسسة المستأجرة إمكانية الحصول نهائيا على الأصل.

-يتاح للمؤسسة المستأجرة إمكانية الإكتساب المباشر أو غير المباشر للأرض التي أقيم عليها البناء.

-كما يتاح للمؤسسة المستأجرة إمكانية التحويل القانوني الملكية البناء المقام على أرض هي أصلا ملك للمؤسسة المؤجرة.

وبهذه الخصائص التي يمتاز بها الإعتماد الإيجاري يعتبر الية ملائمة لحل مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

المطلب الثالث: أنواع المخاطر

البنوك الجزائرية التجارية و منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي أي بتاريخ إصدار القانون النقد والقرض سنة 1990 أصبحت تلعب دور الوساطة المالية وتعمل على تحقيق العوائد والربحية بدلا من تقديمها على شكل قروض عشوائية كما كانت من قبل, باستعمال الطرق الرياضية والعلمية ومعرفة الشروط المناسبة لمنح القروض وكيفية تحديد المخاطر وتقييمها ومواجهتها في حاله التعثر.

فعملية منح القروض هي الوظائف الأساسية للبنك وهي أخطر الوظائف التي يمارسها البنك كون أن تلك القروض ليست ملكا لها بل هي أموال المذيعين على الأغلب وهذا ما يجعلها تأخذ كامل حذرها أثناء عملية منح القروض.

[1]- Michel Mackay,Le Leasing, une solution de financement , Revue stratigica ،n°02 , Novembre 2004, Algérie, p.57.

1- مخاطر السيولة:

تمثل هذه المخاطر التغيرات الحالية و المحتملة في صافي الدخل و القيمة السوقية الملكية حملة الأسهم، و تنشأ نتيجة لعدم مقدرة البنك على مواجهة الدفعات و الالتزامات المالية المترتبة عليه عند الاستحقاق بتكلفة معقولة سواء من خلال بيع الأصول أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة، أو سدادها بتكلفة أعلى، و تزداد هذه المخاطر عندما لا تتوافر لدى البنك الأموال اللازمة للسداد دون تحمل خسائر غير مقبولة، و امتلاكه لأصول سائلة ملائمة لها القابلية على التحول إلى نقد لمواجهة التزاماته المختلفة و التحوط لمواجهة الطلب على سحب الودائع و تلبية طلبات الإقراض المختلفة. [1]

2- مخاطر تذبذب معدل الفائدة:

تحدث مخاطر تذبذب معدل الفائدة من خلال التكاليف المجمعة على عائد الاستخدامات الموزعة وتكون هذه المخاطر في عمليات الإقراض كالأتي[2]:

إذا كان البنك يقرض بمعدل فائدة ثابتة ويعيد التمويل بمعدل فائدة متغير في هذه الحالة يكون أمام خطر انخفاض معدل الفائدة

ولكي يتعرف البنك على تطوير مردودية نسبية تغيرات معدل الفائدة يجب أن يقوم بما يلي:

-حساب قيمة تطوير مركز الميزانية على اقتراض تغير معدل الفائدة.

- تحليل التدقيق عبر الزمن ونتائجه على إعادة التمويل وإعادة الاستخدام.

[1] - محمد داود عثمان، أثر متفقات مثاطر الإئتمان على قيمة البنوك - دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة -Tobin'sQ، أطروحة دكتوراه، الأكادمية العربية للعلوم المالية و المصرفية،،2008 ص 18.

[2]- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندية،2005 ص 215.

3- مخاطر تغير سعر الصرف:

إن امتلاك البنك الحقوق أو الديون الصعبة يؤدي إلى حدوث مخاطر الصرف التي تنتج عن تغير سعر الصرف للعملة التي حررت بهذه الحقوق، حيث أن ارتفاع هذا السعر بالنسبة للعملة الوطنية يحقق ربحا في الصرف، وانخفاضه يؤدي إلى تحمل الخسائر.

ويتعرض البنك إلى مخاطر سعر الصرف عند قيامه بمجوعة من المبادلات على الحساب والإقراض والاقتراض بالعملة الصعبة كما يلي[1]:

– العمليات على الحساب: يحدث اتفاق بمبادلة نقد بآخر وبسعر محدد وتكون هذه العملية مفتوحة يومين قبل التحويل من حساب إلى حساب أخر، ويلجأ البنك إلى هذه العمليات ليشيع طلبات زبائنه وتتطلب هذه العملية قفل هذا العقد من البنك مسبق وذلك لتجنب المخاطر لأن أسعار صرف العملات مرنة، تستدعي من أطراف التبادل أن تؤجر أحداهما مشترياتها والأخر تعجل مبيعاتها لأن حركة طلب وعرض العملات تؤدي إلى حركة أسعار الصرف مما تعرض البنك إلى مخاطر مستمرة.

– عمليات الودائع بالعملات: تتمثل هذه العمليات في الإقراض والاقتراض بالعملات الأجنبية مما يعرض البنك إلى مخاطر سعر صرف وتحمل الخسائر وذلك إذا كان البنك يدفع استراجاعات قرض بالعملية المحلية، في حين تعرف أسعارها الارتفاع.

[1]- مهند نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية، دار الحرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص: 240.

4- مخاطر متعلقة بالمقترض:

تأتي من خلال اهتزاز وتزعزع الثقة بين الزبون والبنك المنقرض ومن أهم المخاطر ما يلي:

- مخاطر قطاع النشاط:

هذه المخاطر تكون مرتبطة بفرع النشاط الذي يمارسه المقترض ويكمن الخطر الذي قد يتعرض له البنك في التغير الذي قد يحدث في ظروف الاستغلال الصناعية أو التجارية لنشاط معين ومن أحداث معينة ومن بين هذه الأحداث ما يلي[1]:

- انخفاض أسعار البيع بشكل كبير وفقا لقانون العرض والطلب في السوق.

- ميزة المواد الأولية الضرورية في عملية الإنتاج.

- التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى ظهور منتجات مناسبة وبأقل تكلفة.

- تغير أذواق المستهلكين وتفصيلاتهم التي تلعب دورا هاما في زيادة أو تراجع كمية المبيعات.

5- مخاطر متعلقة بقلة خبرة وكفاءة مسيري المؤسسة المقترضة:

إن عدم وجود أو نقص موظفين يملكون خبرات جيدة لدي المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل الأموال المفترضة، من هنا يتبين أن البنك عند الاستفسار عن طالب القرض يطلب منه تزويده بقائمة تشمل أسماء مؤلفاته مع نبذة عن السيرة الذاتية لكل موظف مهم، ومما لا شلت فيه هو أن من حق البنك التساؤل عن مسار الأموال التي يقوم بإقراضها للغير والتأكد من أن هذه الأموال في أيدي آمنة أم لا.[2]

6- مخاطر عدم التسديد:

هذه المخاطر تتمثل في الخسائر التي يمكن للبنك أن يتحملها نتيجة إفلاس المقترض الذي قد يكون فردا أو مؤسسة أو هيئة ، حيث أن عدم التسديد ينتج عن عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته وهي ناتجة عن

[1] -مهند نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية، دار الحرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص: 243.

[2] -عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص: 213.

عدم مراقبة التدفقات النقدية الناجمة عن استعمال القرض، وبالتالي عدم وصولها إلى البنك، ويمكن القول بأن اخطر الأكثر ضررا لأنه يعبر عن عمر نهائي كلي أو جزئي للمقترض وهلاك كلي للمصرف وهو كذلك الذي ينتج عن إعسار المدين وإخلاله بالتزامات عند تواريخ الاستحقاق، حيث لا يجد المصرفي الأموال التي منحت له من قبل، وهو يصبح أيضا مدين إتجاه المودعين وبالتالي فهو عاجز عن تحقيق الإيرادات والتدفقات المسبقة للقرض التي تم التنبؤ بها، وعليه فلا بد للمصرف من مواجهة القرض رغم سحب الودائع.[1]

7- مخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض:

تختلف مخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض، ففي صناعة الكمبيوتر فإن الخطر الأكبر يكمن في عملية التقادم وظهور أجيال جديدة من هذه الأجهزة، و في المجال الإنتاج الصناعي فيكون عرضة لمخاطر عدم توفر المواد الخام للإنتاج، أو تغير أذواق المستهلكين و تفضيلاتهم و كذلك دخول منافسين جدد يؤثرون على عملية تسويق المنتجات. إلى جانب هذه المخاطر البنك معرض إلى مخاطر أخرى منها مخاطر الملكية، مخاطر الحفظ، مخاطر عدم الكشف عن المعلومات .... الخ إلا أن مخاطر القروض تشكل الجزء الأكبر من المخاطر التي يتعرض لها البنك، فعلى مستوى البنك يعتبر منح القروض الإستثمار الأكثر قسوة على ادارة البنك، نظرا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت الإستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك، وفي ما يلي سنقوم بإعطاء نظرة حول هذه المخاطر.[2]

8- المخاطر التجارية:

ينتج عادة هذا النوع من المخاطر على المنافسة بين الأنشطة للمنتوج الواحد أو عدد محدود من الزبائن وهي ناجمة كذلك عن الظروف الإقتصادية السائدة و كذا الصناعة التي يزاولها الزبون هل تمكنه من البقاء في السوق أم لا.

[1]- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص: 214.

[2]- واضح نعيمة، "العوامل المؤثرة على إتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية_ حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير ومالية المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص: 50.

9- مخاطر الظروف الاقتصادية:

هذا النوع لا يمكن التحكم فيه لكن يمكن تقليل خسائر البنك من خلال اتخاذ الإحتياطات الملائمة لتفادي وقوع المشاكل عند اجراء التحليلات الإقتصادية الضرورية واتباع الطرق العملية للتنبؤ بما ستكون عليه الأوضاع الإقتصادية في المستقبل وكي يستطيع البنك معرفة درجة حدة هذه المخاطر الإقتصادية، عليه أن يكون على دراية بالعناصر التالية: [1]

- النظام الإقتصادي المختار.
- السياسة المتبعة في اطار التشغيل و الاستثمار.
- امكانية التمويل الخارجي.
- القطاعات التي توليها الدولة في برنامجها الإقتصادي أهمية بالغة.

[1]- محمد إبراهيم هنيدي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، 1992، ص: 227.

خلاصة الفصل الأول:

يظهر لنا من خلال هذا الفصل المتعلق بالبنوك وأهميتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهتمامها بهذه المنظومة من المؤسسات ويعتبر ركيزة أساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باختلاف أنواعها ونشاطاتها وعليه فإن عملية الإقراض هي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية رغم ما لها من نشاطات مالية متعددة إلا أن الإقراض هو الوسيلة الأكثر ربحية وهو النشاط الأساسي وتوجد أنواع من القروض المصرفية الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط إلا أنه البنك لا يمنح القرض إلا بعد القيام بدراسات معمقة للمؤسسات الطالبة للقرض وتحديد آفاق نموه وتحديد الخطر المتعلق بتمويلها وتحديد نوعية الضمانات والآليات المناسبة لضمان استرداد أمواله والفوائد الناجمة عنه في الآجال استحقاقها وهنا يلعب البنك دور التوفيق بين عاملين مهمين هما الضمان والربحية والسيولة من جهة ومتطلباتها وتعليمات البنك المركزي من جهة أخرى لتحقيق أهدافه بأقل الأضرار.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

لقد زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير، وخاصة في الوقت الحالي من قبل كل دول العالم والمنظمات والهيئات الدولية وذلك لما تتميز به من قدرات على التأقلم مع الظروف الاقتصادية المختلفة، وهذا ما جعلها محل الاهتمام، ويعتمد عليها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودورها في الإنتاج والتشغيل، وتحقيق القيم المضافة في الاقتصاد العالمي والمحلي، فهي تلعب دورا حقيقية في الاقتصاد.

وقد اهتمت الجزائر بتطوير هذا القطاع وذلك من خلال إصدار المراسيم التشريعية والتنظيمية المختلفة، وخلق مصادر لتمويل المؤسسات الصغيرة التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية، خاصة الدول المتقدمة عامة، ورفعي شعار دعم المؤسسات الصغيرة المتوسطة على المستوى المحلي والدولي

وعليه قسمنا هذا الفصل الى مبحثين هما:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التحديات التي تواجهها

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيه اختلاف بين مختلف دول العالم، لذلك سنحاول ابراز المفاهيم النظرية المحددة لهذه المؤسسات، واضافه اهم الاضافات وتحديد اهم الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الأول تعريف المؤسسات صغيرة والمتوسطة

يشكل تعدد المعايير واختيار الأنسب منها صعوبة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في تحديد المؤسسات على اختلاف أوجه النشاط التي تنتمي إليه باستعمال معايير كمية الحجم صغر أو كبر كل مؤسسة) أو تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى (الحرفية والمؤسسات الكبرى) أو باستعمال معايير النوعية باعتبارها تسمح بشرح طبيعة كل تنظيم.[1]

الفرع الأول: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: صعوبة تحديد مفهوم مؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة، يرجع إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات، وسجل النهوض بها وترقيتها وكذلك اختلاف المكان ومجال النشاط الاقتصاد الأمريكي أو الياباني يختلف تماما عن الاقتصاد الجزائري أو السوري أو أي بلد نامي أخر من حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمحيط الذي تعمل ضمنه هذه المؤسسات.

ويمكن رد صعوبات التعريف الموحد لهذا القطاع إجمالا إلى ثلاثة عوامل أساسية هي:

1- عوامل اقتصادية.

[1] -يوسف قرشي، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية أطروحة دكتوراه ، علوم اقتصادية ، 2005 ،ص: 17.

2- عوامل تقنية.

3- عوامل سياسية.

1- العوامل الاقتصادية وتضم ما يلي:[1]

- **اختلاف درجة النمو:** ويتمثل في التطور المتكافئ بين مختلف الدول، فالتفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية، وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، وأيضا وزن الهياكل الاقتصادية، فالمؤسسة المصغرة والصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي أخر في بلد نامي كالجزائر أو المغرب بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة والجزائر أو المغرب من جهة أخرى، وينطبق نفس الأمر عند المقارنة بين مؤسسة تعتبر كبيرة في موريتانيا أو مالي بينما تعتبر صغيرة في إيطاليا، فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى نتيجة أن تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة يختلف من بلد إلى آخر، الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول.
- **تنوع الانشطة الاقتصادية:** عند المقارنة بين المؤسسات لفرع مختلفة نجد ان بعض قطاعات النشاط تتميز بكثافة رأسمالية أقل من قطاعات أخرى وبالتالي يقل عنصر العمل بها، على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر كمؤسسة كبيرة في قطاع النسيج في حين تصنف كمؤسسة صغيرة في قطاع صناعة السيارات، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على أساس عدد العمال.
- **اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:** يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وكل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الذاتية وصناعة الغزل ومنتجاته،

[1] - رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص : 16-17.

وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها.

2- العوامل التقنية:

ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحيد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة على عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات مصغرة وصغيرة.

3- العوامل السياسية:

وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له والحد من الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه، على ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.

ثانيا: تحديد معايير التعريف

1- المعايير الكمية: إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات، ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى وتضم المؤشرات التقنية و الاقتصادية المتمثلة في عدد العمال التركيب العضوي لرأس المال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، حجم الطاقة المستعملة.
- أما المجموعة الثانية فتشمل المؤشرات النقدية المتمثلة في رأس المال المستثمر، رقم الأعمال.

إلا أن هناك صعوبات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام المعايير الكمية وذلك الاختلاف مستويات النمو بين البلدان، واختلاف الظروف الصناعية من فرع لآخر، خاصة إذا حدث ارتفاع في معدل التضخم، و بالتالي فان هذه المعايير وحدها لا تكفي لتحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

2- المعايير النوعية:

بعد مناقشة المعايير الكمية التي بموجبها يمكن التفرقة بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وجد بأنها معايير تحكمية وأنه لا يوجد معيار أمثل يمكن بواسطته التفرقة بين هذه المؤسسات على مستوى كل الدول، نظرا لاختلاف كل دولة عن الأخرى، لذا يرى البعض أنه ينبغي تكملة معيار العمالة أو رأسمال ببعض المعايير الوظيفية التي تميز بعض المؤسسات المصغرة والصغيرة عن المؤسسات الأخرى بغض النظر عن حجم المؤسسة، كما أنه من الأحسن والأوفق عدم الاعتماد كلية على معيار كمي بمفرده حتى لا يكون ذلك مضللا، لذلك وجب التطرق لبعض المعايير الأخرى وهي المعايير النوعية، والتي من شأنها توضيح وإزالة اللبس القائم حول تعريف الصغيرة والمصغرة وتصنيفها، لأنها سوف تكمل المعايير الكمية وتكسبها الدقة والشمولية في محاولة لتحديد مفهوم واضح للمؤسسات المصغرة والصغيرة ويندرج ضمن هذا النوع المعايير التالية:

- **معيار الملكية:** يعد هذا المعيار من المعايير النوعية المهمة إذ نجد أن غالبية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص، أو شركات أموال معظمها فردية، أو عائلية يؤدي مالك المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.
- **معيار حصة المؤسسة من السوق:**

بالنظر إلى العلاقات الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تصرف فيه منتجاتها فهو يعد مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها في السوق، الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة، وحظوظها وافرة عدت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء قليل منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعد مصغرة أو صغيرة، والحصة السوقية للمؤسسات المصغرة والصغيرة تكون محدودة بسبب:

[1] – سلطان محماد رشادي، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: واقعه، أهميته و شروط تطبيقه، حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم تجارية، فرع إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2005-2006، ص: 42.

- صغر حجم المؤسسة.
- صغر حجم الإنتاج.
- ضالة حجم رأسمال.
-محلية النشاط.
- الإنتاج موجه للأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها.
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات المصغرة والصغيرة للتماثل في الإمكانيات والظروف.

- **معيار المسؤولية:** حيث نجد حسب هذا المعيار، أن صاحب المؤسسة باعتبارها مالكها، يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات، وتنظيم العمل داخل المؤسسة، وتحديد نموذج التمويل والتسويق ... الخ وبالتالي فان المسؤولية القانونية و الإدارية تقع على عاتقه وحده.

محلية النشاط: نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وألا تمارس نشاطها من عدة فروع، تشكل حجما صغيرا النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.[1]

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أعطيت عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار سيتم التطرق إلى أهم التعاريف في مختلف الهيئات الدولية، وكذا بعض الدول كالآتي:

حسب تعريف البنك الدولي :يعتمد البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار العمالة، ورقم الأعمال، والحصيلة السنوية، حيث يعرف المؤسسة الصغيرة على أنها المؤسسة التي يعمل بها أقل من 50 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها، ومجموع ميزانيتها السنوية 3 مليون دولار في حين أن المؤسسة المتوسطة لا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل، ورقم أعمالها أو حصيلتها السنوية 15 مليون دولار.

[1]- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص: 23.

-**تعريف الاتحاد الأوروبي** : حاولت دول الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية اللجنة الأوروبية، المتعلقة بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع تعريف يعتمد على ثلاث معايير : عدد العمال، رقم الإعمال السنوي، و مجموع الميزانية، والذي تم اعتماده ابتداء من 1-1-2005. ويمكن توضيحه في الجدول الآتي:[1]

الجدول رقم(2-1): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المصغرة والصغيرة.

نوع المؤسسات	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم العمال	الحد الأقصى للموازنة السنوية
المصغرة	9	-	-
الصغيرة	49	7 مليون يورو	5 مليون يورو

المصدر: لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمصغرة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص12.

– تعريف اليابان: يعتبر الاقتصاد الياباني ثاني أكبر الاقتصاديات في العالم من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي بعد الوم أكما يعتبر نصيب الفرد الياباني من الناتج المحلي الإجمالي الأعلى في العالم.

كما هو معلوم فان اليابان قد اعتمدت بشكل كبير على المشروعات الصغيرة، وقصد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان وضعت معايير واضحة لتصنيفها حيث ميز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك ما هو مبين في الجدول التالي:

[1]- العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع الاقتصاد المالي، جامعة منتوري - قسنطينة، 2010-2011، ص: 167.

– معايير تمييز المؤسسات المصغرة والصغيرة في اليابان:

الجدول رقم(2–2): معايير تمييز المؤسسات الصغيرة في اليابان

أنواع المؤسسات	رأسمال (مليون ين)	عدد العمال
الصناعة والقطاعات الأخرى.	أقل من 100 مليون ين ياباني.	300 عامل أو أقل.
مؤسسات التجارة بالجملة.	أقل من 30 مليون ين ياباني.	100 عامل أو أقل.
مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات.	أقل من 10 مليون ين ياباني.	50 عامل أو أقل.

المصدر: رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ص29.

– تعريف تركيا: يعتمد تعريف هذه المؤسسات في تركيا على معيار العمالة فقط في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها، فالمؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بما من 10 الى 49 عامل بينما المؤسسة المتوسطة هيا التي يعمل بها من 50 إلى 199 عامل، أما فيما يخص المؤسسات المتناهية الصغر (المصغرة) فهي المؤسسة التي يعمل بها اقل من 10 عمال.

– تعريف مصر: توجد في مصر عدة تعريفات للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، بعضها يعتمد على عنصر رأس المال والبعض الآخر على عنصر رأس المال والعمالة، فنجد مثلا بنك التنمية الصناعية المصري، يعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة دون الأرض و المباني، فالمؤسسات الصغيرة جدا هيا المؤسسات التي لا يزيد حجم أصولها الثابتة بدون الأرض و المباني) عن 7 آلاف جنيه، والمؤسسات الصغيرة هيا المؤسسات التي لا يزيد حجم أصولها الثابتة عن 1.4 مليوني جنيه، أما المؤسسات المتوسطة هيا التي يزيد حجم أصولها الثابتة عن 1.4 مليون جنيه ولا يتجاوز 3 مليون جنيه.

– تعريف الجزائر:

إن اهتمام السلطات العمومية بالمؤسسات الكبيرة في بداية رسم استراتيجياتها التنموية جعلها تهمش المؤسسات المصغرة والصغيرة وخاصة مع السياسات التي كانت تنتهجها في ذلك الوقت والتي تعتمد على المؤسسات الصناعية الكبرى، وهو ما أدى إلى غياب تعريف رسمي ودقيق للمؤسسات المصغرة والصغيرة

باستثناء بعض المحاولات الفردية الغير رسمية وفيما يلي أهم المحاولات:

– المحاولة الأولى: ظهرت أول محاولة لتعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة أثناء وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية والذي يعتبر المؤسسات المصغرة والصغيرة وحدة إنتاجية تتميز بمايلي:

– الاستقلال الذاتي.

– تشغيل أقل من 500 عامل.

– تحقيق رقم أعمال سنوي يقل عن 15 مليون دينار جزائري ويلتزم إنشاؤها استثمارات تقل عن 10 مليون دينار جزائري.[1]

وبإمكان هذه المؤسسات أن تظهر بإحدى الأشكال التالية:

– مؤسسات تابعة للجماعات المحلية – فروع المؤسسات الوطنية– مشروعات مختلطة – مؤسسات مسيرة ذاتيا – تعاونيات – مؤسسات خاصة.

– المحاولة الثانية: في إطار الملتقى الأول حول المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تقدمت المؤسسة للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة بتعريف يرتكز على المعيارين الكميين اليد العاملة، رقم الأعمال) فتعرف المؤسسات المصغرة والصغيرة على أنها تلك المؤسسات التي: – تشغيل أقل من 200 عامل؛ – تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري[2].

– المحاولة الثالثة: تم اقتراحها أثناء ملتقى حول المناطق الجبلية، إذ اعتبرت المؤسسات المصغرة والصغيرة على أنها "كل وحدة إنتاجية ذات حجم صغير وتتمتع بالتسيير المستقل، وتأخذ إما شكل مؤسسة عامة أو خاصة.

ويمكن إرجاع السبب في عدم وجود تعريف رسمي في الجزائر لقطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة هو اهتمام الدولة الجزائرية آنذاك بالمؤسسات الكبيرة الصناعات الثقيلة (كقطاع الحديد والصلب) وهي سياسة كانت ترى فيها الجزائر أنها الأنجح والأمثل لتحقيق أهداف التنمية.

---

[1]– صويلح ليليا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد30، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص: 150.

[2]– مكاحلية محي الدين، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة، أطروحة دكتوراه مقدمة النيل شهادة دكتوراه نظام جديد، جامعة 8 ماي 1945، –قالمة – الجزائر، 2015، ص: 53.

المحالولة الرابعة: لغاية 2001م لم يكن هناك تعريف رسمي للمؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر حتى والقانون رقم 01-18 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المصغرة والصغيرة، اعتمدت من خلاله الجزائر على تعريف أكثر رسمية.

وقد ارتكزت الجزائر في تعريفها على 3 معايير: معيار العمالة، رقم الأعمال، الميزانية السنوية واستقلالية المؤسسة.

وهذا وقد تم الفصل بين المؤسسات المصغرة والصغيرة كما يلي: فحسب القانون التوجيهي رقم 01-18 المادة السادسة فتعرف

المؤسسات الصغيرة على أنها " تلك التي تشغل ما بين (10- 49 فردا) ولا يتجاوز رقم أعمالها 200 دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار".

وأخيرا تعرض المادة السابعة من القانون السالف الذكر إلى تعريف المؤسسات المصغرة على أنها تلك المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال ولا يتجاوز رقم أعمالها 20 مليون دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 مليون دينار.

- معايير التمييز بين المؤسسات في الجزائر:

الجدول(2-3): معايير التمييز بين المؤسسات في الجزائر.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
مصغرة	1-9	أقل من 20	10
صغيرة	10-49	أقل من 200	100

- المصدر: مكاحلية محي الدين، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة، ص48.

المطلب الثاني: تصنيفات وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة:

كباقي المؤسسات الإقتصادية، يمكن للمؤسسة الصغيرة أن تأخذ أشكالا متعددة، وقد تخضع عملية تصنيفها إلى أي معيار من المعايير التالية:

تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب الشكل القانوني:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة تبعا لعدد الأشخاص الذين يوظفون أموالهم فيها، أو حسب الخطر الذي يتعرضون له بسبب هذا التوظيف، وقد يكون هذا الخطر محدودا أو غير محدود. وعادة ما تصنف المؤسسات الصغيرة إلى مؤسسات أشخاص ومؤسسات أموال، لذا يتوجب على الشخص الذي يريد إنشاء مؤسسة صغيرة أن يختار الشكل القانوني الذي يتلاءم مع نشاط مؤسسته ومع رغباته، أخذا بعين الإعتبار الآثار المترتبة عن كل شكل قانوني، سواء كانت الضرائب أو درجة السيطرة على المؤسسة، أو القدرة على اتخاذ القرار ... الخ[1]

1) مؤسسات فردية : وهي المؤسسات التي يملكها شخص واحد أو عائلة، ولهذا النوع من المؤسسات مزيا أهمها :

- ✓ السهولة في التنظيم أو الإنشاء.
- ✓ صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة، وهذا يكون دافعا له على العمل، بكفاءة وجد ونشاط لتحقيق أكبر رح ممكن.
- ✓ صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم، وتسيير المؤسسة وهذا يسهل العمل واتخاذ القرار، كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء.

أما عيوب المؤسسات الفردية فهي:

- ✓ قلة رس المال وهذا ما دام صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإمداد مؤسسة بعنصر رسمال.
- ✓ صعوبة الحصول على قروض من المؤسسات المالية.

[1] – العطية ماجدة، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة 01 :، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن،2002، ص: 29.

- ✓ قصر وجهة النظر، ضعف الخبرة لدى المالك الواحد، مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.
- ✓ مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة، فهو مسؤول عن كافة ديون المؤسسة.

2)الشركات: وتعرف الشركة بأنها عبارة عن مؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال، أو من عمل، لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسارة. وتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسيين هما:

شركات الأشخاص: كشركات التضامن، وشركات التوصية البسيطة، وشكات ذات المسؤولية المحدودة.

شركات الأموال: كشركات التوصية بالأسهم، والشركات المساهمة.

وللنوع الأول من المؤسسات، شركات الأشخاص، مزايا رئيسية هي:

- ✓ سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عقد شركائها.
- ✓ نظرا لوجود عدة شركاء يمكن أن يختص كل منهم بمهمة معينة، فيسهل بذلك تسيير المؤسسة.
- ✓ من خصائص المسؤولية التضامنية أهنا تجعل الشركاء يتناولون ويخلصون في أعمالهم أكثر من اجل تقدم المؤسسة وبالتالي تحقيق الأرباح[1].
- ✓ زيادة القدرة المالية للمؤسسة بسبب تضامن الشركاء كما تسهل أكثر إمكانية الحصول على قروض.

أما مساوئ شركات الأشخاص فهي:

- ✓ حياة الشركة معرضة للخطر نتيجة انسحاب أو وفاة أحد الشركاء.
- ✓ مسؤولية غير محدودة للشركاء.
- ✓ وجود عدة شركاء قد يثير بعض المنازعات وسوء التفاهم وتناقض وتعارض بعض القرارات مما يعود بالسلب على المؤسسة.
- ✓ في حالة حدوث منازعات أو سوء تفاهم تنشأ صعوبة بيع حصة أي منهم، كما تنشأ صعوبة التنازل عن حصة أي من الشركاء.

وبسبب مساوئ شركات الأشخاص السابقة الذكر والتي في مقدمتها عدم استطاعة شركات الأشخاص تامين المبالغ الضخمة التي تنفق على بناء المصانع وشراء الآلات والمعدات، وتامين الكميات الهائلة من المواد

[1]– عمر صخري، "اقتصاد المؤسسة"، ديون المطبوعات الجامعية، الطبعة 3، الجزئر، 2003، ص:27.

الأولية... الخ ثم إنشاء شركات الأموال حيث سمحت للعديد من الأفراد أن يستثمروا ما لديهم من أموال في هذه المؤسسات، ومن خصائص هذا النوع من المؤسسات أنه لا أثر لاعتبار الشخص فيها، كم أن اسمها يجب أن يشير إلى غايتها ورأسمالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول.

من مزايا هذه المؤسسات، شركات الاموال، هي:

- ✓ مسؤولية المساهمون محدودة بقيمة أسمهم أو سنداتهم.
- ✓ إمكانية الحصول على القروض بشكل أسهل وأسرع.
- ✓ حياة المؤسسة أكثر استقرار.
- ✓ إمكانات استخدام ذوي المهارات والكفاءات العالية.

أما مساوئ شركات الأموال فهي:

- ✓ ظهور البيروقراطية والمشاكل الإدارية الناجمة عن تعدد الرقابة بسب كثرة المساهمين فيها.
- ✓ تخضع إلى رقابة حكومة جديدة.
- ✓ بسب عدم وجود حافز الملكية، قد ينتج عن ذلك عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشكة من قبل مسيريها غير المساهمين.

ثانيا: أشكال المؤسسات تبعا لطبيعة الملكية:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب هذا المعيار إلى:

1) المؤسسات الخاصة: وهي تلك المؤسسات التي تؤول ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، كالمؤسسات الفردية ومؤسسات الشركات على أن كل نوع من هذه المؤسسات يحكمه نمط قانوني معين يحدد طرق وإجراءات تسييرها.[1]

2) المؤسسات المختلطة: وهي تلك المؤسسات التي تشترك الدولة أو إحدى هيئتها مع الأفراد أو المؤسسات الأخرى في ملكيتها، مع العلم أن تنظيم هذا النوع من المؤسسات يخضع كذلك لعدة ضوابط تحددها تشريعات وأحكام خاصة.[2]

[1] –أحمد طرطار، "تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة" ، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص:16.

[2]– نفس المرجع، ص: 17.

3) المؤسسات العامة (العمومية): وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاؤوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك. والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة للدولة، وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي، إلى تحقيق مصلحة المجتمع وخيره، وليس هناك أهمية كبيرة للربح (فربما تربح، ورا تخسر)، وإنما تعمل من اجل تحقيق نصيبها المحدد في الخطة الوطنية ومن خلال ذلك يمكن أن تحقق الربح، فالربح في المؤسسات العامة، لا يكون دائما هدفا بحد ذاته. فالمؤسسات العامة تحاول تحقيق وتنفيذ ما تحدده الخطة المرسومة أي تحقيق أقصى إنتاج لتأمين حاجة المجتمع التي تختص بإنتاجها، هذا فضلا أن مردودية الاحتكار في المؤسسات العامة تعود للمجتمع، بينما مردودية الاحتكار في المؤسسات الرسمالية تعود إلى أصحابها فقط، ويتم إنشاء المؤسسات العامة، بموجب قانون أو مرسوم معين، يعطيها حق مزاولة نشاطات اقتصادية محددة تحت شروط محددة.

ثالثا: أشكال المؤسسات تبعا للطابع الاقتصادي:

- المؤسسات الصغيرة الصناعية :

يقوم هذا النوع من المؤسسات عادة بتحويل مجموعة من المدخلات Inputs إلى مجموعة من المخرجات Outputs، وهي المنتجات التامة الصنع التي يقبلها السوق بالسعر المناسب والجودة المناسبة، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة الصناعية على أنها: "كل مؤسسة تشتري مواد أولية في شكلها الخام ، وتقوم بتحويلها من مجموعة مدخلات إلى مجموعة مخرجات في شكل منتجات نصف مصنعة أو تامة الصنع، لتقوم ببيعها لتجار الجملة أو التجزئة أو المستهلكين النهائيين بالجودة والسعر المناسبين، وعادة ما تنشط المؤسسات الصغيرة في تصنيع المواد الغذائية ، أو الحرف اليدوية أو صناعة الملابس والأحذية ، وقطع الغيار ...الخ[1]

- المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تمتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها وتقوم هذه المؤسسات بتقليم ثلاثة أنواع من الإنتاج، وهو الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، والإنتاج السمكي.

[1]- Benaibouche.R, Entreprise et droit d'entreprise, la nouvelle technique de la gestion, Édition Casbah, Algérie, 2001, p:796.

– **المؤسسات الصغيرة التجارية:** وهي كل مؤسسة تقوم بشراء سلعة ثم إعادة بيعها أو تعبئتها بقصد الحصول على الربح، مثل: تجار الجملة والتجزئة.[1]

– **المؤسسات المالية:** وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية، كالبنوك، ومؤسسات التأمين، ومؤسسات الضمان.....الخ

– **مؤسسات الخدمات:** وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والمواصلات، المؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية...الخ.

رابعا: حسب حجم العمال:

يوجد تصنيف حب معيار الحجم، والذي يتخذ أشكال متعددة مثل حجم العمالة، حجم رأس المال، أهمية النشاطات (الإنتاج ورقم الأعمال)، القيمة المضافة، فائض الاستهلاك الخام والربح، و المساحة التي تشتغلها المؤسسة. يتمثل معيار رقم الأعمال في عدد المبيعات للمؤسسة، ويتم تصنيفها إلى مؤسسات صغيرة، متوسطة، ضخمة، وعملاقة يحدد التصنيف وفق حجم العمالة للمؤسسة خو الجدول التالي:[2]

وفيما يلي جدول يوضح تصنيف المؤسسات وفق حجم العمالة: الجدول تصنيف المؤسسات وفق حجم العمالة

الجدول رقم (2–4): تصنيف المؤسسات وفق حجم العمالة.

1–9 عامل	أقل من 50 عامل	50–500 عامل	500–1000 عامل	أكثر من 1000 عامل
مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة	مؤسسة كبيرة	مؤسسة عملاقة

المصدر: ميشان صباح، تصفية المؤسسات الاقتصادية من الناحيتين المحاسبية والقانونية "، مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت ص: 13.

[1]– جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الطبعة: 01 ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، 2007 ، ص: 49.

[2] – ميشان صباح ،" تصفية الؤوسات الاقتصادية من الناحيتين المحاسبية و القانونية "، مذكرة ماسرر، تخصص علوم مالية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2012–2013، ص : 13

الشكل 1-2: هيكل المؤسسات الإقتصادية

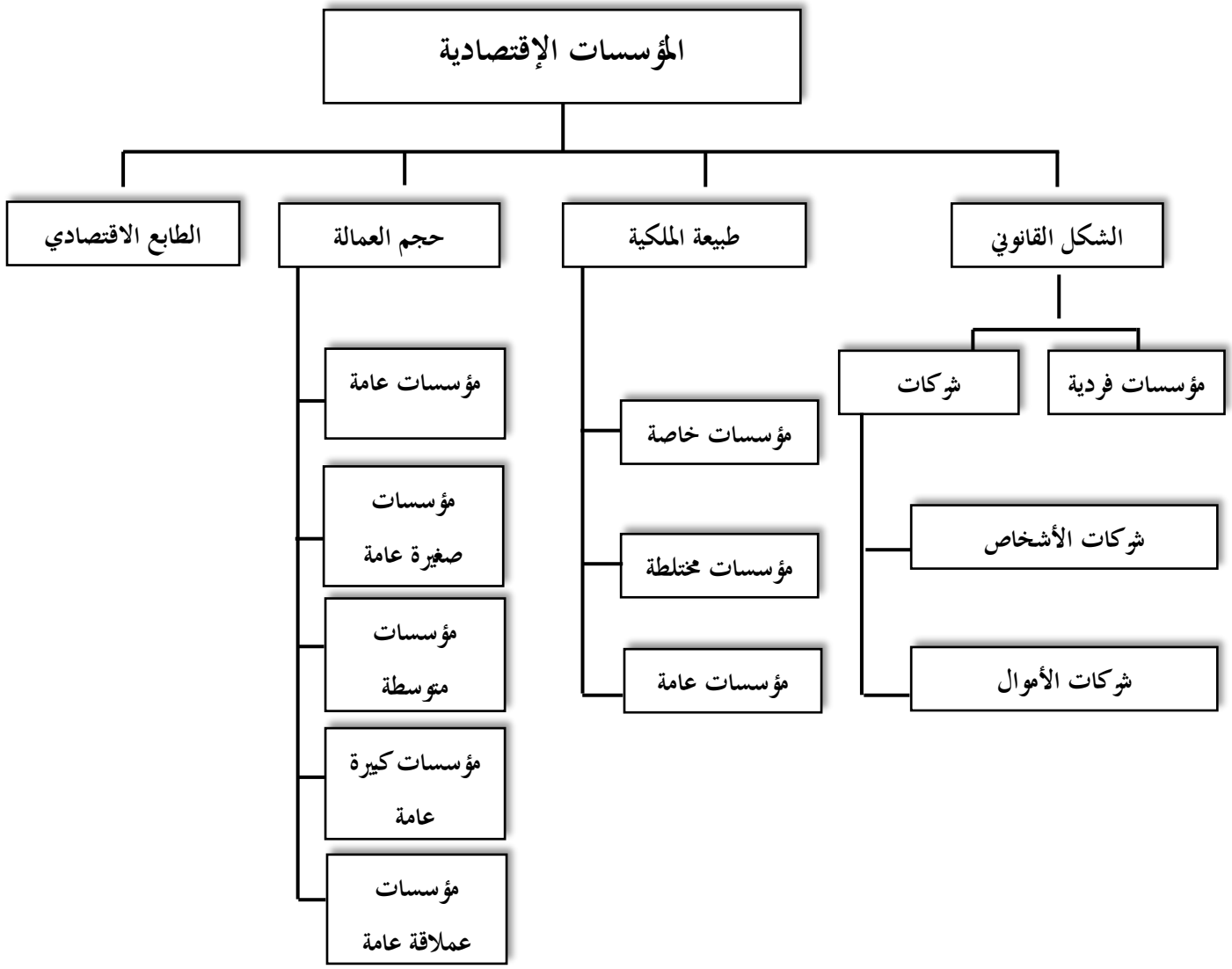

المصدر: ميشان صباح، تصفية المؤسسات الاقتصادية من الناحيتين المحاسبية والقانونية "، مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية، جامعة إبن خلدون، تيارت ص: 21.

المطلب الثالث خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات يمكن ذكرها فيما يلي:

– سهولة التأسيس (النشأة):

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في انشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لانشائها ويعتمد على جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة تلبي حاجات محلية في أنواع متعددة في أنواع من النشاط الاقتصادي.[1]

–الاستقلالية: أصحاب المؤسسات الصغيرة مسئولون عن نتائج أعمال مؤسساتهم، فهم يستمتعون بحرية مطلقة في اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق طموحاتهم وتجسيد أفكارهم، من خلال استغلال الموارد المتوفرة لديهم بعقلانية؛ وبكل موضوعية مستعينين بالطرق العلمية.[2]

– مرونة الإدارة: لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة ، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء، بساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية القرارات حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات، إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المشروع وتقديره للمواقف، ونلاحظ أن المؤسسات الصغيرة أكثر قدرة على تقبل التغير وتبني سياسات جديدة، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرارات، ورسمية العلاقات الوظيفية، وتدرجها في تسلسلها في خطوط مرسومة ومعروفة؛ مما يجعل اتخاذ القرار الإداري يأخذ وقتا أطول نسبيا.[3]

---

[1]– اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر 25 –28 ماي، 2003، ص: 04.

[2]– مصباح عائشة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تطورها، دراسة تحليلية لبعض المؤسسات بولاية قسنطينة ، مذكرة ماجستير، جامعة سكيكدة ، الجزائر، السنة الجامعية: 2004–2005 : ص: 30.

[3]– يوسف توفيق عبد الرحيم، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة :الطبعة ، 01 ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002، ص: 27.

– **مركز التدريب الذاتي** :تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الانتاجي باستمرار، هذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة[1].

– **المعرفة والتفصيلية بالعملاء والسوق:** سوق المؤسسات الصغيرة محدود نسبيا ؛ والمعرفة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها، ودراسة اتجاه تطورها في المستقبل، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها، واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة يضمن لهذه البيانات التحديث المستمر، لهذا لا يفاجئ صاحب المؤسسة الصغيرة بالتغيرات في الرغبات والاحتياجات والظروف بصفة عامة، بينما المؤسسات الكبيرة الحجم تقوم بالتعرف على رغبات واحتياجات عملائها من خلال ما يسمى بحوث" "التسويق ، إلا أن السوق في تغير مستمر مما يتطلب استمرار هذه البحوث، كما أنه أمر مكلف للغاية؛ خاصة باتساع نطاق السوق، وهو ما يجعلها تقوم بهذه الدراسات على فترات متباعدة نسبيا[2].

– **قوة العلاقات بالمجتمع** : كلما كان حجم المؤسسة صغيرا كلما زادت الروابط التي تجمعها مع محيطها، مما يخلق نوعا من التفضيل لمنتجات هذه المؤسسة عن غيرها، بالرغم من أنه قد لا تملك جودة عالية خاصة عند بداية نشاطها و بالتالي فإن المجتمع بصفة عامة؛ هو خير عون وسند لأصحاب المؤسسات الصغيرة عند مواجهتها للصعوبات.

– **تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد** :وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين ادارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا.

– **التجديد:** تعتبر المؤسسات الصغيرة المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، فكثير من براءات الاختراع تعود إلى الأفراد، وأغلبهم يعملون في مؤسسات صغيرة. كما أن المؤسسات الصغيرة التي يديرها

[1] – عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واساليب تطوير قدرة التنافسية، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط الجزائر، 8—9 افريل، 2002، ص: 04.

[2]– يوسف توفيق عبد الرحيم، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة :الطبعة ، 01 ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002، ص:26.

أصحابها تتعرض إلى التجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة؛ لأن العاملين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر إلى العمل.[1]

– **الأمان الوظيفي:** الشباب العاطلون عن العمل والمتخرجون الجدد نادرا ما يحصلون على وظائف في المؤسسات الكبرى، حيث تشترط عليهم في أغلب الأحيان توفر الخبرة والكفاءة والمؤهلات؛ لذا فهم يلجؤون إلى المؤسسات الصغيرة للبحث عن العمل، أو ينشؤون مؤسساتهم الخاصة بهم إذا ما توفرت لديهم الموارد المالية الكافية، ويكونون بذلك قد حققوا الأمان الوظيفي لهم ولغيرهم ؛ لأن المؤسسة تحتاج إلى عمال كلما توسعت في نشاطه.[2]

– **قصر فترة الاسترداد** :وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية لصغر حجم رأس المال المستثمر، وسهولة التسويق، زيادة دورات البيع وقصر دورة الانتاج.

– **المنشآت الصغيرة هي النموذج الحديث لمنشآت الأعمال:** تعتبر المؤسسات الصغيرة النموذج الحديث لمنشآت أعمال القرن الجديد، في حين تعتبر المؤسسات الكبرى النموذج التقليدي لمنشآت الأعمال المبنية على الحجم، وقد بينت دراسات سابقة أن الفرق بين خصائص النموذج التقليدي والنموذج الحديث يكمن في خمس مجالات رئيسية، تعكس الأداء الفعال للمؤسسات الصغيرة؛ والتي تعد مؤسسات القرن القادم:

- الاستجابة السريعة والمستمرة لرغبات العملاء؛
- ابتكارات دائمة في جميع مجالات عمل المؤسسة؛
- علاقة مشاركة مع الموردين والموزعين، وكل من تربطهم علاقة بالمؤسسة؛
- قيادة تعشق التغيير والتطوير، تشجع وتشارك الرؤيا الطموحة وبعد النظر؛
- رقابة تعتمد على نظم مبسطة لقياس ما هو هام.

– **تكامل المؤسسات الصغيرة مع المؤسسات الكبيرة** : يمكن للمؤسسات الصغيرة أن تقوم بنشاط مكمل للأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الكبيرة، وذلك في إطار ما يسمى "بالمقاولة من الباطن" ، حيث

[1] السلمى علي المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 22. ، ص :1999، ص: 22.

[2] مصباح عائشة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تطورها، دراسة تحليلية لبعض المؤسسات بولاية قسنطينة ، مذكرة ماجستير، جامعة سكيكدة ، الجزائر، السنة الجامعية: 2004-2005 ص: 31.

أن نشر عدد كبير من الوحدات الصغيرة في إطار المقاولة من الباطن؛ يمكن أن يبرر بعاملين أساسيين :تخفيض تكلفة الإنتاج بفعل تفويض مؤسسات صغيرة بالقيام بمهام معينة، وهو ما يعني بالنسبة للمؤسسات الكبرى تقليص حلقة من حلقات الإنتاج؛ الأمر الذي يسمح لها بتركيز أكبر لإمكانيتها في مجالات أخرى أكثر مردودية، ومن جهة أخرى تخفيض تكلفة الإنتاج. كما تعهد بعض برامج الحكومات في إطار مساندة وتشجيع المؤسسات الصغيرة بإلزامية شراء نسبة من منتجات هذه الفئة من المؤسسات.[1]

– **رواج الامتيازات:** من المواقع المألوفة في كثير من المدن الكبرى مواقع " أصحاب الامتياز التي تعمل بموجب امتيازات من الأعمال التجارية الكبرى.

●**الامتياز:** هو نظام فعال في توزيع السلع والخدمات بشكل انتقالي، من خلال منافذ يملكها صاحب الإمتياز.

والامتياز في الأساس؛ هو رخصة لبراءة الاختراع أو علامة تجارية، تخول لصاحبها تسويق منتجات أو خدمات معينة، كحمل علامة تجارية أو اسم تجاري. وذلك بموجب شروط متفق عليها من قبل وعادة ما تكون الوحدات الحاصلة على هذا الامتياز من المؤسسات الكبرى المستقلة من حيث الملكية، أما من حيث نمط التوزيع فهناك توحيد في أجزاء نظام الامتياز، كما أن الأسواق المختلفة للنظام متشابهة من حيث نوع البضاعة المنقولة، أو الخدمة المؤداة، وأن جميع المنافذ في نظام الامتياز تعرف كأعضاء النظام ، وتعمل تحت اسم واحد وعلامة مميزة واحدة؛ على سبيل المثال: امتيازات الخدمات السريعة، كبيع المأكولات ماكدونالدز وغيرها.[2]

–نظام معلوماتي غير معقد، يتلاءم مع نظام القرار غير المعقد في هذه المؤسسات

–محدودية الإنتشار الجغرافي، إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية .

– **رفع مستوى الناتج القومي والدخل القومي** : فالناتج القومي يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما في فترة زمنية معينة. نلاحظ من هذا الإنتشار الواسع والنشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة في كافة المجالات الصناعية، التجارية والخدمية، أنها تساهم بشكل كبير وبنسبة عالية في الناتج القومي الإجمالي بما يفوق مساهمة المؤسسات الكبيرة، ومن أهم عناصر الدخل القومي أجور ال. عمال فبزيادة التوظيف يزداد

[1]– دمدوم كمال، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة هيكلة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد:02، الجزائر، 2000 : ص: 206.

[2]– يوسف توفيق عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 29-30.

الإستهلاك؛ ومنه عودة النقود إلى الوحدات الإنتاجية، والجزء الباقي منها يذهب لاستثمارات جديدة، أو للإدخار في بنوك تقوم هي الأخرى باستثمارها.[1]

– أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي :إن اقامة المشروعات الصغيرة تعتبر مكانة هامة يسمح للمرأة من أن تصبح أداة انتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مشاريع صغيرة والمساهمة في العملية الانتاجية.

ثانيا: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تزايدت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري نتيجة الإجراءات التنظيمية والتحفيزية التي حضي بما القطاع منذ الثمانينات، وبذلك أصبح إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يهدف إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:[2]

. ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تك موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

– ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص نسبة البطالة.

– المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات والخفض من معدلات البطالة.

استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبيرة د اجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد توصلت دراسة أجريت على مؤس اقتصادية عمومية في قطاع الانجاز والأشغال الكبرى انه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.

– يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية، مما سيجعلها أداة هامة لترت وتنمية الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

– يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية، مما سيجعلها أداة هامة لترقية وتنمية الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

– تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبرى.

---

[1]– يوسف توفيق عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

[2]– رزيق كمال، عوالي بلال، بين المعوقات والتحدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث عشر، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهانات – يومي 14 و15 نوفمبر 2016 م5 ،ص: 06.

- يمكن أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البذور الأساسية للمؤسسات الكبرى، مثل شركة (BINASSONIC)

-خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

المبحث الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التحديات التي تواجهها

لقد أعطت الحكومة أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلت منه إحدى أهم أولوياتها في ظل التحديات والتغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني، حيث إنها تتميز بعدد من الخصائص وسيمات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة مما تساهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية إلا أنها تواجه مجموعة من المشاكل والعارفين التي تحد من نشاطها ومسارها نحو التطور.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الإقتصادية

أولا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المتغيرات الكلية:

من حيث مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي فإنها تساهم بـ 40 %من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية و تبلغ حصة القطاع الخاص 50 %أما من حيث مساهمتها في رقم الأعمال فتبلغ حصتها % 65من مجموع رقم أعمال المشروعات في الإتحاد الأوربي، فمثلا في فرنسا حققت هذه المؤسسات رقم أعمال قدر بـ 850 مليار فرنك عام 1994 م كما تساهم المؤسسات التي تستخدم أقل من 100 عامل بنحو % 25من حجم المبيعات الأمريكية عند أواسط الثمانينات.[1]

1- المساهمة في إنتاج القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام:

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام في أغلب دول العالم خاصة المتطورة منها.

- فنجد في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حصة كبيرة من الإنتاج حوالي 40% من النشاط الإقتصادي الكلي 52% من الناتج الداخلي الخام.

- في معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 50% من القيمة المضافة وعلى الخصوص في إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، اليابان، نيوزلندا والنرويج تمت 57%.

[1]- وفاء عبد الباسط، مؤسسة رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،دار النهضة العربية ،مصر ،2001، ص: 01.

– أما فيما يخص الدول النامية وخاصة الدول النفطية نجد نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام قليلة جدا فمثلا في اليمن تمثل المؤسسات ص وم99,6% من إجمالي المنشآت لكنها لا تساهم إلاب67% من الناتج الداخلي الخام.[1]

تؤثر هذه المؤسسات في ثلاث اتجاهات:

– تعمل على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة.

2– التكامل الصناعي ودعم المؤسسات الكبيرة

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح بتحقيق التكامل مع الصناعات الكبرى وذلك من خلال توفير العديد من المدخلات لها واستيعاب مخرجا ا، كما أنها تعتبر كمصدر لتكوين الخبرات وتدريب العمال من خلال تقديم دورات تدريبية ومهنية مختصة لعمال المؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى قيامها بدور المورد وتقديم خدمات ما بعد البيع للزبائن.[2]

3– تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا:

بين الريف والمدن ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبرى على وجه الخصوص.

د– المساهمة في التجارة الخارجية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في ترقية وزيادة الصادرات وهذا من خلال توفير منتجات تنافسية قابلة للتصدير، كما أنها في نفس الوقت تعتبر قطاعا هاما أيضا في خفض الواردات وهذا من خلال توفير احتياجات البلاد من مختلف السلع والخدمات بدلا من استيرادها خاصة بالنسبة للدول النامية والتي تقسم إلى دول نفطية تملاك فائض في الميزان التجاري مبني على النفط ودول غير نفطية تعاني من عجز في الميزان التجاري فمثلا نجد صادرات المؤسسات ص و م في أمريكا قاربت 30% من مجمل الصادرات سنة

[1]– رمضان مبروكي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3 ،2010-2011، ص: 45.

[2] –زموري مونيا، تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غي منشورة، فرع نقود مالية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص: 42.

2007 بقيمة 306,6 مليار دولار بينما كانت 152,9 مليار دولار سنة 1997 أي بارتفاع 100,5%.

في بلجيكا تمثل صادرات المؤسسات ص و م 42% من مجمل الصادرات 164,4 مليار دولار سنة 2002.

4- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار:

تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من معالجة الاختلال بين الادخار والاستثمار حيث تعاني الدول النامية بصفة خاصة من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إقامتها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.[1]

ثانيا الأهمية الاجتماعية:

إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا على الصعيد الاجتماعي يمكن إجمال أهمها في النقاط التالية:

1- تكوين حلقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة إلى العمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات، إن ربط العلاقات مع المستهلكين تكون علاقات وطيدة بين المنتج والمستهلك وبالتالي يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة أو تلك وهذا ما لا نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبرى.

2- التخفيف من حدة البطالة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف سواء في الاقتصاديات النامية أو المتقدمة على حد سواء، لقد تم التأكد من أن المؤسسات الكبرى التي اعتبرت إلى عهد قريب ركائز التنمية الإقتصادية في مختلف بلدان العالم لم تعد قادرة على امتصاص اليد العاملة الداخلة إلى سوق العمل، فحوالي 40 مليون شخص يدخلون إلى سوق العمل سنويا حسب تقارير منظمة العمل الدولية، كما أن الأزمات المالية والاقتصادية المتابعة التي عرفها العالم منذ النصف الثاني من القرن الماضي أدت إلى الانهيار وإفلاس

[1]- سهام عبد الكريم، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة عينة من مؤسسات {نادي المقاولين والصناعيين لمتيجة}، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3 ،2012-2013، ص: 58.

العديد من الشركات العملاقة التي قذفت بآلاف العمال إلى البطالة، لذا تم تبني إستراتيجية خاصة بتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من خاصية تجعلها قادرة على خلق وظائف جديدة، و بالتالي التحكم في معدلات البطالة.[1]

فحسب منظمة التعاون والتنمية (OCDE)تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان وقطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من اسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وايرلندا.[2]

3-تكوين حلقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة إلى العمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات، إن ربط العلاقات مع المستهلكين تكون علاقات وطيدة بين المنتج والمستهلك وبالتالي يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة أو تلك وهذا ما لا نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبرى.[3]

4- تكوين الإطارات الدراية والقيادية:

إن الاعتماد الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمالة يمنح هذه الأخيرة فرصة التدريب على الأعمال الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية وخاصة في الدول النامية التي تفتقر معظمها لمرتكز تدريب الإطارات والقيادات، وبما أن الهياكل التنظيمية الإدارية لهذه المؤسسات في غالبيتها بسيطة فان ذلك يسمح للعاملين بالتداول على لعمالهم والقيام بمهام مختلفة ومتنوعة، وهذا من شانه أن يدفعهم ويحفزهم لاكتشاف قدراتهم.

---

[1]- أ. علوني عمار، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية"، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر. العدد 10 لسنة 2010 ص: 173.

[2] -ماجدة رحيم، واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني-دراسة حالة الجزائر الفترة من 2003-2017، مذكرة ماستر أكاديمي، الطور الثاني، تخصص إدارة أعمال، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2017-2018 ،ص: 10.

[3] -رابح خوني، حسن رقية ،مرجع سبق ذكره ،ص: 54.

5- المساهمة في التوزيع العادل للدخول

وهذا في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة ويعمل بها أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي لا تعمل في ظروف تنافسية.

6- المساهمة في التجديد والابتكار

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الإبداع والابتكار لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2,2سنة مقابل 3 سنوات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة ويرجع ذلك إلى أن من أهم خصائص رائد الأعمال الناجح قدرته على الابتكار وهذا بالطبع في الدول المتقدمة حيث أن القدرة على الابتكار أصبحت ميزة تنافسية، وتقوم المؤسسات الصغيرة بالبحث بصفة غير رسمية وفي سنة 2000 أثبتت الدراسات أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة تتراوح بين 30 و 60% من مجموع المؤسسات التي تنشط في الدول المنتمية لمنظمة التعاون والتنمية، وما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،على البحث هيكلها التنظيمي البسيط الذي يمكنها من الاستجابة للتغيرات التي تحدث في الأسواق والبيئة الخارجية كما أنها تتميز بسهولة الاتصال الداخلي بين القاعدة والمسير، بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الكبيرة تركز على إنتاج السلع التي لها طلب مستمر ويمكن التنبؤ بما وتترك المؤسسات الصغيرة السلع التي ينطوي على إنتاجها مجازفة ويستغرق بيعها وقتا أطول، إذ أن المؤسسة الصغيرة التي تجازف بفكرة جديدة لا تملك سلعة أو خدمة مثبتة الطلب في السوق، ولا تبدي المؤسسات الكبيرة أي اهتمام ولا تقدم أي دعم إلا عندما تتمكن المؤسسة الصغيرة من تطوير سوق أكبر للسلعة الجديدة وفي هذه الحالة يكون اهتمامها ودعمها على أساس تنافسي وتتغير قدرة هذه المؤسسات على الابتكار من قطاع إلى آخر فهي تبتكر في الحالات التي تنطلب رؤوس الأموال ضخمة ومعظم ابتكاراتها تكون في أدوات المراقبة والقياس والإعلام الآلي ..... الخ.[1]

[1]- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص: 222.

7- التخفيف من المشكلات الاجتماعية

وذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب للشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره و بتالي تساهم في حل مشكلة البطالة وما تنتجه من سلع و خدمات موجها إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس.

8- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجياتهم و رغباتهم من خلال التغيير من أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم و خبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات في أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد و تحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة.

9- خدمة المجتمع

تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع و خدمات متناسبة مع قدراته وإمكانيته وزيادة قدراته الاستهلاكية وتحسين مستوى معيشته وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية، أيضا تساهم هذه الأخيرة في خدمة الحي وتجميل المنطقة إضافة إلى العائد الاقتصادي المتحقق وهذا ما يزيد درجة الولاء لهذه المؤسسات من قبل المجتمع المحلي[1].

10- زيادة إحساس الأفراد بالحرية و الاستقلالية:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعظم إحساس الأفراد بالحرية واستقلالية وذلك عن طريق الشعور الانفرادي في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروطلإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها[2].

[1] – رابح خوني، حسن رقية ،مرجع سبق ذكره ،ص: 54.

[2] – رابح خوني، حسن رقية ،مرجع سبق ذكره ، ص: 55.

المطلب الثاني: المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أشارت العديد من الدراسات والأبحاث حول المؤسسات الصغيرة إلى معاناتها من مشاكل عديدة تعيق من تطورها، فبالرغم من الأهمية والمكانة التي اكتسبتها هذه المؤسسات بالنظر إلى ما تتصف به من خصائص ميزتها عن المؤسسات الكبيرة؛ والتي مكنتها من بلوغ مستويات جد مرتفعة من النمو، إلا أن هذا لم ينفي تمتعها بخصائص أخرى مثلت نقاط ضعف بالنسبة لها؛ كمحدودية مواردها وأسواقها، وكذا هشاشتها أمام قوى المنافسة المحيطة بها خاصة في ظل عولمة المنافسة المتزايدة ؛ أي أنها تتميز بضعف أدائها في الأجل الطويل ، وهو ما سيرهن استمراريتها وبقاءها بمدى توافر المناخ الملائم لتتمكن من تخطي العراقيل التي تقف في طريق نموها.

فمن خلال الدراسات التي قام بها بعض الباحثين، والتي أثبتت أن احتمال استمرارية المؤسسة حديثة النشأة ضعيف، كما أن هناك ارتباطا موجبا ما بين احتمال استمرارية المؤسسة وبين حجمها وأقدميتها (1)، هذا ما يؤكد أن المؤسسات الصغيرة معرضة لخطر الفشل والإفلاس بنسبة أكبر من المؤسسات الكبيرة، وذلك نظرا لما تواجهه من عراقيل تحد من إمكانية تطورها.

كما قامت الشبكة الأوروبية للبحوث حول المؤسسات الصغيرة "ENSR"، بتحديد مدى استمرارية ونمو المؤسسات حديثة النشأة، وهذا على مستويين الكلي والجزئي، وذلك لمجموعة من العوامل والملخصة في الجدول التالي:

يقدم الجدول السابق مختلف العوامل المؤثرة في استمرارية حياة المؤسسات، حيث تم تقسيمها على مستويين ؛ مستوى جزئي ومستوى كلي ، إضافة إلى أن النتائج الأساسية التي توصلت إليها دراسات ENSR ؛ تدل على أن آفاق النمو والتطور تتأثر بمجموعة من العوامل ، والبعض منها غير مرتبط برقابة المؤسسة الفردية؛ كشدة المنافسة في قطاع معين أو البيئة الإقتصادية الكلية .

الجدول رقم (2–5) :أهم العوامل المؤثرة في استمرارية ونمو المؤسسات حديثة النشأة.

	على المستوى الكلي	على المستوى الجزئي
الآثار الإيجابية	❖ وضعية إقتصادية ملائمة. ❖ ظروف محلية ملائمة. ❖ نجاعة مقبولة للقطاع. ❖ التطور التكنلوجي. ❖ الخدمات الدعم والاستشارة. ❖ خدمات عامة لدعم المؤسسات.	❖ خبرة ومؤهلات المالكين و العمال حول قطاع النشاط. ❖ المهارة في التسيير. ❖ توفير مصادر التمويل. ❖ عولمة السوق. ❖ التنويع في الإنتاج.
الآثار السلبية	❖ نقص الطلب على مستوى السوق. ❖ المنافسة على مستوى السوق. ❖ عراقيل إدارية. ❖ التشريعات الضريبية. ❖ عدم كفاءة سوق العمل. ❖ طبيعة النظام الملي.	❖ الملكية الفردية للشركة من طرف صاحب رأس المال. ❖ صغر حجم رأس المال المستثمر.

Source : Commission européenne. La démographie des entreprises en Europe. Observatoire des PME européennes, Rapport n^0: 05.2002. P :48.

ويمكن عرض أهم الصعوبات التي تواجه نمو المؤسسات الصغيرة من خلال النقاط التالية:

1- العوامل المتعلقة بالخبرة التنظيمية والمهارات الإدارية:

تعتبر المؤسسة؛ المشروع الذي من خلاله يستطيع المدراء والمسيرون إبراز مهاراتهم، وهو ما ينعكس على نتائج المؤسسة بالسلب أو بالإيجاب، حيث أن الأداء الجيد للمؤسسة ما هو إلا انعكاس للإدارة والتسيير المحكمين على مستوى كل الوظائف بها، وتوافر نظام معلومات فقال لجمع ومعالجة البيانات المتعلقة بالمحيط الخارجي للمؤسسة خاصة، والحصول على المعلومات اللازمة وفي الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرارات. لكن توفر كم هائل من المعلومات مع قلة أو انعدام الخبرة والمهارة في تحليلها، سيؤدي بطبيعة الحال إلى عدم نجاعة القرارات المتخذة، وبالتالي إلى ضعف مردودية المؤسسة وارتفاع احتمال فشلها، ومن بين العوامل المتعلقة بالخبرة التنظيمية التي تساهم في عرقلة نمو المؤسسات الصغيرة يمكن أن نذكر:

أ- نقص المعلومات:

تعاني معظم المؤسسات الصغيرة من عدم توافرها على نظام معلومات يضمن لها الحصول على المعلومات المتعلقة بالمحيط الخارجي حيث أن:[1]

- نقص المعلومات المتعلقة بمصادر التمويل وبالأخص الخارجية، يجعل المؤسسات الصغيرة تحفظ في تعاملها مع البنوك والمؤسسات المالية، وذلك تخوفا من عدم قدرتها على تحمل المخاطر المترتبة عن استخدام هذا النوع من التمويل، وتفضيل الاعتماد على التمويل العائلي الذي يعتبر أكثر أمانا. ولكن في نفس الوقت يحد من توسع نشاط المؤسسة، وعدم قدرتها على منافسة المؤسسات الكبيرة، نظرا المحدودية حجم هذا النوع من التمويل في أغلب الأحيان؛

- عدم وجود شبكة معلوماتية تربط المؤسسات الحكومية بأصحاب المؤسسات الصغيرة؛

- انعدام المعلومات المتعلقة بحجم السوق، وعدد المؤسسات الناشطة في مختلف القطاعات الإقتصادية، وإن وجدت هذه المعلومات فهي غير موثوق فيها.

[1] - معيزة مسعود أمير، طرق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآفاق تطويرها . دراسة حالة المشروعات بسطيف، مذكرة ماجستير،: قسم علوم تجارية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر 2 ،2004-2005: ، ص:34.

– عدم وصول المعلومات في الوقت المناسب، مما يجعلها تفقد قيمتها خصوصا في ظل التغيرات السريعة التي يعرفها المحيط الإقتصادي.[1]

– دفع بعض المؤسسات مبالغ معتبرة للحصول على المعلومات التي ترغب فيها ، خاصة إذا تعلق الأمر باستيراد معدات وتجهيزات تدخل في العملية الإنتاجية، مما يؤثر على تكلفة المنتوج وعلى مبيعاته؛ خصوصا إذا كانت هناك منتجات منافسة بأسعار مناسبة.

ب– نقص الخبرة والتسيير: يمكن حصر أهم العراقيل المتعلقة بنقص الخبرة والمهارة على مستوى المؤسسات الصغيرة فيما يلي : [2]

– عدم وجود تنظيم واضح يحدد المسؤوليات والسلطات الخاصة بالوظائف، حيث أنه نادرا ما يطبق مبدأ التخصص وتقسيم العمل.

– الاعتماد على شخص واحد في الإدارة يقوم بالتسيير والتنظيم، ويتكفل بكل أنشطة المؤسسة، يؤدي إلى ضعف أداء المؤسسة وذلك لاستحالة معرفته بكل طرق وتقنيات التنظيم المعتمدة.

– عدم لجوء أصحاب المؤسسات الصغيرة لطلب الاستشارة الخارجية من المختصين، كالمحامين والخبراء الماليين لمساعدتهم على مواجهة مشاكلهم القانونية والمالية والتسييرية.

– اتخاذ مسيري المؤسسات الصغيرة قرارات سريعة وغير مدروسة، بالإضافة إلى عدم اشتراك المرؤوسين في اتخاذها مما ينعكس سلبا على نشاطها ومردوديتها.

–استخدام أصحاب المؤسسات الصغيرة الأرباح المحققة في الإنفاقات الشخصية و عدم رسملتها .

– ضعف القدرة التفاوضية لأصحاب المؤسسات الصغيرة أمام كبار المسؤولين في الإدارة الحكومية.[3]

– تراكم الخسائر سنة بعد أخرى بدون معرفة الإدارة بحجمها اولا بأول، نظرا لضعف نظام التسجيل.

[1]– مصباح عائشة، مرجع سبق ذكره ، ص: 128

[2]– أبو ناعم عبد الحميد مصطفى، إدارة المشروعات الصغيرة: الطبعة 01 ، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص: 66،65.

[3] –السلمى علي المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 1999، ص: 34.

– عدم الإحتفاظ بسجلات مالية ومحاسبية مناسبة، تمكن المؤسسة من معرفة التكلفة الفعلية لعملياتها، وبالتالي يؤدي هذا إلى دخول المؤسسة في مناقصات وقد تخسرها لأن عرضها مرتفع.

– عدم استخدام الأساليب الإدارية الحديثة، كبحوث التسويق وإعداد الموازنات وتسيير الموارد البشرية.

– مشكلة التوسعات غير المخططة.

– نقص خبرة اليد العاملة على مستوى المؤسسات الصغيرة، والذي يرجع أساسا إلى عدم وجود المحفزات المالية اللازمة لجلب العمالة الماهرة، والتي تمتاز عادة بارتفاع تكلفتها.

2 – الصعوبات الخاصة بالعقار:

يعد مشكل العقار من أهم العراقيل التي واجهت المستثمر بسبب عدم تنظيم آليات الحصول عليه، وبالتالي فهو من المسائل التي يجب أن تعنى بها الحكومة وتوليها اهتماما كبيرا نظرا لأهميتها وتأثيرها على استثمارات القطاع الخاص، بالبحث عن حل الإشكالية العقار سواء المتعلقة بالحصول على الأراضي والعقارات و عقود الملكية أو الحصول على أماكن في مناطق النشاط والمناطق الصناعية، إضافة إلى السعي لإعادة هيكلة هذه المناطق التي لا يزال مستواها ووضعيتها غير مشجعة على نشاط واستثمار المؤسسات الصغيرة ، إذ تفتقر إلى المرافق الضرورية من ماء ، كهرباء ، طرق ..إلخ ، كما أن وضعيتها القانونية مازالت لم توضح بعد.[1]

3– المعوقات التسويقية:

تمثل الحصة السوقية إحدى المشاكل الأساسية التي تعرقل نمو وتطور المؤسسات الصغيرة، وذلك في ظل المنافسة القوية التي تواجهها من قبل المؤسسات الكبيرة الحجم والمنتجات الأجنبية. نظرا لفتقارها للكفاءة التسويقية في مجال الدعاية والإعلان، وعرض منتجاتها في المعارض، وإقامة علاقات مع العملاء المرتقبين، وفتح أسواق جديدة. ويمكن صياغة أهم الصعوبات التسويقية في النقاط التالية:[2]

– نقص الكفاءات التسويقية.

– نقص المعلومات التسويقية المتاحة للمؤسسات الصغيرة.

---

[1]– لطرش ذهبية، استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الأورو –جزائرية ، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006 ،ص: 03.

[2]– أبو ناعم عبد الحميد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

– عدم استخدام المؤسسات الصغيرة للإستراتيجيات التسويقية المعاصرة التي تتلاءم وطبيعة منتجاتها وخدماتها المسوقة.

– عدم التطوير المستمر للمنتجات، مما يؤدي إلى تقادم منتجات المؤسسة حيث تصبح غير ملائمة لرغبات المستهلكين.

– عدم قيام المؤسسات الصغيرة بدراسة السوق، وذلك لانعدام الموارد المالية اللازمة لذلك.

– عدم وجود الوظيفة التسويقية في أغلبية المؤسسات الصغيرة، بالرغم من أهميتها في تفعيل دور هذه المؤسسات في السوق وتحسين مبيعاتها.

4– المعوقات المتعلقة بالنظام الجبائي والجمركي:

تعاني العديد من المؤسسات الصغيرة من الضغوطات الضريبية والمطبقة على أنشطتها ومنها:

- ✓ الضرائب على أرباح الشركات (Impots sur les benifices des sociétés IBS)
- ✓ الضرائب على الدخل الإجمالي (Impots sur le revenu globale IRG)
- ✓ الضرائب على الأنشطة المهنية (la taxe sur l'activité professionnelle TAP)
- ✓ الدفع الجزافي (Le versement forfaitaire VF)
- ✓ الرسم على القيمة المضافة (La taxe sur la valeur ajoutée TVA)

فبالرغم من المجهودات المبذولة من قبل السلطات العمومية لتخفيض العبء الضريبي على هذا النوع من المؤسسات، إلا أنها تبقى مجبرة على دفع الضرائب، وهو ما أرهق كاهل الكثير منها؛ خاصة وأن معظم المؤسسات الصغيرة تبدأ نشاطها معتمدة على التمويل الذاتي والعائلي، مما جعل أعباء الضريبة أكثر لأن أموال الاقتراض تحقق وفرا ضريبيا أعلى، باعتبار أن الفائدة عليها تعتبر مصاريف الغايات الضريبة، لذا تلجأ هذه المؤسسات إلى الطرق غير الرسمية كالتهرب الضريبي.

إضافة إلى ذلك، فإنها تعاني من ارتفاع الرسوم الجمركية المتعلقة ببعض المواد المستوردة في بعض القطاعات والتي تدخل في العملية الإنتاجية، مما ينعكس سلبا على أسعار منتجاتها[1]. كما أن الرسوم الجمركية وحوافز الاستثمار يقصد بها غالبا وبوضوح تشجيع الصناعات الكبيرة[2].

5- معوقات متعلقة بالتضخم:

الارتفاع نسبة التضخم أثار سلبية على مردودية المؤسسة وارتفاع تكلفة رأس المال، وذلك من خلال.[3]

- تزايد احتياجات المؤسسات الصغيرة للإقتراض، وذلك لأن المخزون والذمم المدينة تزداد قيمها مع ارتفاع معدلات التضخم.

- تزايد احتياجات المؤسسات الصغيرة للإقتراض، وذلك لأن المخزون والذمم المدينة تزداد قيمها مع ارتفاع معدلات التضخم.

- يتسبب التضخم في ارتفاع نسبة الفوائد، ويجعل الإحتياجات المتزايدة للإقتراض أكثر كلفة؛ وهذا ما يؤثر سلبا على نشاط المؤسسات الصغيرة و على إنتاجيتها وقدرتها على البقاء.

- التضخم تصاحبه إجراءات حكومية تؤدي إلى تضاؤل الإئتمان، لانخفاض قدرة البنوك التجارية على منح القروض لهذه المؤسسات، وذلك بسبب عدم تأكدها من قدرتها على السداد في ظل هذه الوضعية.

- البيروقراطية التي تمتاز بها الإدارات الحكومية في منح التراخيص الإنشاء المؤسسات الصغيرة.[4]

6 - **سوء استخدام حقوق التصنيع:** قد ينجح أصحاب مؤسسة معينة في تطوير منتج ما، أو شراء حق إنتاجه محليا من شركة أجنبية، إلا أنه معرض لخطر " **التقليد**"؛ أي ظهور مؤسسات مقلدة لهذا المنتوج ولكن عملية تصنيعه لا تتم بنفس المواصفات، مما يسيء إلى سمعة العلامة التجارية، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض

[1]- بن عنتر عبد الرحمان، واقع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد:01 ،جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002 ،ص: 162.

[2]- سبيسرهل جالن : ، ترجمة صليب بطرس، منشآت الأعمال الصغيرة : الطبعة، 02 ،الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998 ، ص: 115.

[3]-بومباك كليفورد ، ترجمة رائد السمرة، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ، مركز الكتب الأردني، الأردن،1989، ص: 22،21.

[4] -هيكل، م مهارات إدارة المشروعات الصغيرة: الطبعة 01 ، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003 ، ص: 221.

مبيعات هذه المؤسسة، وتزداد خطورة الأمر عند جهل أصحاب المؤسسة بالإجراءات القانونية والقضائية التي يجب اتخاذها في مثل هذه الحالات[1].

– شدة المنافسة بين المؤسسات الصغيرة وبعضها البعض من ناحية، والمنافسة بينها وبين المؤسسات الكبيرة والمتوسطة الحجم من ناحية أخرى، ثم المنافسة بين هذه المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية من ناحية ثالثة[2].

7 – العراقيل التمويلية:

ينظر إلى التمويل كواحد من أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة، وذلك لما تتميز به من خصائص تجعلها غير قادرة على الإستفادة من جميع أساليب التمويل المتاحة، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، على هذا الأساس تحاول الدول والحكومات جاهدة إنشاء وزارات و هيات تقوم بمرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة ابتداء من مرحلة إنشائها، وتهيئة الظروف الملائمة الاستمرار نشاطها، ومن أهم الصعوبات المالية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة ما يلي:[3]

– عدم توفر البيانات والمعلومات اللازمة والمتعلقة بنشاط المؤسسة الصغيرة لدى البنك، مما يصعب من عملية تقييم القدرة الإئتمانية للمشروع.

– نقص الخبرة لدى مالكي المؤسسات الصغيرة فيما يخص طرق توفير مصادر التمويل الملائمة وبأقل التكاليف.

– نظرا لصغر حجم القروض المطلوبة عادة من طرف المؤسسات الصغيرة، فإن دراستها ستنتج عنها تكاليف أكبر من العوائد التي يتوقع أن تتحصل عليها المؤسسات المقترضة، مما يضطرها في معظم الحالات إلى عدم تلبية هذه الطلبات أو تطبيق معدلات فائدة مرتفعة.[4]

---

[1] –يوسف توفيق عبد الرحيم، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة: الطبعة ، 01 ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2002، ص: 72.

[2]– السلمى علي، مرجع سبق ذكره، ص: 33،32.

[3] -Viquerat.T, Initiation à la gestion de crise des petites entreprises, Dynamiques d'entreprises, Édition Le Harmattan ,Paris , France,1999, p:142

[4]– يوسف توفيق عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

– صعوبة توفير الضمانات اللازمة للحصول على القروض، بسبب عدم توفر مالكي المؤسسات الصغيرة على أصول يمكن رهنها لدى المؤسسات المقرضة.

– فقدان الثقة بين البنوك و مالكي المؤسسات الصغيرة، حيث أن المؤسسة فقدت الثقة في دعم البنك لها في حالة حصول عجز في الخزينة أو أزمة مالية، وانعدام ثقة البنك في أمانة المقترض، وذلك بسبب إخفائه للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

– المخاطر العالية الإقراض المؤسسات الصغيرة.

– زيادة حجم القطاع غير الرسمي.

– نقص خبرة أصحاب المؤسسات الصغيرة في تقدير احتياجاتهم المالية، وهو ما يؤدي إلى إمكانية تحميل المؤسسة أعباء رأسمالية إضافية.

– انخفاض حجم السيولة الموجودة على مستوى السوق المالي، خاصة في الدول النامية التي لا تملك الأليات الفعالة لجذب المدخرات، بالإضافة إلى قلة الموارد المالية بها.

– أموال المؤسسات الخاصة غير كافية، رغم أهميتها في تمويل الإستثمارات الإنتاجية وتغطية الإحتياجات من رأس المال العامل.

– ارتفاع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة مقارنة بمثيله على القروض الممنوحة للمؤسسات كبيرة الحجم، وذلك بفعل ارتفاع درجة المخاطرة.[1]

[1] –زغيب مليكة، دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 05 ،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005 ،ص:147.

المطلب الثالث: علاقة البنوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع إستراتيجي بالنسبة للبنوك: أدت التحولات الأخيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي إلى تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور استراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من هذه الأهمية الاستراتيجية لا تزال تعاني هذه المنظومة من المؤسسات من العديد من المشاكل، ويأتي في مقدمتها مشكل التمويل الذي يمثل العائق الأساسي و العامل المحدد لبقائها و تطورها.

وإذا كانت البنوك تشكل أحد أهم مصادر التمويل الرسمية المتاحة أمام أصحاب المؤسسات، إلا أن هذه البنوك في الفترة السابقة لم تمنح هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاهتمام الذي كانت توليه للمؤسسات الكبيرة، يعود ذلك حسب صانعي القرار على مستوى البنوك إلى العوامل التالية:[1]

- وجود فرص أقل مخاطرة أمام البنوك مما جعلها لا تمنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحمية الكافية؛
- عدم التناظر في المعلومات، حيث لا تتوفر معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نظام معلوماتي يمكن البنوك من القراءة الصحيحة لتقاريرها المالية و المحاسبية، و التقييم الموضوعي لإمكانياتها و قدراتها؛
- التعامل مع هذه المؤسسات وخصوصا المؤسسة المصغرة يحمل الكثير من المخاطرة، حيث بينت الكثير من الدراسات أن معتبرة من هذه المؤسسات تفشل في بداية مراحلها؛ إلا أن هذه الوضعية قد تغيرت لدى القائمين على البنوك وخصوصا في الدول المتقدمة، مما نتج عنه توجه استراتيجي نحو زيادة الاهتمام بهذه المنظومة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة العوامل التالية:
- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا استراتيجيا ضمن عملاء البنك خاصة من حيث عددها وتنوعها على مختلف النشاطات الاقتصادية.
- تزايد عولمة مصادر التمويل وظهور المنافسة بين المؤسسات المالية، وهو ما جعل من البنوك تبحث عن عملاء جدد وخصوصا منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[1] - جمال علي، حول بعض الاساليب الابتكارية الجديدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، ص: 805.

– ظهور منظمات وهيئات حكومية في أغلب الدول تقدم المساعدة و الدعم الفني والإداري والمالي والمرافقة لهذه المؤسسات، وهو ما يمكن البنوك من الحصول على معلومات أكثر دقة أو على ضمانات مالية عبر اللجوء إلى التعاون أو إبرام اتفاقيات مع هذه الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق هذا الغرض.

– تبني البنوك الإستراتيجية جديدة في خدمة عملائها، والتي تؤسس على فلسفة فهم وتلبية.

– احتياجات العملاء والإهتمام بالتسويق المصرفي.

2– النماذج الأساسية لعلاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن أن نميز بين نموذجين أساسيين يمكن أن يتحدد من خلالهما طبيعة العلاقة التي تربطها البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهما كالتالي:[1]

❖ **النموذج الأمريكي:** من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي يربطها البنك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمتاز بالخصائص التالية:

– كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك والمؤسسة؛

– يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية؛

– يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها؛

– يتم التقليل من أثار خطر التمويل على مستوى المودعين عن طريق تنويع محفظة قروض البنك؛

– نجاح البنك ضمن هذا النموذج يخضع لنوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطر القرض، وكذلك الحجم وتنوع محفظة القروض، إضافة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية لهذه العلاقة.

[1] – Thierry Apoteker, La Relation Banques- PME, un éclairage théorique sur les stratégies pour les banques françaises, Revue Banque stratégie, n°130, France, 1996, pp.03,04. (Disponible sur site : wwwfinancial.com/pub/bque-pme.pdf).

ومن أكثر الدول استعمالا لهذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية، أين نجد أن البنوك هي مقيدة بقوانين في ربط علاقات طويلة المدى مع المؤسسات، وهو ما يعطي فكرة واضحة حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الإقتصاد الأمريكي[1].

الجدول رقم (2–6): الفرق بين النموذج الأمريكي والنموذج الألماني.

النموذج / معايير التفرقة	النموذج الأمريكي	النموذج الألماني
طبيعة العلاقة	**عقد مستقل.**	**شراكة مالية.**
تسيير خطر القرض	**الشروط التعاقدية.**	**تدخل البنك الايجابي في حالة وجود مشاكل في المؤسسة.**
تدارك خطر القرض	**القيام بدراسات موحدة.**	**المعرفة المعمقة بالمؤسسة.**
آثار خطر التمويل	**تنويع محفظة قروض البنك.**	**المتابعة و المراقبة المستمرة، و تحقيق التبادل المعلومات ما بين البنك والمؤسسة.**

المصدر: https://stringfixer.com/ar/German_model

❖ **النموذج الألماني: تتميز العلاقة التي تربط البنوك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:**

- تتحدد العلاقة بين البنك والمؤسسة على أساس الشراكة المالية.
- تتطلب عملية تدارك البنك لخطر الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسة.
- يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك الإيجابي في حالة وجود مشاكل في المؤسسة.

[1] - Frank Bancel, La gouvernance des entreprises, Economica, 1997, paris, pp.32,33.

– يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين (أصحاب الودائع والمدخرين) عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة، وتحقيق تبادل للمعلومات بين البنك والمؤسسة الصغيرة و المتوسطة للوصول إلى بناء علاقة تتميز بالثقة و الشفافية.

وتعتبر البنوك الألمانية من أهم البنوك تطبيقا لهذا النموذج، أين تحتل هذه الأخيرة مكانة متميزة ضمن المصادر التمويلية الخارجية للمؤسسات، حيث تشير الإحصائيات خلال السنوات 1994-1991 أن نسبة 83 % من التمويل الخارجي للمؤسسات الألمانية كان مصدره القروض المصرفية.

3- طبيعة علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مراحل نموها:

ختم هنا بمناقشة ومعرفة مراحل نمو المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الأكثر تمويلا من طرف البنوك، حيث يتم تقسيم تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى عدة مراحل يمكن من خلال خصائص كل مرحلة تحديد العلاقة بين المؤسسة و المتوسطة من جهة و البنوك من جهة أخرى.

- ❖ علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة: تتوجه الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة نحو البنوك من أجل الحصول على القروض المصرفية، إلا أن البنك في تعامله مع هذه المؤسسات التي هي في مرحلة الانشاء يكون كثير الحذر نتيجة أن خطر تقديم قروض لهذه المؤسسات هو مرتفع جدا، و ذلك للأسباب التالية:[1]

– المؤسسة الجديدة معرضة للعديد من الأخطار وما لها من آثار سلبية على مردودية المؤسسة.

– الدراسة المعمقة التي يقوم بها البنك تكون عادة على أساس التقديرات فقط.

– عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على إثبات قدرهم وعدم تقديم ضمانات كافية للحصول على القروض المصرفية.

– وجود مؤسسات حكومية متخصصة في دعم هذه المؤسسات خلال مرحلة الإنشاء.

[1]- Eric vernier et Sophie Flament, La personnalité du créateur d'entreprise facteur déterminant dans l'octroi d'un prêt, Revue Banque stratégie, No 220, novembre, 2004, p.20.

وفي هذا الاطار تشير الدراسة التي قام بها بنك تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفرنسي إلى أن خطر تمويل هذه المؤسسات هو مرتفع جدا، حيث أكثر من 35% من هذه المؤسسات تفشل خلال خمس سنوات الأولى من انشائها.

❖ علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة النمو و التوسع: على خلاف علاقة البنك مع المؤسسات الحديثة النشأة و التي تتميز بالحذر من جانب البنك، فإن هذا الأخير يفضل ربط علاقات مع تلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي هي في طور النمو و التوسع و ذلك نتيجة الأسباب التالية:[1]

- وجود معطيات مالية ومحاسبية تاريخية لدى البنك عن نشاطات هذه المؤسسات.
- قدرة البنك على تحديد الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي قياس خطر منح القرض.
- إمكانية البنك في الحصول على معلومات كافية حول تسيير المؤسسة من خلال تسييره الحساباتها الجارية، وعلى تحديد نوعية علاقاتها مع الموردين والعملاء.
- المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة هي معطيات واقعية.

ثانيا: نحو تحسين علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة تحديات عصر العولمة، أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع إحتياجات العملاء المتعددة.

ولقد شكل زيادة التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك، باعتبار أن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج

[1] - Jean Louis Nakamura, Relation Banque-PME, Revue d'économie financière, op cit, p.48.

المؤسساتي في أغلب الدول، وحتى تكون إستراتيجية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر فعالية فإنها تتطلب توافر المتطلبات التالية:[1]

– تكييف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات واتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة والفعالية وذلك بالاهتمام بـ:

- توفير أدوات ودعائم تسيير القروض.
- تطوير وتنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم القروض ل م.ص.م.
- إعداد السياسة الإقراضية للبنك بما يتماشى والأهداف العامة المسطرة.
- العمل على توزيع الخطر الإئتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية.

– الحث على إنشاء مؤسسات رأس المال المخاطر ومؤسسات التمويل الإيجاري من أجل تغطية نقص مستوى التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–المرافقة والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الميادين التالية:

- الدخول في مشاريع التعاون والشراكة.
- إعادة الهيكلة والخروج من مراحل التعثر.
- مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير والدخول إلى الأسواق الأجنبية.

– التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم م.ص.م لتوفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات.

2– متطلبات علاقة دائمة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

حتى تتحقق علاقة تتميز بالثقة و التعاون بين البنك و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و التي تبدأ عادة بحصول المؤسسة على قرض من البنك، لا بد من توفر الشروط الأساسية التالية:

[1] -Mourad Damerdji , Stratégie d'adaptation des banques au nouvel environnement économiques, publiée dans un ouvrage collectif l'entreprise et labanque, Assises nationales des banques, le 7-8 décembre 1993 à Alger,OPU, pp.250,251.

– تحقيق علاقة قوية ودائمة بين البنك و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، والتي تركز على الشفافية و الحوار و الثقة كأحد أهم مبادئها.

– على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم كل المعلومات الضرورية للبنك (الحسابات السنوية، الوضعية المالية، التزاماتها تجاه البنوك الأخرى).

– على البنوك التقديم لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل المعلومات المتعلقة بشروط منح القروض التي تلبي احتياجاتها المالية (القواعد التنظيمية لمنح القروض).

– على أصحاب المؤسسات إعلام البنوك بأي تغيرات تطرأ على الوضعية العامة للمؤسسة، التي تكون لها آثار على علاقاتها مع البنوك المقرضة.

– تجنب البنك لأي تعطيل وتقصير في إتخاذ قراراته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3– المبادئ الضرورية للبنوك في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أشارت بعض الدراسات المتخصصة إلى أن هناك مجموعة من المبادئ الضرورية التي لابد من إتباعها من طرف البنوك عند الإقبال على الإهتمام بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالتالي:[1]

– الإستخدام الجيد والدقيق الأدوات التحليل المالي.

– المعرفة الجيدة للمسيرين ومحيطهم.

– طلب الضمانات الكافية من أجل دعم المخاطر.

– المتابعة شبه اليومية لتطور المؤسسة.

– تنظيم وتبسيط تدفق المعلومات بين المؤسسة والبنك.

– دراسة المخاطر في الواقع من طرف مصلحة القروض.

– المساعدة الفعالة للمصالح الإدارية على مستوى البنوك في متابعة المخاطر.

[1] – Marie Annick et Gérard Botteri, Huit règles d'or aux crédits aux PME, Revue banque, n°539, pp. 46-49.

خلاصة الفصل الثاني:

أصبح العالم مهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذي تعتبر المحور الأساسي لسياسات الحكومية للدول الصناعية الكبرى والنامية إلا أنه لا يوجد تعريف دقيق متفق عليه لإبراز ما تلعبه المؤسسات من دور فعال في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما أكدته التجارب الدولية التي تناولناها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والجزائر صارت على نفس سياق باقي دول العالم فقامت بوضع أسس وخطوات مهمة من أجل الدفع بهذا القطاع الحساس والمهم إلى الأفضل محاولة إدماج هذا القطاع في الهيكل الاقتصادي الكلي، ورغم كل هذه الجهود ما زالت تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مشكلات مختلفة تعيق نشاطها ومن أبرز هذه المشاكل مشكلة التمويل.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لكفاءة بنك (BNA) في منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بعد دراستنا لموضوع صيغ التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومخاطره في الجزائر دراستا نظرية وفي هذا الفصل التطبيقي سنحاول إسقاط ما توصلنا إليه على ما هو موجود في الواقع وإضهار فجوة المفارقات وحاولنا إعطاء حلول وإقتراحات لها.

ولقد قمنا بتربص ميداني في البنك الوطني الجزائري (BNA) لوكالة تيارت (540)، وذلك من اجل الوقوف على كيفية تمويل مشاريع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاجراءات والقاوانين المتبعة من اجل منح القروض بمختلف اشكالها وكيفية تحديد المخاطر و تجنبها ولدراستنا للجانب التطبيقي قمنا بالإعتماد على عدة طرق من بينها المقابلة الشخصية للحصول على المعلومات الخاصة بالخدمات وعدد العمال من طرف الوكالة وتحديد الهيكل التنظيمي لها وإعتمدنا على الوثائق الداخلية والخارجية للبنك (BNA) وقد قمنا بتقسيم الفصل إلى :

- المبحث: ماهية تمويل البنك الوطني الجزائري (BNA) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الاول: ماهية تمويل البنك الوطني الجزائري (BNA) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري، الذي يعتبر احد أقدم البنوك في الجزائر و ذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك و تنظيمه إضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها من خلال وكالة تيارت.

المطلب الاول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري (BNA) وطنيا ومحليا – وكالة تيارت–

أولا: نشأة البنك: إن من أهداف حرب الاستقلال الجزائرية تحديد الطريق للاشتراك, ولا شك أن تنفيذ سياسة الاقتصاد قائم على التخطيط يفترض إلغاء سيطرة البنوك الفرنسية , فكان يعني ذلك ضرورة تأميم المصارف الفرنسية ,و انسجاما مع هذه السياسة , و في عام 1966 بسطت الدولة سيطرتها على القطاع المصرفي التجاري استجابة لضرو إيديولوجية تفرضها مقتضيات المنهج الاشتراكي.

وعلى اثر هذا التحول ,أنشا أول بنك تجاري" البنك الوطني الجزائري" بموجب القانون رقم 178-66 الصادر في حزيران (يونيو) 1966, بحيث أوكلت إليه جميع المهام و الأنشطة التي يقوم بها البنك إيداع حيث يتضح ذلك في المادة الثانية من هذا القانون التي تنص على[1]": يتمتع البنك الوطني الجزائري بصفته بنك إيداع,وهو يخدم القطاع الخاص و العام و القطاع الاشتراكي " .مع العلم ان البنك كان يحتكر تمويل القطاع الزراعي استمر على هذا الحال إلى غاية مارس 1982،حيث قررت السلطات العامة انشاء بنك متخصص يتكفل يدعى بنك الزراعة و التنمية الريفية " **BADR**"و هو يعتبر حصيلة اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري كما كان من المفروض ان تؤدي الهيكلة الجديدة الى تغير التوزيع, التنظيم و التخفيض من المركزية.

خضع القطاع البنكي في أواخر الثمانينات للإصلاح الاقتصادي الذي تجسد من خلال القوانين و التشريعات الخاصة بالتنظيم و التحسين في طرق تسيير الأنشطة البنكية، و كذا المراقبة الصارمة للقطاع. هذا و للتذكير باهم هذه القوانين نشير الى كل من:

[1]- قانون رقم178-66 الصادر في 13يونيو .1966.

–قانون 88-01المؤرخ في 12-01-1982و الخاص بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية، قانون 90-10المؤرخ في 14-04-1990و المتعلق بالنقد و القرض

ان السهر على تطبيق هذه التغيرات بهدف تجسيد فعلي للإصلاح، و كذا الوضعية و النتائج المرضية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري حصل البنك، بقرار من مجلس النقد والقرض في 05-09-1995على اعتماده اول بنك يحصل على الاعتماد من مجلس النقد والقرض**CMC**

ويمكننا القول ان البنك الوطني الجزائري قد مر بمرحلتين اساسيتين هما[1]:

- مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية (1962-1988):

بعد الاستقلال لم يكن هنالك أكثر من 20 بنك على المستوى الوطني وقد كانت معظمها مسيرة فرنسيا فقد كان النظام المصرفي قبل التأميمات يضم:

البنك المركزي الجزائري **BCA** نشا في 2016/12/13.

الصندوق الجزائري للتنمية**CAD** 1963/05/07.

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط**CNPD** انشأ في 1964/08/10.

و علمت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على ان يكون الدينار الجزائري هو عملة الدولة المستقلة، و كان ذلك في أفريل 1964، و اتجهت الى التأميم و شرائها لقامة نظام مالي ناجح فكان اول البنوك التجارية المؤممة هو البنك الوطني الجزائري , ثم القرض الشعبي الجزائري ثم البنك الخارجي الذي أنشئ في 1967/10/19و توسعت الى بنك التنمية الريفية بعدها بنك التنمية المحلية في 1985/04/30.

- مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية الى يومنا هذا:

[1]– فرقان مراد، تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية , مذكرة ليسانس دفعة 2003/2003.من موقع https://www.bna.dz/ar/ اطلع عليه بتاريخ 2022/05/20.

تميزت هذه المرحلة بظهور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، الذي أعاد تعريف هيكل النظام البنكي. وجعل القانون المصرفي في سياق التشريع البنكي المعمول به في البلدان المعاصرة و هو من أهم القوانين الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر سنة 1988، حيث أصبحت البنوك كباقي المؤسسات التجارية تتمتع بالاستقلالية في التسيير و أصبحت تمارس نشاطا تجاريا واسعا بدل أن كانت بنوك إيداع فقط حيث بدأت في التعامل بصرف العمولة و إعطاء القروض بفوائد كما انها أصبحت خاضعة للضرائب كغيرها من المؤسسات التجارية.

إذا يمكننا القول أن البنك الوطني الجزائري يعتبر من بين المصارف للقطاع العام الجزائري و هو أول مصرف تأسيس في تاريخ النظام المصرفي بعد تأميم القطاع المصرفي سنة 1966 فاصدر لكي يحل محل المصارف الفرنسية , فكان تأسيس المصرف توسيع لدائرة النظام المصرفي بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر،بحيث تخصص هذا المصرف في قطاع الصناعة و النقل باستثناء القطاع البحري و كذا مجال التجارة والتوزيع , حيث قدر رأس مال المصرف ب: 1000000000 دج نتيجة قرار اللجنة الوطنية والتخطيطية, اما عدد فروعه فقدرت ب: 53 فرعا لتزيد بعد ذلك الى 123 فرعا سنة 1986 ثم نقصت لتصبح (BNA)سنة 1985 بعد انشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية[1]

البنك الوطني الجزائري أنشأ طبقا للمرسوم 176/66 المؤرخ في 13 جوان1996، لصادر في الجريدة الرسمية، وفي التاريخ 12 جانفي 1988 طبقا للمرسوم 01/88. الصادر بنفس القانون التجاري، والنظام الخاص المطبق على البنوك والقروض، حيث أصبح البنك الوطني الجزائري شركة ذات أسهم تتخصص في

[1]- الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، وكالة تيارت.

تمويل القطاع الفلاحي، ومع تطور الاقتصاد الجزائر القطاع الصناعي بعين الاعتبار وبدأت في التمويل إلى غاية 1983، وحلت في ميدان الإصلاحات تتمثل فيما يلي:[1]

- ❖ إنشاء بنوك عديدة تتخصص في تمويل المشاريع المحلية.
- ❖ إصلاحات 1990 بعد إصدار قانون النقد والقروض، الذي يعطي نوع من الحرية في تسيير المؤسسة البنكية.
- ❖ عدد الشبابيك 152.
- ❖ عدد الموظفين 4679.
- ❖ رأس المال الاجتماعي 41.600.000.000.00دج.

[1]- زيدان محمد، دور البنوك في تمويل الاستثمار، تقرير تربص ليسانس في المالية، جامعة شلف.

ثانيا: البنوك الأجنبية التي حل محلها البنك الوطني الجزائري

جدول رقم (3-7): البنوك الجزائرية التي حل محلها البنك الوطني الجزائري

الرقم	تاريخ الاندماج	اسم البنك	عدد الفروع
01	**1996/07/01**	**القرض الفرنس ي الجزائري**	**133**
02	**1996/07/01**	**القرض الصناعي والتجاري**	**03**
03	**1968/07/01**	**البنك الوطني للتجارة والصناعة في افريقيا**	**06**
04	**1986/05/01**	**بنك باريس وهولندا**	**01**
05	**1960/06/05**	**بنك باريس والراض ي المنخفضة**	**01**

مصدر: نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

ثالثا: تقديم الوكالة المحلية (BNA) – تيارت–:

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف **A** نظرا للأعمال الهامة التي يقوم تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على اعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع وانصار مدينة تيارت تضم حوالي 23موضف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الاحصائيات وهم يتوزعون كما يلي:

الجدول رقم (3-8): توزيع العمال حسب المهام والمصالح.

المدير	01	**Directeur d'agence**
المدير المساعد	02	**Directeur adjoint**
رؤساء المصلحة	02	**Chef service**
رؤساء الاقسام	02	**Chef de service**
المكلفون بالدراسة	07	**Charge d'étude**
المكلفون بالزبائن	02	**Chargé de clientèle**
امناء الصندوق	02	**Caissier**
موظفي الشباك	02	**Guichier**
عامل النظافة	01	**Femme de ménage**
المجموع	21	**Total**

المصدر: نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري(BNA) تيارت 540

يذكر أنا وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية سنة 2017، كان القصد منه تحسين اداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة امام الشبابيك وتلك خاصة بمنح القروض وعمليات التجارة الخارجية، في ضل رغبة البنك عصرنة خدماته وتحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة ايضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة ومتنوعة وذات جودة في افضل الظروف.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري (BNA) وطنيا ومحليا – وكالة تيارت–

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية لكل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها. ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة، والأمانة العامة، حيث تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس عل صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة. كما يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة الداخلية والتدقيق، حيث تتولى مراقبة جميع الأعمال وحسابات البنك.

ونجد أيضا المفتشية العامة ومديرية الدراسة القانونية والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك، هذا من جهة، ومن جهة اخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك، فنجد المديرية المركزية، الجهوية التي تضم مديريات شبكات الاستغلال، حيث تضم هذه الأخيرة مجموع الوكالات الرئيسية، وتعد الوكالة البنية الأساسية في نظام البنك ويكون الهيكل التنظيمي كما يمثله الشكل رقم 01:

.

الشكل 3-2 :الهيكل التنظيمي المحلي ولكالة (BNA)تيارت 540

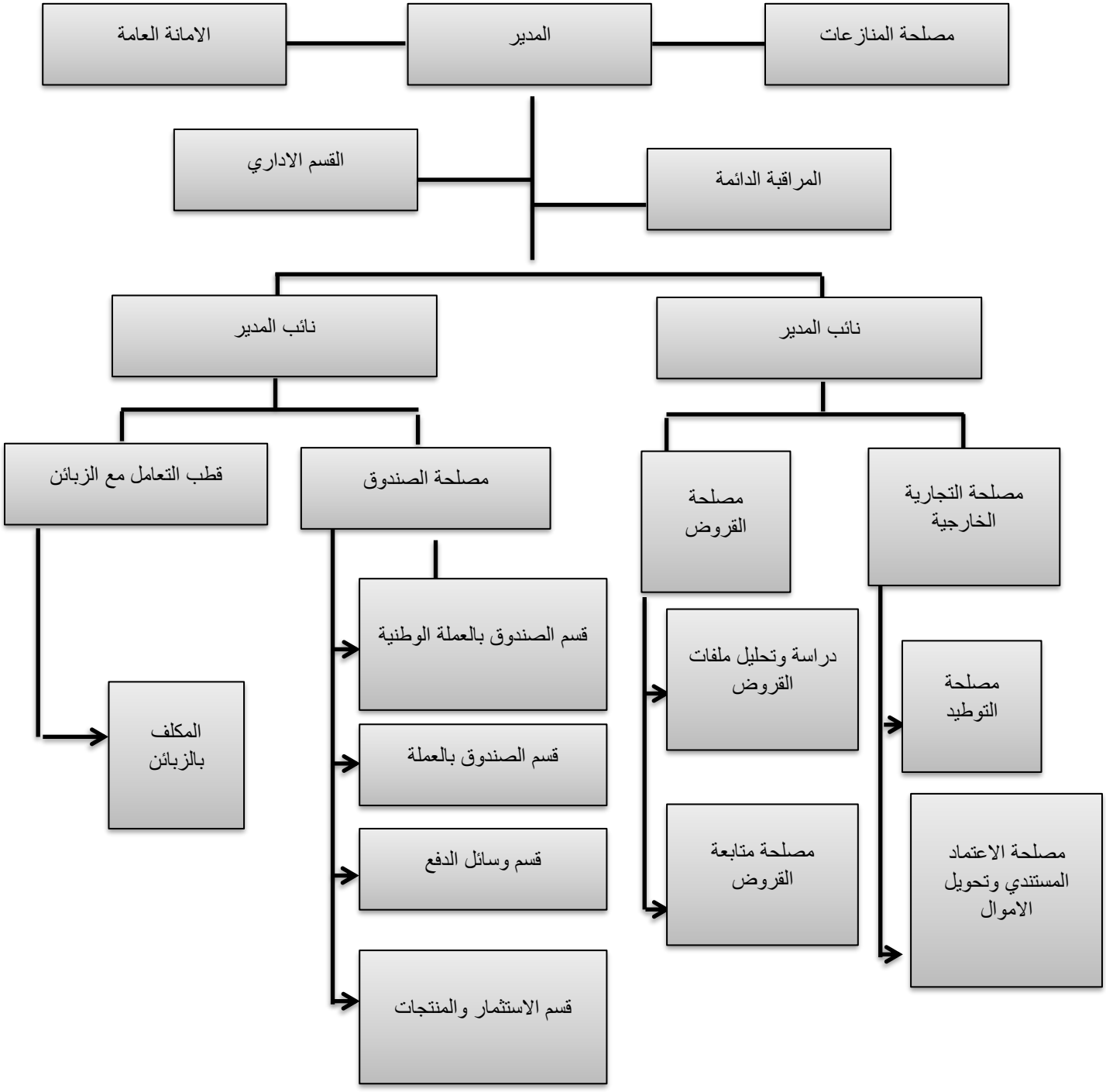

المصدر: **www.bna.dz**، أطلع عليه بتايخ 2022/05/12 على الساعة 16:05.

المطلب الثالث: اجراءات الإدارية لمنح القروض والضمانات التي يشترطها البنك الوطني الجزائري (BNA) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: إعداد وتقديم ملف طلب القرض

عند حضور الزبون إلى الوكالة يقوم بتقديم نفسه إلى المكلف بالدراسات على مستوى مصلحة القروض وتكون هناك مقابلة خاصة معه الهدف منها معرفة الدافع الأساسي الذي أدّى به إلى طلب القرض وتحديد المشروع ومكان تواجده، ومناقشة الزبون من حيث إمكانياته المالية والمادية، وبعد المناقشة يدرس إمكانية تمويل المشروع المعيّن حيث يمكن للبنك أن يرفض المشروع بعد المناقشة مباشرة، مثلا: في حالة طلب قرض لتمويل بعض الميادين المشبعة كقطاع النقل في ولاية تيارت، حيث يوجد عدد كبير من هذه الوسائل، وفي حالة الموافقة المبدئية للمديرية على استلام المشروع يتجه الزبون إلى مصلحة القروض مع المكلف بالدراسات وهناك تقدّم له نشرة دعائية خاصة بالوكالة المتعلقة بمكونات ملف القرض والضمانات اللازمة والتي تختلف تبعا لنوع القرض.

ثانيا: مكونات ملف طلب القرض

1- مكونات ملف طلب ق

2- رض استغلال: يتكوّن الملف من:

أ- الوثائق القانونية والإدارية:

- طلب خطي من طرف المعني لتقديم قرض بمبلغ معيّن.

- وثيقة داخلية تقدم من طرف مصلحة القروض يقوم طالب القرض بملئها وتوقيعها.

- نسخة طبق الأصل من السجل التجاري للمؤسسة.

- تفويض الرئيس العام للمسؤولية بصلاحية طالب القرض وتشغيل الحسابات البنكية للمؤسسة.

- رقم الحساب البنكي للزبون وإذا كان هذا الأخير لا يملك حسابا مفتوحا لدى البنك فسيفتح له حساب.

- عقود الملكية للمؤسسة.

- القانون الأساسي للمؤسسة.

- النشرة الرسمية للإعلانات القانونية لإثبات الإستثمار القانوني للعقد التأسيسي.

ب- الوثائق المحاسبية:

- الميزانية المحاسبية بالنسبة لثلاث سنوات الأخيرة مع جداول حسابات النتائج لنفس السنوات؛

- الميزانية المحاسبية التقديرية للسنوات الثلاثة القادمة قد تصل إلى خمس سنوات.

ج- الوثائق الضريبية وشبه الضريبية:

مخطط الخزينة الذي يسمح باستخراج:

- تقديرات النفقات والإيرادات الشهرية والمستقبلية ودراسة تقنية واقتصادية للمشروع.

- نسخة من رخصة الإستثمار للمؤسسات العمومية الإقتصادية.

- شهادة الإنضمام إلى الضمان الإجتماعي.

- وثائق ضريبية وشبه ضريبية حالية أقل من 3أشهر تثبت وضعية المستثمر اتجاه مصلحة الضرائب.

3- مكونات ملف طلب قرض إستثمار: يتكون ملف قرض إستثمار من نفس المكونات التي يحملها ملف قرض الإستغلال فليس هناك اختلاف.

4- مكونات ملف طلب قرض الإستهلاك: يتكون من الوثائق التالية:

- طلب خطي.

- وثيقة داخلية.

- الوثائق التي تبين هويّة الشخص مثل: بطاقة التعريف، شهادة الإقامة، شهادة عائلية، شهادة الميلاد...

5- مكونات ملف طلب القروض العقارية: وهي لا تختلف عن مكونات ملف القروض الاستهلاكية وبالإضافة إليها نجد:

- وثيقة الدخل لثلاث أشهر الأخيرة الخاصة بالأجراء والكشف السنوي من الضرائب لطالبي القرض الأجراء.

- وثيقة الضريبة الجديدة للمتقدمين بالطلب لغير الأجراء.

كل هذه الوثائق تشترك فيها القروض الممنوحة لتمويل السكنات، وهناك وثائق أخرى يطلبها البنك من طالب القرض بالإضافة إلى الوثائق السابقة وهي تختلف باختلاف نوع القرض العقاري.

6-الضمانات التي يشترطها بنك القرض الشعبي الجزائري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن هذه الضمانات ليست موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعينها وإنما هي ضمانات عادية يشترطها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يمكن أن يشترطها على المؤسسات الكبيرة في حالة التعامل معها، وتختلف هذه الضمانات باختلاف نشاط المؤسسة، نوعية القرض ومدّته.

أولا: بالنسبة لقروض الإستغلال

يطلب بنك القرض الوطني الجزائري وكالة تيارت 504 عادة ضمانات شخصية أو رهن عقاري بالإضافة إلى تأمين متعدد الأخطار، فالبنوك التجارية منذ سنة 2011م أصبحت تقبل الرهن العقاري كضمان للمؤسسات التي لها حق إستغلال الأرض من طرف الدولة لمدة معينة، ويعتبر هذا الرهن بمثابة الرهن التقليدي وذلك لتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها عجز في تقديم الضمانات العينية وهذا للتقليل من مخاطر القروض.

ثانيا: بالنسبة لقروض الإستثمار

في هذه الحالة البنك يطلب الرهن الحيازي للمعدات والآلات بالإضافة إلى التأمين متعدد الأخطار عن قيمة الرهن وقد يطلب في بعض الحالات إلى جانب الضمانات السابقة ضمانات شخصية.

وعموما تنقسم الضمانات التي يشترطها بنك القرض الشعبي الجزائري إلى:

1- الضمانات الشخصية: في هذه الحالة يتدخل طرف ثالث في العلاقة التي تجمع بين البنك والمؤسسة وهذا الشخص هو الكافل أو الضامن حيث يتعهد هذا الأخير بتسديد قيمة القرض في حالة عدم قدرة العميل على السداد في تاريخ الاستحقاق، ويشترط في هذا الطرف) الكافل(أن يكون شخصًا معروفا ذو سمعة معروفة فيما يتعلق بمركزه المالي، وتنقسم الضمانات الشخصية إلى:

- **الكفالة:** وهي مكتوب يصدر من طرف شخص عادي أو معنوي يضمن الدفع إذا كان المدين لم يدفع في تاريخ الإستحقاق، ويتم الدفع لصالح الدائن.
- **الضمان الإحتياطي:** يعرفه البعض على أنّه إلتزام مكتوب من طرف شخص معين يلتزم بموجبها بتسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد فهي بذلك تشبه الكفالة لكنة متعلق فقط بضمان تسديد الورقة التجارية أي يخص الأوراق التجارية فقط.

2- الضمانات الحقيقية: على عكس الضمانات الشخصية الضمانات الحقيقية تكون بضمان موجودات ملموسة وهي تضم قائمة واسعة من السلع والعقارات والتجهيزات، وللبنك حق بيع هذه الضمانات في حالة عجز العميل عن السداد، أي أن الضمان الحقيقي هو تخصيص عنصر من عناصر الأصول المنقولة أو غير المنقولة من المستثمر لضمان التسديد للبنك التجاري، وتأخذ الضمانات الحقيقية الأشكال التالية:

أ- الرهن الحيازي: ينقسم بدوره إلى:

- الرهن الحيازي للعتاد: هنا يقدم البنك قرض للعميل على أساس أن يرهن الأدوات والآلات ومعدات التجهيز لها، وعليه أن يتأكد من ملائمة هذه المعدات والتجهيزات وعدم قابليتها للتلف وأن قيمتها لن تتعرض للتغير بفعل التغيرات في الأسعار ويتم تنفيذ عقد الرهن الحيازي في دار التسجيل والطابع وكذا المحافظة العقارية التابعة لها العقار فمثلا يسجل الرهن الحيازي لشاحنة أو سيارة في مصلحة تسجيل السيارات في الولاية ولا يجوز للمدين أن يبيع الأشياء المرهونة إلا بعد أن يسدد قيمة القرض وكما يمكن القول أن السندات القابلة للتظهير تعتبر ضمانات حقيقية للبنك.

- الرهن الحيازي للمحل التجاري: من المعروف أن السجل التجاري يتكون من عدة عناصر منها عنوان المحل، اسم المحل، الحق في الحيازة، الزبائن، الشهرة التجارية... ويقرّ القانون التجاري الجزائري برهن المحل التجاري للبنوك.

ب- الرهن العقاري: في الممارسة المصرفية غالبًا ما تكون القروض الضخمة المتوسطة والبعيدة المدى متبوعة ومضمونة بالرهون العقارية وسواءً وقع الرهن على الشيء الممول أو على شيء أخر.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

نظرا لعدم وجود بيانات دقيقة عن واقع تمويل البنوك التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أعتمد على تحليلي لهذا الواقع واستنادا إلى بعض البيانات لمعالجة استخدام أحد أهم التقنيات في هذا الموضوع البحث الميداني ، أي وفقًا لعلاقي مع مستوى البنك ناقش أحد المديرين التنفيذيين الجداول التي تعرض النتائج لم يكن اختيار مثل هذه الجداول عشوائيًا ، ولكن بناءً على منطق الموضوع الذي يهدف إلى الحصول على نتائج دقيقة لتعكس واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الاول: صلة البنك الوطني الجزائري (BNA) بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم المشاكل التي يواجهها من وراء منح القروض لها:

الجدول رقم (3–9): إهتمام البنك بالمؤسسات الصغير والمتوسطة.

الاجابات المحتملة	التكرارات	النسبة
نعم	17	%100
لا	00	00
المجموع	17	%100

يظهر من خلال المعطيات الاحصائية المبينة في الجدول اعلاه ان كل مستجوبين على مستوى البنك الوطني الجزائري (**BNA**) محل الدراسة تجعل من قطاع المؤسسات صغيرة و متوسطة ضمن القطاعات الاستراتيجية اي تحتل مكانة متميزة ضمن قائمة الاوائل لعملاء البنك.

ولقد اكدت وبينت الكثير من الدراسات الحديثة ان هذا القطاع هو أحد المجالات التي تمثل مجال خصبا امام البنوك للرفع من تنافسيتها وزيادة لمردوديتها في ضل الاوضاع الراهنة، ومن خلال التقارير الرسمية للبنوك العمومية ان اغلب البنوك تتخذ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اولوياتها الضرورية.

الجدول رقم (3–10): يبين مدى سعي البنك من وراء الإهتمام بالمؤسسات المتوسطة.

الاجابات المحتملة	التكرارات	النسبة
زيادة الربحية للبنك	12	70.58%
تنويع محفظة العملاء	3	17.64%
توزيع خطر القرض على القطاعات	2	11.76%
الرفع من تنافسية البنك	/	/
إعطاء صورة جيدة للبنك	/	/
المجموع	17	100%

نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه ان حوالي 70.58 % من أهداف البنك الوطني الجزائري (**BNA**) لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق أكبر ربح، وما يقارب نسبة 17.64 % من أهداف البنوك محل الدراسة هو عبارة عن توزيع محفظة العملاء، أما فيما يتعلق بهدف توزيع خطر القرض على مختلف القطاعات الاقتصادية فقد تبين من خلال الجدول إحصائيا انه 11.76 %، أما فيما يخص اهداف الرفع منن التنافسية وإعطاء صورة جيدة للبنك لم تحظ باي نسبة.

ومن خلال كل النتائج الإحصائية يمكن ان نقول أن هدف زيادة ربحية البنك هو من اولوياته التي يسعى إلى الوصول لها من خلال تمويله لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وبالتالي فالبنوك ترى ان هذا القطاع يمثل أهم العملاء الواجب الإهتمام بهم لزيادة ربحية البنك، كما لا ننسى أيضا ان البنوك العمومية تراعي ضرورة التنويع في محفظة العملاء، حيث ان بزيادة عددهم وبإختلاف انواعهم سيمكن البنك من تفادي الاعتماد على نوع واحد من العملاء في إستخداماته.

أما عن هدف توزيع خطر القرض على مختلف القطاعات الإقتصادية فإن اهتمام البنوك التجارية بتمويل هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ان يحقق هذا الهدف وذلك بسبب التنوع الذي يعرفه هذا القطاع الذي يتواجد وينشط في العديد من القطاعات والانشطة الإقتصادية.

الجدول رقم (3–11): يبين مدى تشكيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محورا إستراتيجيا للبنوك

الاجابات المحتملة	التكرارات	النسبة
نعم	15	88.24%
لا	2	11.76%
المجموع	17	100%

من خلال معطيات الجدول الاحصائية نجد ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل محورا استراتيجيا للبنوك لابد من الاهتمام به وذلك حسب الاجوبة المقدمة من طرف المبحوثين والتي كانت اغلبها ايجابية بنسبة 88.24%.

الجدول رقم (3–12): يبين انواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمولها البنك

الاجابات المحتملة	التكرارات	النسبة
المؤسسات القائمة(**en phase du développement**)	14	82.35%
المؤسسات الجديدة (**En phase de démarrage**)	3	17.64%
المجموع	17	%100

يتضح لنا من خلال إحصائيات الجدول المبينة اعلاه ان اغلب آراء المبحوثين على مستوى البنك الوطني الجزائري(**BNA**) بنسبة 82.35بالمئة يفضلون ربط علاقات عن طريق تقديم تمويل مناسب للمؤسسات القائمة التي دخلت في مرحلة النمو والتطور، خصوصا تلك التي كانت ضمن العملاء لدى البنك، اما عن علاقة البنك بالمؤسسات الجديدة فأخذت نسبة 17.64% حسب آراء المبحوثين على مستوى البنك الوطني الجزائري و خاصة تلك المؤسسات المصغرة التي تدخل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتامين عن البطالة لتحفظاتهم الكبيرة عن تمويل هذه المؤسسات .(البنك الوطني الجزائري في الوقت الحالي تركز على تمويل المؤسسات الجديدة وهذا راجع اساسا للعدد القليل للمؤسسات القائمة في الوقت الراهن).

الجدول رقم (3-13):يبين اسباب إقبال على تمويل المؤسسات القائمة **(en phase du développement)**

الاجابات المحتملة	التكرارات	النسبة
وجود علاقة تاريخية مع هذه المؤسسة	13	%76.47
إمكانية تصور آفاق تطور المؤسسة	3	%17.64
وجود وثائق محاسبية تاريخية	1	%5.88
المجموع	17	%100

من خلال دراستنا لإحصائيات الجدول المبين أعلاه ان السبب الرئيسي لإقبال البنك الوطني الجزائري محل الدراسة على تمويل المؤسسات القائمة ووجود العلاقة التاريخية للمؤسسة كعميل لدى البنك و الذي يتمثل بنسبة 76.47% حسب آراء المبحوثين في حين نرى ان إمكانية تصور آفاق تطور هذه المؤسسة يأتي من حيث الاهمية في المرتبة الثانية، بحوالي17.64% اما فيما يخص وجود الوثائق المحاسبية التاريخية في المؤسسة القائمة و التي تبين واقع نشاطها الحقيقي فياتي في المرتبة الثالثة من حيث الاهمية بنسبة 5.88%.

ومن هذا يمكن ان نفسر السبب الرئيسي الذي يجعل البنك يهتم بتمويل تلك المؤسسات التي دخلت مرحلة نمو وتطور عن طريق وجود علاقة تاريخية للمؤسسة مع البنك، هو ان المصرفي يستطيع بسهولة تقدير خطر إقراضها إنطلاقا من مجموعة المعلومات المتوفرة لديه عن تلك المؤسسة، (سمعة المؤسسة،الحساب الجاري للمؤسسة ...الخ) وبالتالي يمكنه تصور قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج تسمح لها – المؤسسة الصغيرة و المتوسطة – بتسديد إلتزاماتها إتجاه الغير.

كما ان وجود علاقة تاريخية للمؤسسة مع البنك هو مؤشر إيجابي لدى المصرفي إذ يمكنه من خلال المعرفة المسبقة للمؤسسة إستخلاص العديد من المعلومات التي تمكنه من بناء نظرة سليمة عن الوضع الحالي للمؤسسة والتي تطلب تمويل وبالتالي إمكانية تصور آفاق تطورها.

الجدول رقم (3-14): يبين انواع القروض المطلوبة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ (ترتيب حسب الاهمية)

الاجابات المحتملة	التكرارات	النسبة
قروض تمويل دورة الاستغلال	**11**	**%64.7**
قروض تمويل دورة الاستثمار	**6**	**%35.29**
قروض الاعتماد الايجاري	/	/
المجموع	**17**	**%100**

يظهر من خلال المعطيات الاحصائية المبينة في الجدول اعلاه ان اغلب القروض التي تمنحها البنوك (على المستوى الوطني) من حيث قيمة التمويل هي قروض الاستغلال بنسبة 64.7%، أما قروض الاستثمار فقد بلغت نسبة 35.29% من مجمل القروض الممنوحة، أما صيغة قروض الإعتماد الإجاري فهي غائبة تماما على مستوى بنك محل الدراسة.

ومن هذه النتائج الملموسة ومن خلال الإحصائيات المنشورة عن طبيعة القروض الممنوحة على مستوى بنك محل الدراسة، تدعم أكثر ذلك التوجه والرغبة الكبيرة لدى البنك الوطني الجزائري (**BNA**) على تمويل المؤسسات القائمة التي دخلت مرحلة النمو والتطور، حيث ان هذه المؤسسات عادة ما تطلب أكثر قروضا لتمويل دورة الإستغلال، لذلك نجد أن حجم قروض الاستغلال كبير من حيث القيمة مقارنة مع حجم قروض دورة الإستثمار.

الجدول رقم (3-15) يبين طبيعة القروض الاستثمار التي يمنحها البنك كثيرا

الاجابات المحتملة	التكرارات	النسبة
قروض متوسطة الاجل	**17**	**%100**
قروض طويلة الاجل	**00**	**00**
المجموع	**17**	**%100**

نلاحظ من خلال المعطيات الاحصائية المبينة في الجدول اعلاه ان البنك الوطني الجزائري (**BNA**) يقوم بمنح قروض متوسطة الاجل لتمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتعدى 5 سنوات وذلك بنسبة 100 % في حين ان منح قروض الاستثمار طويلة الاجل هو محدود او معدوم تقريبا من الناحية العملية وبهذا نستنتج ان البنك الوطني الجزائري (**BNA**) يحبذ منح قروض الاستثمار متوسطة الاجل، وبانخفاض قيمة استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد ان قروض متوسطة الاجل تلائم مشاريع هذه الاخيرة، لكن من الناحية العلمية قد لا يتوافق القرض متوسط الاجل مع المؤسسات والتى تكون في بداية نشاتها بحيث نجد ان هذه الاخيرة تركز على فرض مكانتها في السوق ولا تعير اي اهتمام لجانب الربح وهو عندها ثانوي وبالتالي يشكل تسديد اقساط القروض متوسطة اجل التى تزيد من تكالفها التشغيلية.

الجدول رقم (3-16): يبين المشاكل التي تواجه البنك عند منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الاجابات المحتملة	التكرارات	النسبة
عدم قدرة اصحاب المؤسسات على التسيير الاداري	**4**	**%23.52**
التأخر في تسديد اقساط القرض في الاجل المحدد	**4**	**%23.52**
طبيعة التكوين والخبرة لأصحاب المشاريع غير كافية	**2**	**%11.76**
إقبال اصحاب المؤسسات على نوع واحد من النشاطات	**2**	**%11.76**
الدراسات المقدمة الغير واقعية من حيث التقديرات المقترحة	**1**	**%5.88**
طبيعة المشاريع التي تطلب التمويل	**1**	**%5.88**
الوثائق المحاسبية المصرح بها لا تبين النشاط الحقيقي للمؤسسة	**1**	**%5.88**
هذه المؤسسات أكثر مخاطرة من حيث استرداد القروض	**1**	**%5.88**
عدم قدرة اصحاب المؤسسات على تقديم الضمانات الكافية	1	**%5.88**
المجموع	**17**	100%

يظهر الجدول السابق ذكره من خلال معطياته الإحصائية ان المشكل الذي تعاني منه البنوك عموما و البنك الوطني الجزائري (**BNA**) خاصة في التعامل مع المؤسسات يتمثل في عدم قدرتها على تقديم الضمانات الكافية عند القيام بطلب تمويل من البنك الوطني الجزائري (**BNA**) وكذلك تأخر المؤسسات محل التمويل عن التسديد في الآجال المحددة، وذلك بنسبة 23.52 % لكل من المشكلين، كما يمثل نقص التكوين والخبرة المهنية لأصحاب المؤسسات مشكلة بالنسبة للبنك الوطني الجزائري (**BNA**) في إمكانية عدم نجاح المشروع وتعثره وهو ما سيرهن أموال البنك، يأتي هذا المشكل في المرتبة الثالثة بنسبة 11.76 % مع مشكلة إقبال اصحاب المؤسسات على نوع واحد من النشاطات الاقتصادية – خصوصا مشاريع المؤسسات المصغرة.

وأما عن مشكلة الدراسات المقدمة الغير واقعية من حيث التقديرات المقترحة بعدم التصريح بالنشاط الفعلي للمؤسسة في حالة طلب المؤسسة للقروض من البنك، وعدم قدرة أصحاب المؤسسات على التسيير الإداري والتنظيمي لمؤسساتهم الخاصة وطبيعة المشاريع التي تطلب التمويل، هي أيضا من بين أهم المشاكل التي تجعل من البنك يحد من قدرته على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بنسبة5.88**%**، ويعتبر هذا النوع من المؤسسات أكثر مخاطرة من حيث استرداد التمويلات والقروض الممنوحة.

المطلب الثاني: تحليل مدى كفاءة البنك في عملية منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إجراءات الحد من المخاطر

الجدول رقم (3–17): الضمانات التي يركز عليها البنك في تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الاجابات المحتملة	التكرارات	النسبة
الرهن الحيازي	**11**	64.70%
صناديق الضمان الحكومية	5	29.41%
الضمانات الشخصية	01	5.88%
المجموع	**17**	100%

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الذي يبين الدراسة الميدانية في مؤسسة البنك الوطني الجزائري (**BNA**) الذي يدرس قدرة البنك على استرجاع أمواله من خلال الضمانات التي يفرضها على المؤسسة الطالبة للتمويل بحيث نجد ان الرهن الحيازي بلغ نسبة**%**64.70, وصناديق الضمان الحكومية بلغت نسبة **%**29.41، اما الضمانات الشخصية فكانت في المرتبة الأخيرة بنسبة **%**5.88، ومن خلال هذه الدراسة الإحصائية وبناءا على المعلومات المقدمة مسبقا نستنتج ان الوسيلة الأكثر فعالية هي الرهن الحيازي لأصول المؤسسة وذلك المعدات ووسائل الإنتاج مثلا، والرهن العقاري للأصول العينية وهذا نتيجة لفعليته لضمان استرجاع الاصول الممنوحة للمؤسسات في حلة عدم القدرة عل رد الأموال، أما عن الصناديق الحكومية التي جاءت في المرتبة الثانية فإنها وغقا للسياسة الحكومية لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و تمويل المؤسسات القائمة (المتوسطة) كانت ولاتزال الدولة تتدخل على مستوى البنوك العمومية لإلزام هذه الخيرة بعدم طلب ضمانات والاكتفاء فقط بالرهن الحيازي لوسائل معدات الإنجاز واستخدام التأمين الشامل ضد كل الاخطار الذي يعتبر إجباري في كل البنوك ولكل أنواع القروض اما عن الضمانات الشخصية فتأتي في المرتبة الثالثة وذلك نتيجة لكونها غير فعالة لأنها ومنذ وضعها حيز التطبيق لم تتحصل البنوك على تسديد المؤسسات المتعثرة وفي آخر تحليلنا بناءا على اقتراح أغلب القائمين على البنك محل الدراسة هو أن مردودية المشاريع وقدراتها على تحقيق نتائج إيجابية في ككل قرارات منح القروض وليست طبيعة الضمانات المقدمة هو يظهر بشكل واضح ان الحرص الدائم للبنك حول ضرورة نجاح المشاريع هو الضامن الحقيقي للاسترداد البنك لأمواله في آجال استحقاقها.

الجدول رقم (18**–3**): المستويات الإدارية ذات السلطة في اتخاذ قرار منح القرض.

المستويات الإدارية	ترتيب المستويات الادارية
لجنة القرض على مستوى المدرسة العامة	الرتبة الأولى
لجنة القرض على مستوى المدرسة للجهوية	المرتبة الثانية
لجنة القرض على مستوى المدرسة البنك (الوكالة)	المرتبة الثالثة

يظهر من خلال فحص معطيات الجدول أعلاه أن أكثر القرارات الخاصة بمنح القروض بمختلف أنواعها قروض الاستغلال وقروض الاستثمار تكون على مستوى المديرية العامة للبنك في حين يأتي في المرتبة الثانية القرارات التي تتخذ على مستوى لجنة القرض بالمديرية.

الجهوية للبنك وفيما يخص القرارات في مجال منح القروض التي تتخذ من طرف لجنة القرض على مستوى البنك(الوكالة) فتأتي من حيث الترتيب في المرتبة الثالثة.

ونشير في هذا الإطار إلى أن تقسيم تفويض سلطة اتخاذ القرار لكل لجان القرض يحكمه

ثلاثة معايير أساسية:

- تصنيف الوكالة (وكالة من الدرجة الأولى، وكالة من الدرجة الثانية،)..

ومن هنا نلاحظ وجود مركزية كبيرة فيما يخص اتخاذ قرارات منح القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) هناك من وكالات البنوك من ليس لها أي صلاحيات في اتخاذ قرار منح القرض كوكالة القرض الشعبي الجزائري (، وهو الشيء الذي أكدته بعض الدراسات التي قامت الهيئة المالية الدولية التابعة للبنك العالمي على مستوى وكالات القرض الشعبي الجزائري حيث أكدت أن حوالي **70 %**من معالجة ملفات القروض تكون على المستوى المركزي للبنك. وبالتالي تمثل مركزية اتخاذ القرار أحد المعوقات التي ترهن عملية تمويل البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزيد من عمليات تعقيدها وإجراءات الحصول عليها

الجدول رقم (19**–3**): يبين مدى اهتمام البنك بتطوير صيغ التمويل

الاجابات المحتملة	التكرارات	النسبة
يهتم نوعا ما	**13**	76.47%
نعم يهتم	**3**	17.65%
لا يهتم	**1**	5.88%
المجموع	**17**	100%

انطلاقا من الاجابة اعلاه المبينة في الجدول إحصائيا يتضح لنا أن البنك الوطني الجزائري (**BNA**) بدأ يضع جُلّ اهتماماته في الاستثمارات من أجل تحقيق أكبر استفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال،

وذلك بغية تطوير نظم وسائل وتقديم الخدمات المصرفية وابتكار تطبيقات وخدمات جديدة تتسم بالكفاءة والسرعة والدقة في الأداء من أجل مواكبة التطور الحاصل في الوقت الراهن.

الجدول رقم (20–3) : يبين استفادة البنك من خبرات وتجارب البنوك الاجنبية فيما يخص توفير صيغ تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الاجابات المحتملة	التكرارات	النسبة
استفادة نسبية	12	70.58%
نعم هناك استفادة	4	23.52%
لا يوجد استفادة	1	5.88%
المجموع	17	100%

تبين لنا من الجدول اعلاه ان هناك استفادة معتبرة لوكالة البنك الوطني الجزائري (**BNA**) من الخبرات والتجارب الدولية والعالمية في عملية توفير صيغ تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا ما يعكس ويبين لنا رغبة البنك في الارتقاء الى مستوى البنوك العالمية وهذا يتطلب بذل جهود إطارات وموظفي البنك من أجل مواكبة معايير المصرفية الدولية التي تفرضها مستويات الخدمة المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم (21–3): يبين ارسال الموظفين من البنك في بعثات إلى الخارج لاستيعاب الطرق المستخدمة في البنوك العالمية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطبيقها في البنك:

الاجابات المحتملة	التكرارات	النسبة
احيانا نقم بإرسال موظفي البنك في بعثات إلى الخارج	9	52.94
لا نقوم بإرسال موظفي البنك في بعثات إلى الخارج	5	29.41
نعم نقوم بإرسال موظفي البنك في بعثات إلى الخارج	3	17.65
المجموع	17	100

من خلال المعلومات المقدمة من طرف موظفي البنك الوطني الجزائري (**BNA**) يتضح لنا إحصائيا أن هذه الأخيرة ترسل موظفيها أحيانا في بعثات إلى الخارج وذلك من أجل استيعاب الطرق المستخدمة في البنوك العالمية و قد بلغت نسبة استجواب المبحوثين 52.94 % في حين بلغت نسبة استجواب المبحوثين 29.41 % في أن البنك لا يقوم بإرسال موظفيه إلى الخارج في حين بلغت إجابة المستجوبين 17.65 % في أن البنك يرسل موظفيه في بعثات إلى الخارج، من هذا نستنتج أن البنك يعير أهمية قليلة بالنسبة لإرسال موظفين إلى الخارج.

الجدول رقم (22**–3**): يبين تتبع استخدام القروض الممنوحة للمؤسسة

الاجابات المحتملة	التكرارات	النسبة
نعم	17	100%
لا	00	00
المجموع	17	100%

من خلال القراءة الإحصائية الأولية للجدول أعلاه يتبين لنا أن البنك الوطني الجزائري (**BNA**) يقوم بالمتابعة الدائمة للقروض التي تمنحها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الجدول رقم (23**–3**): يبين طريقة مراقبة استخدام القروض الممنوحة للمؤسسة

الاجابات المحتملة	التكرارات	النسبة
فحص حسابات المؤسسة	9	52.94%
الزيارة الميدانية للمؤسسة	8	47.05%
المجموع	17	100%

يتبين لنا من خلال المعطيات الاحصائية المبينة في الجدول اعلاه ان البنك الوطني الجزائري (**BNA**) يقوم بمتابعة استخدام القروض الممنوحة حيث تشكل عملية فحص مراقبة الحساب الجاري للمؤسسة الآلية الاكثر استخداما في عملية مراقبة استخدام القروض بنسبة 52.94 % في حين نجد أن القيام بالزيارات الميدانية

للمؤسسة محل التمويل بلغت نسبة 47.05 %، من خلال هذا نستنتج ان البنك محل الدراسة يعطي اولوية كبيرة في فحص حسابات المؤسسة وذلك من خلال فحص حسابات المؤسسة.

الجدول رقم (3–24) يبين مراقبة تطور نشاط المؤسسة بعد منح القروض:

الاجابات المحتملة	التكرارات	النسبة
طلب الميزانيات المالية للمؤسسة	7	41.17%
الزيارات الميدانية للمؤسسة	6	35.29%
تسديد أقساط القرض	4	23.52%
المجموع	17	100%

يتبين لنا من الجدول اعلاه ان عملية متابعة البنك الوطني الجزائري (**BNA**) لتطور نشاط مؤسسة بعد منح القرض، يعتمد من خلالها على طلب الميزانيات المالية للمؤسسة محل التمويل بنسبة 41.17 % أما عن عملية الزيارات الميدانية للمؤسسة قد بلغت نسبة 35.29 % من حيث الاستخدام كوسيلة لمتابعة تطور المؤسسة، أما تسديد أقساط القرض بلغت نسبة 23.52 %، من هذا نجد ان البنك محل الدراسة يقوم بمراقبة تطور نشاط المؤسسة بعد منح القروض من خلال الإعتماد على طلب الميزانيات المالية للمؤسسة بشكل كبير مقارنة مع بقية الطرق المنتهجة.

الجدول رقم (25–3): يبين الاجراءات التي يقوم بها البنك للمؤسسات الغير قادرة على تسديد اقساط القرض

الاجابات المحتملة	التكرارات	النسبة
دراسة اسباب عدم التسديد	8	47.05%
إعطاء فرصة اخرى للمؤسسة	4	23.52%
منح قروض اخرى تتماشى مع اسباب عدم التسديد	4	23.52%
تطبيق الاجراءات القانونية	1	5.88%
المجموع	17	100%

يتضح من خلال احصائيات الحسابية المبينة في الجدول اعلاه يبين ان الاجراءات التي يقوم بها البنك محل الدراسة للمؤسسات الغير قادرة على تسديد اقساط القرض من خلال دراسة اسباب عدم التسديد وذلك بنسبة47.05% اما إعطاء فرصة اخرى للمؤسسة التي تم تمويلها مع منح قروض اخرى تتماشى مع اسباب عدم التسديد بلغوا نسبة 23.52%، وتطبيق الاجراءات القانونية بلغ نسبة 5.88 %، ومن هذا نرى بان البنك الوطني الجزائري (**BNA**) مرن في اجراءاته التي يقوم بها اتجاه مؤسسات غير قادرة على التسديد القروض.

المطلب الثالث:نتائج الدراسة

1-من المؤهلات التي ساعدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تكون صوب إهتمامات صناع القرار هو النتائج الملموسة التي حققتها على مستوى العديد من المؤشرات الاقتصادية الهامة ما جعل البنوك تميل الى تدعيم والاهتمام بهذه الفئة من المؤسسات

2- تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة للدول لما لها من اهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق تطوير المجتمع الحلي.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد أحد المفاتيح التنمية المحلية وتتمثل اهميتها في دورها التنموي الذي تلعبه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

4- يستعمل جميع الوسائل المتاحة والملائمة بين مواره وذلك ما يوصله الى تحقيق جل أهدافه من بينها تحقيق عوائد وارباح والمحفظة على سمعة البنك ادخل المجتمع وتختلف بين البنوك المحلية والعالمية وذلك باختلاف الأهداف، ولكن تبقى البنوك الجزائرية أهدافها محدودة مقارنة مع البنوك الدولية.

5- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أرجاء العالم تعاني الكثير من الصعوبات من الناحية التمويلية، فالبنوك العالمية تعطي تقدير الخطر وتوقع الربح ذلك ما يصعب في الطرق تمويلها في حين نجد البنوك المحلية خاصة بنك (**BNA**) يربط علاقة مع تلك المؤسسات وهذا نتيجة قدرة هذا الاخير على تقدير خطر.

7- لقد ظهرت عدة إصلاحات في القطاع المصرفي بحيث مكنى البنوك التجارية وعلى راسها البنك الوطني الجزائري (**BNA**) في ربط علاقاته مع مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة منها وحديثة النشأة التي تطلب التمويل مع الأخذ بالحسبان بالاعتبارات الإقتصادية ومراعات الكفاءة الإئتمانية لهذه الأخيرة عند طلبها للقروض التمويل.

8- تعتبر البنوك من أهم المصادر التمويلية المتاحة أمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصتا في ظل ضعف القدرات الذاتية لأصحاب تلك المؤسسات، بحث نجد ان أغلب المؤسسات لما تلعبه من دور كبير في تسهيل التعامل بنوك تجارية مع تلك المؤسسات

9- على الرغم من المجهودات الكبيرة التى يقوم بها البنك في محاولة التخفيض للحد من حدة الإجراءات المتبعة لمنح القرض وتسهيلها خصوص البيروقراطية، ألا أن كل هذا المجهود لا يتواكب مع متطلبات العصر الدولية للحصول عن نموذج مصرفي فعال.

10- نقص الخبرة التكونية والتأهيلية من طرف موظفي البنك وكذلك الوسائل التكنولوجية الذي لا يسمح بالاستفادة من التجارب البنوك الأوربية وخبراتهم التي تسمح باستعجاب التسيير الفعال لعملية التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليضمن للبنك الربح.

11-تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديل يساعد في القضاء على مشكلة البطالة.

12- نتيجة لما يحظى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إهتمام حالي، فقد تزايدت الاختيارات التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تعددت الآليات التى وضعتها الدولة من أجل دعمها وتنميتها بالإضافة الى وجود مختلف برامج المساعدة على الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

13-إنتشار الثقافة المقاولية لدى أوساط الشباب مع إنشاء مراكز حكمية أكثر تخصصا في دعم ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال محاكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة فإن مسالة التمويل تعتبر دائما جوهر إشكالية نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

14- يمكن حصر الصعوبات التمويلية التى تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النظام المالي وغياب الفضاءات الوسيطية.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل المتعلق بدراسة واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (**BNA**) بولاية تيارت وكالة تيارت 540 ظهر لنا أن البنك توجهاته مصوبة نحو تمويل هذا القطاع من خلال السعي إلى تقديم كل ما لديه والأفضل من أجل خلق فرص العمل وتحريك عجلة التنمية وبقاء واستمرار المؤسسات، ولكن مع كل هذا تبقى الخدمات المقدمة من البنك لزبائنه لم ترقى إلى المستوى المطلوب، أما بالنسبة للضمانات فقد اتبع منهجا صارما ومتحفظ في تقديم القروض خاصة بالمؤسسات الناشئة حديثا ويطلب ضمانات قوية ويعتبرها وسيلة ائتمانية لضمان حقوق البنك واستحقاقاته كما أنه يفضل تمويل المؤسسات القائمة عوضا عن المؤسسات الحديثة وأن البنك يسعى دائما للرفع من مستوى الخدمات التي يقدمها على المدى البعيد

الخاتمة

الخاتمة:

إن اهتمام المنظمات العالمية والحكومات الصغيرة والمتوسطة لم يكن صدفة بل جاء نتيجة لما حققته هذه المؤسسات ومدى أهميتها والدور الذي لعبته لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد والمجتمع.

كما تم التطرق إلى أهم المشاكل التي تعاني منها كالتمويل الذي يعتبر أهم عائق لها فقامت الحكومة الجزائرية بإنشاء العديد من المدريات والهياكل وذلك من أجل تعيين أساليب وصيغ التمويل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أصبح موضوع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلقى اهتمام واسع من طرف المنظمات الدولية والمحلية وظهور فئة من العلماء الباحثين في علم الاقتصاد التي تهتم بهذا الجانب الذي يعتبر عصب الاقتصاد وهو بنزين عجلة التنمية ويظهر ذلك من خلال توفير مناصب الشغل وخلق الثروة وغزو الأسواق الخارجية العالمية في ظل الاقتصاد المفتوح، والجزائر تعاني من مشكلة البطالة فلعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محورا هاما في التخفيف من حدتها، رغم تطور وسائل التمويل إلا أنها لم تقضي على كل المشاكل الخاصة بالتمويل لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال ما سبق نجيب على الاشكالية سابقة الذكر

نتائج اختبار الفرضية

الفرضية الأولى: تملك البنوك التقليدية صيغ للتمويل قد تساهم في الدعم المناسب لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتخفيف من مشاكلها التمويلية

– من خلال الاستنتاجات المستخلصة من هذه الدراسة، تثبت هذه الفرضية صحتها، حيث أن مشاكل التمويل هي أكبر عقبة تواجهها معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهي ظروف الاقتراض الصعبة وعدم القدرة على السداد ، والبنوك تتطلب ضمانات مادية عالية القيمة نادراً ما يتم الحصول عليها ، وهذه ويرى البنك أن عملية إقراض هذه المؤسسات محفوفة بالمخاطر ، لذلك لم يظهر أي حافز لتمويلها ، مفضلاً تمويل الأنشطة التجارية (الصادرات والواردات) على حساب الأنشطة التجارية.

الفرضية الثانية: التمويل من اهم العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– تمتلك البنوك التقليدية صيغ تساهم في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتنوع تلك الصيغ، فيعتبر البنك من المصادر الحديثة في التمويل والتي جاءت نتاج تطور الصناعة المالية كما تمثل مصادر التمويل المستمدة من الشريعة الإسلامية مكسبا إضافيا و بديلا عن تمويل الصيغ التقليدية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التمويل و هذا ما يثبت صحة الفرضية و الحد من أهم مشكل من مشاكل المؤسسات.

الفرضية الثالثة: من المحتمل ان مؤشرات كفاءة البنك تساهم بشكل فعال في عملية منح القروض والحد من مخاطرها.

– أقامت الجزائر آليات تمويل متخصصة مناسبة لطبيعة مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة و هذا يعزز صحة فرضية أن مؤشرات كفاءة البنك تساهم بشكل فعال في عملية منح القروض و الحد من مخاطرها لهذا اتخذت إجراءات صارمة من اجل أخذ كل التدابير و الإجراءات من أجل تحسين خدمت منح الإئتمان من خلال الاهتمام بكل محيط المؤسسة داخليا و خارجيا و إختيار الأسوب و الحجم المناسب لتمويل كل مؤسسة وبصفة محترفة من أجل الوصول إلى أعلى مردودية أقل مخاطر.

نتائج الدراسة:

- تلعب البنوك دورا هاما في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعتبر البنوك من اهم الركائز الأساسية التي هي معتمدة من طرف الجزائر عملية الإقراض هي الوظيفة الأساسية للبنوك و هي الأكثر ربحية.
- ورغم كل العقبات و المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنه يمكن القول أنها تلعب دورا مهما و أساسيا في الاقتصاد الوطني بخلق مناصب شغل جديدة و توفير قيمة مضافة في الاقتصاد و تحريك عجلة التنمية.
- رغم التطور في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الذي يظهر سنة وراء سنة إلا أنها تتعرض لمشاكل وعقبات كثيرة في مختلفة المستويات نتيجة لنقاط ضعفها.

- إن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على حسب الإحصائيات هي مؤسسات صغيرة أو صغيرة جدا وهذا ما يفسر عدم نهوض هذا القطاع الحساس والحيوي كون هذه المؤسسات الصغيرة التي تمشي على المسار المخطط له.

إن قرار منح أو رفض لطلب القرض من البنك يعد من أهم القرارات التي تكون مبنية على دراسات معمقة لملف طالب الائتمان حتى يكون القرار حكيما وترسل الأموال لمسارها الصحيح وتفادي الأخطار والركود الاقتصادي.

إن تنويع مصادر التمويل لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ولتقليل من مشاكل التمويل التي تعاني منه وعلى إثر ذالك قامت الحكومة بإصلاحات في جل القطاعات والأنشطة الاقتصادية

مقترحات الدراسة:

على إثر النتائج التي توصلنا إليها قمنا بتقديم بعض الاقتراحات وكانت كالتالي:

- العمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسويق منتجاتها في الداخل والخارج.
- العمل على توجيه التمويل إلى شريحة خريجي الجامعات والمعاهد الذين إكتسبو الكم المعرفي الكافي في مجلاتهم الدراسية نظرا مع بعض التكوين التطبيقي.
- خلق هيئات رقابية خاصة توجيهية لمتابعة نشاط المؤسسات الصغيرة المستهدفة.
- الاستفادة من التجارب الدولية والعالمية وفتح ابواب المعرض العالمية وفتح ابواب المعارضة الدولية من اجل التسويق للمنتوج الوطني والتعريف به.

آفاق الدراسة:

- لقد زاد اهتمام السلطات العليا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا سيما في الفترة الأخيرة خاصة بعد انهيار أسعار المحروقات في السوق لعالمية وفاجعة كورونا التي شلت جل التجارة الخارجية مما صعب دخول السلع والبضائع المصنعة.
- فقد قدمت توصيات للبنوك بضرورة تمويل المؤسسات المستحدثة من اجل تغطية البلاد بالمواد والسلع المستوردة القادمة من الخارج

- يفضل لبنك الوطني الجزائري التعامل مع المؤسسات التى تقدمت في مراحل نموها وذلك لقدرته على تحديد مردوديتها وقياس قوائمها المالية وتقدير المخاطر بأكثر دقة ووضوح.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع المراجع باللغة العربية

❖ أولا: قائمة الكتب

1. . عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 2014.
2. إبراهيم بن صالح لعمر، النقود الائتمانية ودورها وأثرها في الاقتصاد، الطبعة الثانية، دار الجامعية، مصر، 2001.
3. أبو ناعم عبد الحميد مصطفى، إدارة المشروعات الصغيرة: الطبعة 01، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002.
1. أحمد طرطار، "تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة"، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
2. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات، النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة القاهرة , 2005.
4. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن،2016.
5. بومباك كليفورد ، ترجمة رائد السمرة، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ، مركز الكتب الأردني، الأردن،1989.
3. جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.
6. جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة: 01، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2007..
7. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
8. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.
9. زياد رمضان، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
4. زيدان محمد، دور البنوك في تمويل الاستثمار، تقرير تربص ليسانس في المالية،
5. زينب عوض الله، النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1999.
10. سبنسرهل جالن : ، ترجمة صليب بطرس، منشآت الأعمال الصغيرة : الطبعة، 02 ،الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998.
6. السلمى علي المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 22، :1999.
7. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعطيات الائتمان، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

8. سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2002.

9. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندية،2005.

11. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاديات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

10. شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

11. الشمري، صادق راشد ، ادارة المصارف / الواقع والتطبيقات العملية ، بغداد.

12. ضياء محمد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.

13. ضياء محيد, اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

12. الطاهر الطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.

14. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر, 2005.

15. عبد القادر خليل،الاقتصاد البنكي مدخل معاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2017.

16. عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

13. العطية ماجدة، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة: 01، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن،2002.

17. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، ط 2، 1999.

14. عمر صخري، "اقتصاد المؤسسة"، ديون المطبوعات الجامعية، الطبعة 3، الجزئر، 2003.

18. محمد إبراهيم هنيدي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، 1992.

19. محمد الصيرفي،"ادار المصارف"، دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، طبعة 2007،

20. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

21. محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

22. محمد عبد الفتاح الصيرفي، "ادار البنوك"، دار المناهج والتوزيع، طبعة – 2006.

23. مدحت صادق،" أدوات وتقنيات مصرفية"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001.

15. مهند نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية، دار الحرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

16. هيكل، م مهارات إدارة المشروعات الصغيرة: الطبعة 01، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.

24. الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، وكالة تيارت.

25. وفاء عبد الباسط، مؤسسة رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية، مصر ،2001.

17. يوسف توفيق عبد الرحيم، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة: الطبعة، 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002.

❖ **القوانين**

1. قانون رقم178-66 الصادر في 13يونيو .1966

❖ **الرسائل والمذكرات**

1. زموري مونيا، تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غي منشورة، فرع نقود مالية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

2. سلطان محماد رشادي، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: واقعه، أهميته وشروط تطبيقه، حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم تجارية، فرع إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

3. سهام عبد الكريم، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة عينة من مؤسسات {نادي المقاولين والصناعيين لمتيجة}، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3 ،2012-2013.

4. العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع الاقتصاد المالي، جامعة منتوري – قسنطينة، 2010-2011 عبد الجليل بوداح، بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغير' والمتوسطة، الدور' التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغير والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزئر،25 — 28 ماي 2003.

5. العدد 2 رمضان مبروكي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3 ،2010-2011.

6. علوني عمار، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية"، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر. العدد 10 لسنة 2010.
7. عمران عبد الحكيم، 2007، إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية، كلية العلو الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
8. فرقان مراد، تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية، مذكرة ليسانس دفع.
9. لطرش ذهبية، استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الأورو –جزائرية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006.
10. ماجدة رحيم، واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني-دراسة حالة الجزائر الفترة من 2003-2017، مذكرة ماستر أكاديمي، الطور الثاني، تخصص إدارة أعمال، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2017-2018.
11. محبوب بن محمود، حاجة المؤسسات الصغيين' والمتوسطة إلى مصرف فعال ونشيط، دراسة الواقع الجزائري، الملتقي الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغير' والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 27-28 أفريل 2006.
12. محمد داود عثمان، أثر متفقات مثاطر الإئتمان على قيمة البنوك – دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلةTobin'sQ ، أطروحة دكتوراه، الأكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2008.
13. مصباح عائشة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تطورها، دراسة تحليلية لبعض المؤسسات بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة سكيكدة، الجزائر، السنة الجامعية: 2004-2005.
14. معيزة مسعود أمير، طرق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآفاق تطويرها. دراسة حالة المشروعات بسطيف، مذكرة ماجستير، قسم علوم تجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2 ،2004-2005.
15. مكاحلية محي الدين، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة، أطروحة دكتوراه مقدمة النيل شهادة دكتوراه نظام جديد، جامعة 8 ماي 1945، -قالمة – الجزائر، 2015.

16. ميشان صباح،" تصفية الؤوسات الاقتصادية من الناحيتين المحاسبية والقانونية "، مذكرة ماسرر، تخصص علوم مالية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2012-2013.

17. واضح نعيمة، "العوامل المؤثرة على إتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية_ حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير ومالية المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017.

18. يوسف قرشي، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، 2005.

❖ **الندوات والملتقيات**

اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائرن 25 -28 ماي، 2003.

1. جمال علي، حول بعض الاساليب الابتكارية الجديدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية.
2. رزيق كمال، عوالي بلال، بين المعوقات والتحدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث عشر، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهانات – يومي 14 و15 نوفمبر 2016.
3. عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واساليب تطوير قدرة التنافسية، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط الجزائر، 8—9 افريل، 2002.

❖ **المجلات والدوريات**

1. بن عنتر عبد الرحمان، واقع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد:01، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002.
2. دمدوم كمال، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة هيكلة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد:02، الجزائر، 2000.
3. زغيب مليكة، دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 05، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005.

4. صويلح ليليا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد30، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،

❖ **ثانيا المراجع الاجنبية**

1. Benaibouche.R, Entreprise et droit d'entreprise, la nouvelle technique de la gestion, Édition Casbah,Algérie, 2001.
2. Eric vernier et Sophie Flament, La personnalité du créateur d'entreprise facteur déterminant dans l'octroi d'un prêt, Revue Banque stratégie, No 220, novembre, 2004.
3. Frank Bancel, La gouvernance des entreprises, Economica, 1997, paris.
4. Jean Louis Nakamura, Relation Banque-PME, Revue d'économie financière, op cit.
5. Jérôme Hombourger, L'affacturage une solution de gestion à part entière, Revue Banque stratégie, n°215,
6. Mai 2004.
7. Marie Annick et Gérard Botteri, Huit règles d'or aux crédits aux PME, Revue banque, n°539.
8. Michel Mackay,Le Leasing, une solution de financement , Revue stratigica ،n°02 , Novembre 2004, Algérie.
9. Mourad Damerdji , Stratégie d'adaptation des banques au nouvel environnement économiques, publiée dans un ouvrage collectif l'entreprise et la banque, Assises nationales des banques. Décembre 1993 à Alger,OPU.
10. Société inter-bancaire de formation, Les credits bancaires, bouzareha , Alger.
11. Société inter-bancaire de formation, Les credits bancaires, op-cit,
12. Thierry Apoteker, La Relation Banques- PME, un éclairage théorique sur les stratégies pour les banques françaises, Revue Banque stratégie, n°130, France, 1996, pp.03,04. (Disponible sur site : wwwfinancial.com/pub/bque-pme.pdf).
13. Viquerat.T, Initiation à la gestion de crise des petites entreprises, Dynamiques d'entreprises, Édition Le Harmattan ,Paris , France,1999

ثالثا قائمة المواقع

1. https://www.bna.dz/ar/
2. wwwfinancial.com/pub/bque-pme.pdf.

الملاحق

الملحق (01): إستمارة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية وبنوك

مذكرة بعنوان:

صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومخاطره

دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري -تيارت-

❖ **من إعداد الطالبين:**

❖ **خطاب فتحي محمد .**

❖ **صافة خالد.**

تحت إشراف :

أ.د ساعد محمد

السنة الجامعية: 2022/2021

❖ محور البيانات الشخصية:

1. إسم البنك:.....
2. إسم المستجوب:.....
3. الوظيفة:.....
4. الشهادة:.....
5. التكوين:.....

❖ **المحور الأول: صلة التمويل البنكي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم المشاكل التي تواجهها من وراء منح القروض لها:**

1.هل ترى بأن البنك يهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

نعم ☐ لا ☐

2.إلى ماذا يسعى البنك من وراء الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- تنويع محفظة العملاء ☐
- إعطاء صورة جيدة للبنك ☐
- الرفع من تنافسية البنك ☐
- زيادة الربحية للبنك ☐
- توزيع خطر القرض على القطاعات ☐

3.هل يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محورا إستراتيجيا لابد من الإهتمام به من طرف البنك؟

- نعم ☐
- لا ☐
- ولماذا؟.....

4.ماهي أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمولها البنك؟

- المؤسسات الجديدة (en phase de démarrage) ☐
- المؤسسات القائمة (en phase du développement) ☐

5.أسباب إقبال البنك على تمويل المؤسسات القائمة (en phase du développement) ؟

- وجود وثائق محاسبية تاريخية ☐
- وجود علاقة تاريخية مع هذه المؤسسة ☐

- إمكانية تصور آفاق تطور المؤسسة ☐

6.ماهي أنواع القروض المطلوبة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ (ترتب حسب الأهمية)

- قروض الإستثمار ☐
- قروض الإستغلال ☐
- قروض الإعتماد الإيجاري ☐

7.ماهي طبيعة القروض الإستثمار التي يمنحها البنك كثيرا ؟

- قروض متوسطة الأجل ☐
- -قروض طويلة الأجل ☐

8.ماهي المشاكل التي تواجهكم عند منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- طبيعة المشاريع التي تطلب التمويل. ☐
- عدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم الضمانات الكافية. ☐
- التأخر في تسديد أقساط القرض في الأجل المحدد. ☐
- عدم قدرة أصحاب المؤسسات على التسيير الإداري. ☐
- هذه المؤسسات أكثر مخاطرة من حيث إسترداد القروض. ☐
- طبيعة التكوين والخبرة لأصحاب المشاريع غير كافية. ☐
- الوثائق المحاسبية المصرح بها لا تبين النشاط الحقيقي للمؤسسة. ☐
- الدراسات المقدمة الغير واقعية من حيث التقديرات المقترحة. ☐
- إقبال أصحاب المؤسسات على نوع واحد من النشاطات. ☐

9.هل لديكم مشاكل أخرى في التعامل مع هذه المؤسسات؟

.....

.....

.....

❖المحور الثاني: تحليل مدى كفاءة البنك في عملية منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إجراءات الحد من المخاطر:

1.الضمانات التي يركز عليها البنك في تمويله للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

- الرهن الحيازي ☐
- صناديق الضمان الحكومية ☐
- الضمانات الشخصية ☐

2. المستويات الادارية ذات السلطة في إتخاذ قرار منح القرض؟

- لجنة القرض على مستوى المديرية العامة ☐
- لجنة القرض على مستوى المديرية الجهوية ☐
- لجنة القرض على مستوى مديرية البنك (الوكالو) ☐

3.كيف تقيمون نوعية الخدمة المقدمة لعملاءكم اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

- سرعة الأستجابة من طرف العاملين ☐
- عد تزويد العميل بالمعلومات الكافية حول طبيعة الخدمة و طبيعتها ☐
- ثبات الأداء وإنجاز الخدمة بشكل سليم وأحسن من المرة الأولى ووفاء البنك لما وعد به العميل ☐

4.هل يهتم بنككم بتطوير صيغ التمويل؟

- نعم يهتم ☐
- يهتم نوعا ما ☐
- لا يهتم ☐

5. هل يستفيد بنككم من خبرات و تجارب البنوك الأجنبية فيما يخص توفير صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

-نعم هناك إستفادة ☐
-إستفادة نسبة ☐
-لا توجد إستفادة ☐

6.هل ترسلون موظفين من البنك في بعثات الى الخارج لإستعاب الطرق المستخدمةفي البنوك العالمية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطبيقها في بنككم؟

- نعم نقوم بإرسال موظفي البنك في بعثات الى الخارج ☐
- أحيانا نقوم بإرسال موظفي البنك في بعثات الى الخارج ☐
- لا نقوم بارسال موظفي البنك في بعثات الى الخارج ☐

7.هل تتابعون إستخدام القروض التي تمنحونها للمؤسسة؟

- نعم ☐
- لا ☐

8.تراقبون إستخدام القروض الممنوحة للمؤسسة بواسطة:

- فحص حسابات المؤسسة ☐
- الزيارة الميدانية للمؤسسة ☐

9. تراقبون تطور نشاط المؤسسة بعد منح القروض عن طريق :

- طلب الميزانيات المالية للمؤسسة ☐

- الاجتماعات ☐
- الملصقات ☐

10. في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد أقساط القرض في أجل الإستحقاق، هل تقومون بـــــ:

- دراسة اسباب عدم التسديد ☐
- إعطاء فرصة أخرى للمؤسسة ☐
- منح قروض أخرى تتماشى مع أسباب عدم التسديد ☐
- تطبيق الإجراءات القانونية ☐
- إجراءات أخرى ☐

المصدر: من إعداد الطلبة

الملحق (02): القوائم المالية و المستندات المطلوبة من طالب القرض

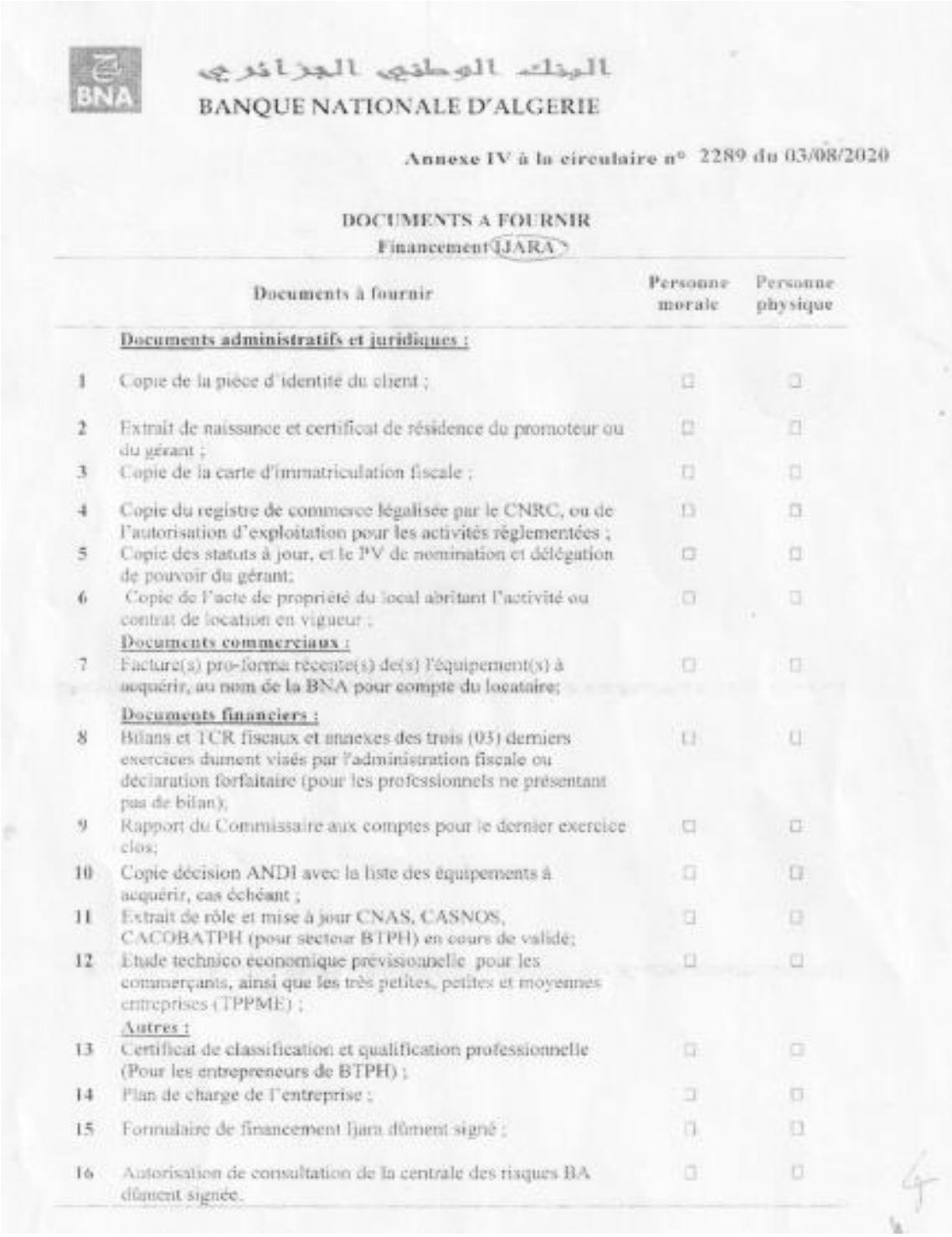

BNA

البنك الوطني الجزائري

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Annexe IV à la circulaire n° 2289 du 03/08/2020

DOCUMENTS A FOURNIR

Financement IJARA

	Documents à fournir	Personne morale	Personne physique
	Documents administratifs et juridiques :		
1	Copie de la pièce d'identité du client ;	☐	☐
2	Extrait de naissance et certificat de résidence du promoteur ou du gérant ;	☐	☐
3	Copie de la carte d'immatriculation fiscale ;	☐	☐
4	Copie du registre de commerce légalisée par le CNRC, ou de l'autorisation d'exploitation pour les activités réglementées ;	☐	☐
5	Copie des statuts à jour, et le PV de nomination et délégation de pouvoir du gérant;	☐	☐
6	Copie de l'acte de propriété du local abritant l'activité ou contrat de location en vigueur ;	☐	☐
	Documents commerciaux :		
7	Facture(s) pro-forma récente(s) de(s) l'équipement(s) à acquérir, au nom de la BNA pour compte du locataire;	☐	☐
	Documents financiers :		
8	Bilans et TCR fiscaux et annexes des trois (03) derniers exercices dument visés par l'administration fiscale ou déclaration forfaitaire (pour les professionnels ne présentant pas de bilan);	☐	☐
9	Rapport du Commissaire aux comptes pour le dernier exercice clos;	☐	☐
10	Copie décision ANDI avec la liste des équipements à acquérir, cas échéant ;	☐	☐
11	Extrait de rôle et mise à jour CNAS, CASNOS, CACOBATPH (pour secteur BTPH) en cours de validé;	☐	☐
12	Etude technico économique prévisionnelle pour les commerçants, ainsi que les très petites, petites et moyennes entreprises (TPPME) ;	☐	☐
	Autres :		
13	Certificat de classification et qualification professionnelle (Pour les entrepreneurs de BTPH) ;	☐	☐
14	Plan de charge de l'entreprise ;	☐	☐
15	Formulaire de financement Ijara dûment signé ;	☐	☐
16	Autorisation de consultation de la centrale des risques BA dûment signée.	☐	☐

المصدر: مدير بنك (BNA) تيارت

الملحق (03): الهيكل التنظيمي للبنك

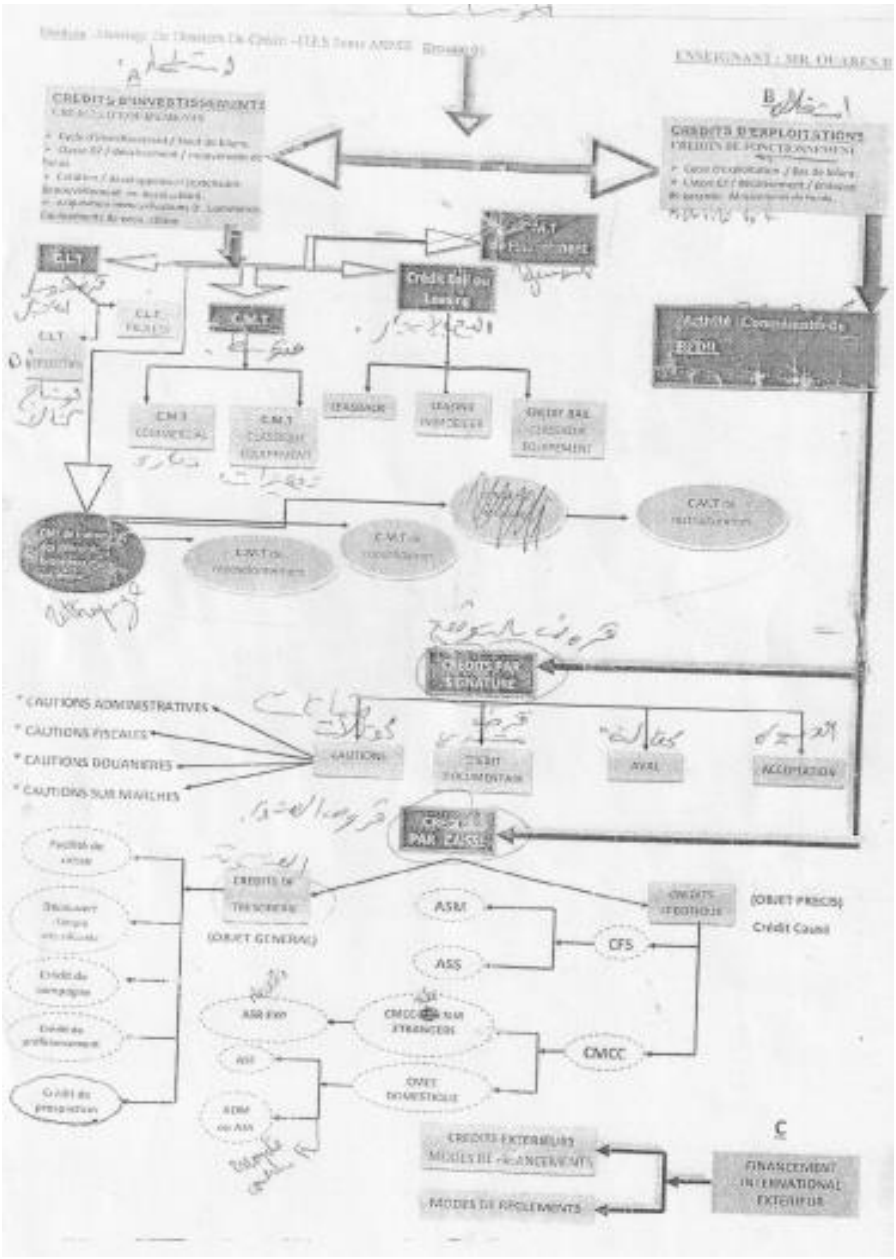

المصدر: مدير بنك (BNA) تيارت

الملحق (04): الإجراءات الازمة لمنح قروض الإستغلال

Check liste pour un dossier de credit d'exploitation (dossier commun)

a. **Documents juridiques et administratifs** :

- Demande écrite et signée par le client ou par un gérant habilité, décrivant la forme des crédits sollicités, leurs montants et les garanties proposées ;
- Copie des statuts juridiques et du BOAL pour les personnes morales ;
- PV de l'assemblée générale des associés et/ou du Conseil d'Administration, conférant au gérant les pouvoirs d'emprunt et d'affectation des garanties ;
- CV du (ou des) dirigeant(s) et copie(s) de sa (leur) pièce d'identité , résidence ; extrait de naissance . Dans le cas d'un gérant ou associé étranger, carte professionnelle délivrée aux étrangers exerçant sur le territoire national une activité commerciale, industrielle, artisanale ou une profession libérale ;
- Registre de Commerce en cours de validité ;
- Justificatif d'occupation du local (ou du site) abritant l'activité (acte de propriété, bail de location, acte de concession) ;
- Numéro d'Identification Fiscale et Numéro d'Identification Statistique.
- Consultation de la Centrale des Risques (formulaire à renseigner en agence) ;
- Garantie proposée + négative d'hypothèque moins de 03 mois + expertise .

b. **Documents fiscaux et parafiscaux** :

- Extrait de rôle de moins de trois(03) mois (apuré ou accompagné d'un calendrier de remboursement en cas d'un dû fiscal) ;
- Attestations de mise à jour CNAS et CASNOS en cours de validité (accompagnés d'un calendrier de remboursement, en cas d'un dû parafiscal).

c. **Documents comptables et financiers** :

- Etats financiers (bilans fiscaux) des trois derniers exercices (actif, passif, tableau de comptes résultats et annexes) ;
- Plan de trésorerie mensuel prévisionnel, en cas de demande de crédit de trésorerie ;
- Rapport commissaires aux comptes (pour les SARL et SPA) ;
- Attestation de dépôt des comptes sociaux pour les personnes morales ;
- Bilans d'ouverture et bilans prévisionnels pour les entreprises en phase de démarrage ;
- Situation comptable intermédiaire.

المصدر: مدير بنك (BNA) تيارت

الملحق (05): الاجراءات لمنح قرض الاستغلال

Check liste pour un dossier de crédit d'investissement (dossier commun)

a. Documents juridiques et administratifs :

- Demande écrite et signée par le client ou par un gérant habilité, décrivant la forme des crédits sollicités, leurs montants, leurs durées, leurs conditions, leurs modalités de remboursement et les garanties proposées.
- Copie des statuts juridiques et du BOAL pour les personnes morales ;
- PV de l'assemblée générale des associés ou du Conseil d'Administration, conférant au gérant les pouvoirs d'emprunt et d'affectation des garanties ;
- CV du (ou des) dirigeant(s) et copie(s) de sa (leur) pièce d'identité, résidence ; extrait de naissance, Dans le cas d'un gérant ou associé étranger, carte professionnelle délivrée aux étrangers exerçant sur le territoire national une activité commerciale, industrielle, artisanale ou une profession libérale ;
- Registre de Commerce en cours de validité ;
- Justificatif d'occupation du local (ou du site) abritant l'activité (acte de propriété, bail de location, acte de concession) ;
- Actes de propriété des biens proposés en garantie dûment expertisés
- Certificat négatif d'hypothèque du terrain d'assiette du projet datant de moins de trois (03) mois
- Numéro d'Identification Fiscale et Numéro d'Identification Statistique ;
- Consultation de la Centrale des Risques (formulaire à renseigner en agence) ;
- Copie de la décision d'octroi des avantages délivrés par l'ANDI ou par le CNI (éventuellement) ;

b. Documents fiscaux et parafiscaux :

- Extrait de rôle de moins de trois(03) mois (apuré ou accompagné d'un calendrier de remboursement en cas d'un dû fiscal) ;
- Attestations de mise à jour CNAS et CASNOS en cours de validité (accompagnés d'un calendrier de remboursement, en cas d'un dû parafiscal).

c. Documents comptables et financiers :

- Etats financiers (bilans fiscaux) des trois derniers exercices (actif, passif, tableau de comptes résultats et annexes) ;
- Rapport commissaires aux comptes (pour les SARL et SPA) ;
- Attestation de dépôt des comptes sociaux pour les personnes morales ;
- Bilan d'ouverture et bilans prévisionnels sur la durée du prêt sollicité ;
- Plan de financement de l'investissement ;
- Facture pro-forma et/ou contrat d'achat d'équipements récent (moins de trois (03) mois), justifiant chaque rubrique de la structure d'investissement ;
- Devis quantitatif et estimatif des travaux à réaliser (éventuellement) ;
- Expertise à réaliser par un expert agréé, pour tout apport en nature.
- Planning de réalisation physique du projet.
- Etude technico-économique

المصدر: مدير بنك (BNA) تيارت

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على إشكالية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ضمن خلال طرح الاشكالية التالية ماهي أهم الصيغ التي تنتهجها البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما مدى الحد من مخاطرها. وابراز واقع هذه المؤسسات في الجزائر من خلال مدى تطورها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحريك عجلة التنمية وتشغيل الناتج المحلي الاجمالي وإهتمام المختصين والحكومات من أجل توفير أحسن بيئة لنشاط ومساعدة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتغلب على العراقيل وإيجاد أحسن بيئة لنشاط ومساعدة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتغلب على العراقيل وإيجاد أحسن الانماط لتمويلها. فقمنا بدراسة ميدانية إعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي والإجابة على الإشكالية خصصنا فصل كامل لدراسة أنماط وصيغ تمويل المؤسسات التى توفرها البنوك التجارية الجزائرية وآليات الحد من مخاطرها ورغم كل الجهود المبذولة من طرف المنظومة المالية والحوكمة إلا ان النتائج المحققة دون مستوى المطلوب وذلك لضعف الامكانيات التقنية والمالية لدى الجهات الرقابية المسؤولة وغياب سياسة واضحة إتجاه هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –البنوك –التمويل – مخاطر التمويل

abstract

This study seeks to shed light on the problem of small and medium finance in Algeria, by posing the following problem: What are the most important formulas adopted by banks in financing small and medium enterprises and the extent to which their risks are reduced. And highlight the reality of these institutions in Algeria through the extent of their development and contributions to economic and social development, moving the wheel of development, operating the gross domestic product, and the interest of specialists and governments in order to provide the best environment. Activity and assistance in the development of small and medium enterprises, overcoming obstacles, creating the best environment for activity and assisting the development of small and medium enterprises, overcoming obstacles and finding the best ways to finance them. We conducted a field study, and relied on the descriptive-analytical approach, and answered the problem. We have devoted an entire chapter to studying the types and formats of financing institutions offered by Algerian commercial banks and the mechanisms for reducing their risks. Despite all the efforts made by the financial system and governance, the achieved results are still below the required level due to weak technical and financial capabilities. Regulatory authorities are responsible and there is no clear policy towards this sector.

keywords: Small and medium enterprises - banks - finance - risks of financing